



جامعة آل البيت
كلية الشريعة
قسم الفقه وأصوله

(مقاصد النكاح)

دراسة وتحقيق مخطوط منظومة

تأليف: الشيخ محمد بن عبدالعزيز الكاليكوتي

(ت ١٠٢٥ هـ - ١٦١٦ م)

(The Purpose of Marriage)

The Study and Validation of the Manuscript

Written By: Al-Shaikh Mouhammed ibn Abd-Al Aziz Al-Kalikuti

(1025 B.C. - 1616 A.C.)

إعداد

مبارك محمد فهد محمد

الرقم الجامعي (١٣٧٠١٠٤٠٠٦)

المشرف

الأستاذ الدكتور أحمد ياسين القرالة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الفقه وأصوله

كلية الشريعة - جامعة آل البيت

٢٠١٧/٢٠١٦ م

أ

(مقاصد النكاح)

دراسة وتحقيق مخطوط منظومة

تأليف: الشيخ محمد بن عبدالعزيز الكاليكوتي

(ت ١٠٢٥ هـ - ١٦١٦ م)

إعداد

ميبارك محمد فهد محمد

الرقم الجامعي (١٣٧٠١٠٤٠٠٦)

المشرف

الأستاذ الدكتور أحمد ياسين القرالة

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

١- الأستاذ الدكتور أحمد ياسين القرالة؛ مشرفاً

.....

٢- الأستاذ الدكتور جابر اسماعيل الحجاجبة؛ عضواً

.....

٣- الأستاذ الدكتور أنس مصطفى أبو عطاء؛ عضواً

.....

٤- الأستاذ الدكتور محمد حمد الغرابية؛ عضواً خارجياً

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الفقه وأصوله

كلية الشريعة - جامعة آل البيت

نوقشت وأوصى بإجازتها/ تعديلها/ رفضها بتاريخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى والدي - حفظه الله - ووالدتي - رحمها الله -

إلى إخوتي الأفاضل ...

وإلى أساتذتي الأعزاء ... من المشايخ الأجلاء

الشكر والتقدير

أشكر الله عز وجل الذي يقول: **لئن شكرتم لأزيدنكم**

ثم أتقدم بالشكر الجزيل لمن كان متعاوناً معي طيلة هذا البحث فضيلة الأستاذ

الدكتور/ أحمد ياسين القرالة حفظه الله وبارك له في جهده ووقته.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة التي تفضلت علي بقبول مناقشة

رسالتي وهم: الأستاذ الدكتور / جابر إسماعيل الحجاججة، الأستاذ الدكتور/ أنس

مصطفى أبو عطا، الأستاذ الدكتور/ محمد حمد الغرايبة.

إضافة إلى الشكر الجزيل لجامعة آل البيت لإتاحتها الفرصة لي للالتحاق

والتحضير فيها، وأخص بالشكر كلية الشريعة ممثلة في قسم الفقه وأصوله لما أولانيه من

عناية طيبة.

وكذلك الشكر الجزيل لكل من وقف بجاني في كل مرحلة من مراحل البذر

والحصاد إلى أن وصلت لمرحلة القطف والجني لهذه الثمرة.

فجزاهم الله عني خير الجزاء.

قائمة المحتويات

Contents

قائمة المحتويات	و
الملخص	ي
المقدمة	١
مشكلة الدراسة:	٢
أهمية الدراسة ومبرراتها:	٣
أهداف الدراسة:	٣
الدراسات السابقة:	٤
خطة الرسالة:	٤
المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.	٤
المبحث الثاني: التعريف بالمنظومة.	٤
المبحث الثالث: تحقيق نسبته إلى المؤلف.	٤
المبحث الرابع: المنهج المتبع في تحقيق الكتاب.	٤
المبحث الخامس: وصف النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب.	٤
القسم الاول : قسم الدراسة.	٥
المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.	٥
المبحث الثاني: التعريف بالمنظومة.	٥
المبحث الثالث: تحقيق نسبته إلى المؤلف.	٥
المبحث الرابع: المنهج المتبع في تحقيق الكتاب.	٥
المبحث الخامس: وصف النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب.	٥
المبحث الأول : التعريف بالمؤلف	٦
المطلب الأول: اسمه، لقبه، مولده ، وفاته.	٦
المطلب الثاني: شيوخه، مؤلفاته	٧
المطلب الثالث: حياته العلمية والسياسية والاجتماعية	٨
الحياة السياسية:	٩
الحياة الاجتماعية:	١٠
المبحث الثاني : التعريف بالمنظومة	١٠

١٠	المطلب الأول: مضمونها، عدد أبياتها
١١	المطلب الثاني: قيمة المنظومة وأهميتها
١١	المطلب الثالث: مكانة النظم في المذهب
١١	المطلب الرابع: منهج المؤلف في النظم
١٣	المبحث الثالث : تحقيق نسبته إلى المؤلف
١٤	المبحث الرابع : "المنهج المتبع في تحقيق الكتاب"
١٦	المبحث الخامس : وصف النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب
٢٤	القسم الثاني : قسم التحقيق
٢٧	مقدمة
٢٩	فيما يسأل من الزوجة
٣١	فيما يسأل من الزوج
٣٢	فيما يسأل بين الزوجين
٣٣	نصيحة
٣٤	بَاب فِي النِّكَاحِ
٣٨	فِي تَرْوِيجِ الْبِكْرِ الصَّغِيرَةِ
٤٠	فِي تَرْوِيجِ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ
٤١	فِي نِكَاحِ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ
٤٢	فِي أَسْبَابِ الْبُلُوغِ (١)
٤٣	بَاب فِي تَرْوِيجِ مَنْ أَسْلَمَ
٤٤	مَا يَجُوزُ لِلْعَبْدِ وَالْحُرِّ
٤٥	فِي نِكَاحِ الْحُرِّ لِلْأُمَّةِ (١)
٤٧	أَرْكَانُ النِّكَاحِ
٤٩	بَاب فِي شَرْطِ الْوَلِيِّ
٥٠	بَاب فِي مَرَاتِبِ الْأَوْلِيَاءِ
٥٢	فِي التَّحْكِيمِ
٥٣	فِي التَّوَكُّلِ
٥٦	شُرُوطُ الشَّاهِدِينَ
٥٧	فِي نَقْلِ الْوَلَايَةِ إِلَى الْأَبْعَدِ
٥٨	بَاب فِي تَرْوِيجِ الْقَاضِي
٥٩	بَاب فِي الْكِفَاءَةِ
٦٠	بَاب فِي خِصَالِ الْكِفَاءَةِ
٦١	بَاب فِي التَّحْلِيلِ
٦٣	[[بَاب فِي الرَّجُوعِ]]
٦٥	[[طَلَاقِ الْبَائِنَةِ]]

٦٦[[خَبَارُ الْفَسْخِ]]
٦٨إِبَابُ مَهْرِ الْمَثَلِ
٧٠إِبَابُ فِي الْمُنْعَةِ
٧١إِبَابُ فِي الطَّلَاقِ
٧٤إِبَابُ فِي تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ
٧٥إِبَابُ فِي الْخُنْعِ
٧٧إِبَابُ فِي الظَّهَارِ
٧٨إِبَابُ فِي الْإِيلَاءِ
٧٩إِبَابُ فِي فَسْخِ نِكَاحِ الْمَفْقُودِ
٨٠إِبَابُ فِي فَسْخِ غَيْرِ الْمَفْقُودِ
٨١إِبَابُ مَا يَنْفَسِخُ بِهِ النِّكَاحُ
٨٢إِبَابُ فِي الْعِدَّةِ
٨٣إِبَابُ عِدَّةِ الْوَفَاةِ لِلْحَامِلِ
٨٤إِبَابُ عِدَّةِ الْوَفَاةِ بِالْأَشْهُرِ
٨٥إِبَابُ عِدَّةِ الْحَامِلِ
٨٦إِبَابُ الْعِدَّةِ بِالْأَفْرَاءِ
٨٧إِبَابُ الْحَيْضِ
٨٩إِبَابُ عِدَّةِ الْأَمَةِ وَمَنْ انْقَطَعَ حَيْضُهَا
٩٠إِبَابُ الْعِدَّةِ بِالْأَشْهُرِ
٩١إِبَابُ الْاسْتِيزَاءِ
٩٢إِبَابُ فِي النَّفَاسِ
٩٣إِبَابُ الْمُحَرَّمَاتِ بِالنَّسَبِ
٩٤إِبَابُ الْمُحَرَّمَاتِ بِالرِّضَاعِ
٩٥إِبَابُ مَنْ يَحْرُمُ بِالْمُصَاهَرَةِ
٩٧إِبَابُ مَنْ لَا تَحْرُمُ بِالْمُصَاهَرَةِ
٩٨إِبَابُ الْمُحَرَّمَاتِ بِالْجَمْعِ
١٠٠إِبَابُ الْقُدْفِ
١٠٢إِبَابُ فِي اللَّعَانِ
١٠٤إِبَابُ أُمَّهَاتِ الْوَالِدِ
١٠٥الخاتمة
١٠٦التناجج والتوصيات
١٠٦أولاً: النتائج:
١٠٧ثانياً: التوصيات:
١٠٨قائمة المصادر والمراجع

الملخص

دراسة وتحقيق مخطوط منظومة

(مقاصد النكاح)

إعداد

مبارك محمد فهد محمد

المشرف

الأستاذ الدكتور أحمد ياسين القرالة

هذه الرسالة تسعى لتحقيق مخطوط لم يسبق أن طبع من قبل، وفي تحقيقه إخراج له من

خزائن المخطوطات إلى حيز المطبوعات والمحقات لتعم الفائدة.

وأصل المخطوط المعنون بمقاصد النكاح عبارة عن نظم سهل على بحر الرجز للمؤلف

القاضي محمد بن عبدالعزيز الكاليكوتي، في النكاح ومقاصده وأحكامه.

وهذا النظم صنفه مؤلفه وفق المذهب الشافعي الذي ينتسب إليه، وقد بدأه بعد المقدمة

بباب النكاح وختمه بباب أمهات الولد، وبينهما كثير من الأبواب المتعلقة بمقاصد النكاح وأحكامه.

فتمت بالتعريف بالناظم ومنهجه فيها، وبيان حالته العلمية والسياسية والاجتماعية، وحققت

المنظومة بعد المقابلة بين النسختين وإظهار الفوارق بينهما، وضبط النص، وبيان بعض الأدلة

وتعريف بعض المصطلحات فيها ليخرج كتاباً في النكاح ومقاصده.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا للإسلام وأنار قلوبنا بالقرآن، والصلاة والسلام على أشرف خلق الأنام سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وصحبه الكرام، ومن استن بسنته واقتفى أثره إلى يوم الدين.

وبعد.

إن علم الشريعة الإسلامية من أجل العلوم قدراً وأعلاها منزلة لذلك تعينت إعانة قاصده ومعاونته على فهم عباراته ومعانيه ومبانيه؛ لأن الاشتغال بالعلم من أفضل القربات وأكد العبادات وأجل الطاعات لذلك اهتم أولوا العلم به وتسبقوا لجني ثماره اليانعة، وقد تضافرت الآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة في هذا الجانب، ولا ضرورة إلى الإسهاب بذكرها لكونها من الواضحات الجليات.

وحيث إن علم الفقه علم عظيم كثير المباحث وقد قسمه العلماء إلى أربعة أقسام:

الأول منها: هو قسم العبادات، والثاني: قسم المعاملات، والثالث: قسم المناكحات، والرابع: قسم العقوبات. وتشغل أحكام النكاح القسم الثالث من كتب الفقه الإسلامي فهي تضم أحكام الزواج والطلاق والرجعة والنفقة والرضاع والخلع والإيلاء والعدد والاستبراء والحضانة والظهار واللعان والقسم وغيرها بل قد نكون غير متجاوزين للواقع إن قلنا إن ربع الأحكام الشرعية لها علاقة بالزواج وما يترتب عليه.

ولقد اهتم الإسلام بعقد الزواج اهتماماً كبيراً وجعل له مكانة مميزة جعلت له طبيعة خاصة يختلف بها عن سائر العقود فهو ليس عقداً كسائر العقود وإنما ميثاقاً غليظاً؛ وذلك لما وضع له من مقاصد يجب أن يحققها، ولما يترتب عليه من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وفوائد روحية

لا تتحقق من عقد إلا الزواج بالإضافة إلى أنه أساس تكوين الأسرة والتي إذا صلحت صلح المجتمع وإذا فسدت فسدت، وآثاره تمتد مع الإنسان في حياته وبعد مماته.

ولهذا جعل له أركاناً وشروطاً لا يتحقق العقد بدونها كما جعل له مقاصد وأهداف وغايات إذا روعيت حقق الزواج آثاره في المجتمع في شتى نواحي الحياة، وإذا أهملت تلك المقاصد أو أخل بها لم يتحقق المعنى المقصود من الزواج وتعطلت الحياة وظهرت المشكلات الزوجية، وتزداد المشكلات على حسب ما يُهمل من تلك المقومات والمقاصد ولا يمكن علاجها إلا بالحفاظ على تلك المقاصد والعناية بها، كما أن هذه المقاصد تجعل الزواج في مصاف العبادات بل من أهمها وتلك ميزة لا توجد في تشريع إلا في الإسلام، ولذا فإن لدراسة مقاصد النكاح وأثرها فوائد مهمة على المستوى النظري والتطبيقي؛ لما يترتب عليها من معالجة كثير من المشكلات الزوجية وتصحيح مفاهيم خاطئة عند بعض الناس^(١).

ولذا استخرت الله تعالى أن يوفقني لدراسة مخطوطة مقاصد النكاح، وقد بذلت فيها وقتاً لترتيبها وتنظيمها ليستفيد منها طالب العلم المتخصص في هذا المجال وغيره حتى يكون على دراية بها.

مشكلة الدراسة:

من المعروف لدى كل باحث أن المذهب الشافعي قد حُدمَ خدمةً كبيرةً من خلال كثرة المصنفات التي حوت شروحاً لمتونٍ كثيرةٍ في الأصول والفقه وما سواها من العلوم. ومن هذه الكتب منظومة مقاصد النكاح التي هي في موضوع مهم ألا وهو أحكام النكاح الذي حُدمَ من خلال عدّة كتب، لما له من أهمية في الفقه الإسلامي.

(١) انظر: خطاب، حسن السيد حامد، مقاصد النكاح وآثارها دراسة فقهية، جامعة طيبة بالمدينة المنورة، ٢٠٠٩م، (ص ٣).

ومن خلال البحث والتقصي وجدت أن مخطوط منظومة مقاصد النكاح للقاضي محمد بن عبدالعزيز الكاليكوتي لم يقم أحد من الباحثين بتحقيقه تحقيقاً علمياً منهجياً ونظراً لما يتضمّنه من مسائل في النكاح ومقاصده وأحكامه، ولتتمّ الفائدة من هذا الكتاب، رأيت أن أقوم بتحقيقه.

أهمية الدراسة ومبرراتها:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

١. أهمية موضوع المقاصد، وخاصة مقاصد النكاح.
٢. محاولة إخراج كتاب عظيم من كنوز التراث الفقهي الإسلامي لأحد علماء الشافعية لإثراء المكتبة الإسلامية من خلال تحقيق هذا الكتاب.
٣. بيان فضل علماء الأمة المتقدمين وما بذلوه من جهد عظيم من خلال إسهاماتهم في حركة التأليف العلمي وبخاصة الفقهي.
٤. رغبتني بأن يكون موضوع رسالتي في مرحلة الماجستير خدمة التراث وذلك بتحقيق مخطوط.
٥. الرغبة في تنمية قدراتي وحصيلتي الفقهية، وتعودي على ضبط عبارات الفقهاء.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

١. تحقيق منظومة مقاصد النكاح، لما لها من أهمية كبيرة وإخراجه بصورة لائقة ليسهل على القراء الرجوع إليه.
٢. رمز المكتبة الإسلامية بكتاب في الأحوال الشخصية لاسيما أنه لم يقم أحد حسب علمي بتحقيقه.

الدراسات السابقة:

لم يسبق لهذه المنظومة - في حدود علمي - أن تناوله الباحثون بالتحقيق أو الدراسة، وذلك بعد التحري قدر الجهد والطاقة، فظهرت الحاجة جلية لتحقيق هذا الكتاب.

خطة الرسالة:

قسمت الرسالة إلى قسمين: قسم الدراسة، وقسم التحقيق.

القسم الأول: قسم الدراسة.

ويشتمل على خمسة مباحث؛ هي:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.

المبحث الثاني: التعريف بالمنظومة.

المبحث الثالث: تحقيق نسبته إلى المؤلف.

المبحث الرابع: المنهج المتبع في تحقيق الكتاب.

المبحث الخامس: وصف النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب.

القسم الثاني: قسم التحقيق.

القسم الاول : قسم الدراسة

ويشمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف.

المبحث الثاني: التعريف بالمنظومة.

المبحث الثالث: تحقيق نسبه إلى المؤلف.

المبحث الرابع: المنهج المتبع في تحقيق الكتاب.

المبحث الخامس: وصف النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب.

المبحث الأول : التعريف بالمؤلف

المطلب الأول: اسمه، لقبه، مولده ، وفاته.

اسمه: العلامة القاضي الشيخ محمد بن عبدالعزيز بن أحمد بن أبي بكر

المقدمالكاليكوتياالمليباري أحد العلماء المشهورين في بلاده^(١).

لقبه: جمال الدين.

مولده: ولد في "كاليكوت"^(٢) من إقليم مليبار^(٣) عام ٩٨٠ هـ - ١٥٧٢ م^(٤) وكان حياً عام

١٠١٠ هـ كما نص عليه الناظم في النظم فقال:

مَنْظُومَتِي مَقَاصِدُ النَّكَاحِ

تَمَّ بَعُونَ رَبِّي الْفَتَّاحِ

مِنْ هِجْرَةِ الْهَادِي إِلَى الْمَدِينَةِ

فِي عَامٍ عَشْرٍ بَعْدَ أَلْفِ سَنَةٍ

وفاته: توفي - رحمه الله - ليلة الأربعاء الخامسة من ربيع الأول سنة ١٥٢٠ هـ -

١٦١٦ م^(٥).

(١)المليباري، عبدالنصير أحمد المليباري الشافعي، تراجم علماء الشافعية في الديار الهندية، دار الفتح للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، (ص ٩٢).

(٢)كاليكوت محافظة من إقليم مليبار الساحلية على المحيط الهندي يزورها التجار والبحارة من جميع دول العالم، الذين كانوا يسافرون للهند من أجل التجارة.

(٣)مليبار: إقليم كبير عظيم يشتمل على مدن كثيرة، منها: فاكنورومنجورودهسل، وهي في وسط بلاد الهند، وتنقسم إلى عدد من الوحدات السياسية الصغيرة ومنها كاليكوت. انظر: الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، (١٩٦٧).

(٤)د. مجيب مسافر، مجلة اللغة، الهند، العدد الأول، (ص ٤٣) تاريخ ٢٩/١٠/٢٠١٤م، الخطبة الجهادية، وموقف القاضي محمد بن عبدالعزيز الكاليكوتي من المقاومة ضد الاستعمار، مجلة أدبية فكرية محكمة، تنشر على الموقع وطبعت في أمريكا ١٧ يناير ٢٠١٦م للإعداد الرابع الأولى، تعني بنشر المقالات والدراسات الفكرية البحثية، وتلتزم بالشروط المتعارف عليها في المجالات العلمية الأكاديمية. تنشر المقالات والدراسات المرسلة إلى مجلة اللغة بعد التحكيم العلمي البحثي.

(٥)المليباري، تراجم علماء الشافعية في الديار الهندية، (ص ٩٥).

المطلب الثاني: شيوخه، مؤلفاته

شيوخه^(١):

(١) والده القاضي ناصر الدين عبدالعزيز.

(٢) العلامة عثمان لبا القاهري - نسبة إلى قاهر الفتن.

(٣) الشيخ عبد العزيز المخدم.

مؤلفاته:

كان للقاضي محمد مؤلفات كثيرة حتى قيل أنها تبلغ خمسين كتاباً^(٢) وكان نظم الشعر عليه سهلاً جداً، وله منظومات في العديد من الفنون وأذكر منها التالي:

(١) قصيدة الفتح المبين للساموتري الذي يحب المسلمين أرجوزة في نحو خمسمائة وخمسة وعشرون بيتاً عن واقعة زاموري بين البرتغاليين والهنود سنة ثلاث وتسعمائة، منه نسخة في المكتبة الهندية بلندن، كما في تاريخ آداب اللغة العربية وغير ذلك^(٣)، (مطبوع) طبع هذا الكتاب في سي. يم. برس، تروتامكوبكيرالا الهند في عام ١٣٥٨هـ.

(٢) خطبة جهادية للمقاومة ضد الاحتلال البرتغالي (مطبوع) طبع هذا الكتاب في كاليكوت باللغة المليبارية.

(١) مجلة اللغة (ص ٤٣).

(٢) مقال، الدكتور عبدالغفور المليباري، الهند، مدرس جامعة إحياء السنة الإسلامية، مخدوماباد، كيرلا، مساهمة ميلبار في النحو العربي، موقع أهل السنة والجماعة بالهند، الشبكة العنكبوتية.

(٣) مقال، الدكتور عبدالغفور المليباري، الهند، مدرس جامعة إحياء السنة الإسلامية، مخدوماباد، كيرلا.

٣) خطبة في اللغة العربية لتحريض المجاهدين الذين شاركوا في حروب فتح قلعة شاليام ضد البرتغاليين^(١). (مطبوع)

٤) قصيدة إلى كم أيها الإنسان؟ مرثية على الشيخ عثمان لبا القايلي. (مخطوط).

٥) نظم مقاصد النكاح (موضوع التحقيق).

٦) نظم الفرائض (مخطوط).

٧) المنتخبات الفرائد (مخطوط).

٨) نظم الأجناس (مخطوط).

٩) نظم قطر الندى (مخطوط).

١٠) قصيدة مدخل الجنان (مخطوط).

١١) منظومة في تجويد القرآن (مخطوط).

١٢) منظومة في علم الأفلاك والنجوم (مخطوط).

١٣) منظومة في علم الحساب (مخطوط).

١٤) الدرّة الفصيحة في الوعظ والنصيحة (مخطوط).

١٥) منظومة في الخطوط والرسائل ونظم العوامل (مخطوط)^(٢).

المطلب الثالث: حياته العلمية والسياسية والاجتماعية

الحياة العلمية:

وكان القاضي محمد مولعاً بالعلم والفقّه وتعلم مبادئ العلوم من والده العالم القاضي

(١) مجلة اللغة، العدد الأول، ص ٤٤.

(٢) مجلة اللغة، العدد الأول، ص ٤٤.

عبدالعزیز ثم من العلامة عثمان لبا القاهري، والشيخ عبد العزيز المخدم فنفقه في القرآن والحديث والتفسير والفقه وأصول الفقه والفلسفة وعلم الفلك والحساب وعلم النحو، وصار قاضياً بعد وفاة أخيه علي الناشوري، وكان مدرساً في المسجد الجامع في كاليكوت، وكان يتصف بالطريقة القادرية الصوفية، وكانت له براعة في الشعر والأدب^(١).

الحياة السياسية:

إن القاضي محمد الكاليكوتي قد أخذ عن والده الشغف الشديد لحب الوطن ومحاربة الأعداء البرتغاليين وكان من سماته البارزة أيضاً أنه أخذ عن والده التمسك بالعقيدة والدين، فقد كان يعمل والده عبدالعزیز قاضياً وكان له دوراً بارزاً في العلم، فكان عالماً محباً للعلم وكان أيضاً رجلاً له شأن في الحرب والسياسة، وقد اهتم القاضي محمد بن عبدالعزیز الكاليكوتي بالندوات التي كانت تعقد من أجل الوطن ومحاربة الاحتلال الظالم، فقد شارك في المشورة التي تمت في مسجد متقال في كاليكوت وقت الحرب وكان له دور فعال بين كبار القادة وغيرهم آنذاك، وكان يشتهر القاضي بمواقفه العظيمة البارزة في جهاده ضد الاحتلال البرتغالي^(٢).

واستغل القاضي محمد إبداعاته الأدبية والشعرية في محاربة الأعداء البرتغاليين، فقد نظم قصيدة عظيمة تحكي لنا معالم وأحداث حروب فتح قلعة شاليام^(٣) وأحوالها، ومقاومة الاحتلال البرتغالي وتحريض المسلمين وغيرهم على المقاومة^(٤).

(١) مجلة اللغة، العدد الأول، ص ٤٣.

(٢) مجلة اللغة، العدد الأول، ص ٤٣.

(٣) شاليام قرية صغيرة قرب منطقة فيركون في محافظة كيرلا في الهند، وقعت فيها أشهر المعارك مع البرتغاليين في الحصن الذي بناه البرتغاليون عام ١٥٧١م، الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، الشبكة العنكبوتية.

(٤) مجلة اللغة، العدد الأول، ص ٤٤.

الحياة الاجتماعية:

عاش القاضي محمد في ساحل يتوافد إليه التجار والتجارة من كل مكان وهذه البيئة التي عاشها حملته على تأليف هذا النظم الرائع، فعندما انتشر النكاح في تلك الفترة ألف القاضي منظومة بين فيها مقاصد النكاح وأحكامه، مبيناً إلى الاختلاط الذي عاشه في هذا الساحل مما أدى إلى تغيير بعض الأحكام الفقهية.

ولما كان التجار في انقطاع عن أهلهم لفترة طويلة بسبب سفرهم للتجارة جعلهم يتزوجون من نساء هذا الساحل (مليبار) ويعرف بنكاح المتعة^(١) ثم بين صور النكاح التي كانت منتشرة في ذلك الوقت.

ولا يخفى في وجود الخلاف في جواز نكاح المتعة في بعض المجتمعات كما بيّن أهم الأسباب التي أدت إلى الحد من الانتشار من زواج المتعة في المجتمع، ثم بيّن التأصيل التاريخي لنكاح المتعة في نظره وأثر انتشار هذا النوع من النكاح على تركيبة المجتمع وما نتج عنها من ذرية^(٢).

المبحث الثاني : التعريف بالمنظومة

المطلب الأول: مضمونها، عدد أبياتها

هي منظومة شعرية على بحر الرجز في أحكام النكاح على مذهب الإمام الشافعي؛ عدد أبياتها: أربع مائة وثمانستون بيتاً.

(١)رسالة ماجستير، للطالب سياستيانرافئيل، تم مناقشتها في جامعة لندن بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨م بعنوان المنظومة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التجارية الإسلامية في ساحل مليبار في القرن الثاني عشر حتى القرن السادس عشر، (ص ١٢١).

(٢)المرجع السابق، (ص ١٢٢).

المطلب الثاني: قيمة المنظومة وأهميتها

إن الناظر في النظم يجده نظاماً محكماً مضبوطاً يجعله ذات قيمة علمية تتضح في: احتوائه على أحكام فقهية وإبراز المقاصد الشرعية الخاصة بالنكاح وإبراز المذهب الشافعي في ترجيحاته وبلاغة الناظم الأدبية في صياغة الأحكام والمقاصد ومخاطبة القضاة في تنزيل الأحكام على الناس عند التحاكم إليهم إضافة إلى الاعتناء بالاجتهاد في النوازل التي تعرضت لها المنطقة.

المطلب الثالث: مكانة النظم في المذهب

لقد أضاف هذا النظم للمذهب الشافعي قوة علمية، من حيث إبراز المقاصد الشرعية وأحكام النكاح الشرعية، بصورة نظمية لم يسبق لها نظير في بابها، واعتباراً لقيمة هذه المنظومة نجدها معتمدة في مجتمع مليبار الذي أثرى اللغة العربية بتأليف علمائها للمنظومات الأدبية والفقهية من كبار علماء الشافعية الذين كانوا يقطنون تلك المنطقة، ويمثل النظم كذلك حركة تطبيقية لممارسة واقع منطقة كاليكوت في مليبار في الأحوال الشخصية الذي جسده القاضي محمد في النظم هذا بشكل خاص.

وبشكل خاص وجود عالم من علماء الشافعية مما يعطي قوة علمية لهذا النظم.

وقد أظهر الناظم ترجيحاته من خلال المصادر التي كان يعتمد عليها في المذهب الشافعي.

المطلب الرابع: منهج المؤلف في النظم

نستطيع أن نستخلص منهج المؤلف في النظم في عدة نقاط:

(١) اتجه إلى الاختصار وتبويب الأحكام تبويباً مختصراً.

٢) اهتم المؤلف بذكر نبذة مختصرة وما فيها من أحكام تحتوي على فوائد جمة ومعان غزيرة.

٣) اتجه المؤلف إلى جعل التأليف منظوماً ليسهل حفظه وذلك باستخدام الرجز للمنظومة لشهرة استعماله وتفعيلته الخفيفة.

٤) اهتم المؤلف بكون النظم واضحاً بعيداً عن التعقيد والترميز.

أما من الناحية العلمية فمنهج المؤلف تقريرى يتضمن عدداً من المناهج والأساليب الفرعية من ذلك: استخدم أسلوب النصح والتوجيه واكتفائه بذكر الأحكام وعدم الخروج عن المذهب الشافعي، إضافة إلى عدم عزو الأقوال إلى أحد إلا قولين؛ قول ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) وقول ابن البارزي (ت ٦٨٣هـ)، وكذلك عنده ذكره لبعض العلوم وصفها بأنها مبهمة بالنسبة له.

المبحث الثالث : تحقيق نسبته إلى المؤلف

من أبرز ما ذكر في نسبة هذا المخطوط للمؤلف هو تصريح الناظم نفسه في أول البيت في

المنظومة فقال:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ الْقَاضِي أْبْدَأُ بِاسْمِ اللَّهِ خَيْرِ قَاضِي

ونسب النظم لنفسه في آخر المنظومة فقال:

نَاطِمُهَا الْقَاضِي لِمَوْلَاهُ الْعَزِيزِ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاضِي عَبْدِ الْعَزِيزِ
الْكَالِكُوتِي الشَّافِعِي فَاللَّهُ فِي كُلِّ حَالٍ دَائِمًا يَزْعَاهُ

وألف القاضي محمد بن عبدالعزيز الكاليكوتي مؤلفات عديدة تظهر أسلوبه وثبت بأنه صاحب هذا النظم كما يظهر في تأليفه خطبة في اللغة العربية لتحريض المجاهدين الذين شاركوا في حروب فتح قلعة شاليام ضد البرتغاليين، ولاستعدادهم في سبيل القتال، وأرسلها إلى الواعظ في شاليام لأجل الوعظ في أمور الجهاد والقتال والإنفاق في سبيل الله، وقد عثر على مخطوطة هذه الخطبة عبدالرحمن الأدرشيري الأنصاري - أستاذ مساعد في كلية روضة العلوم العربية، جامعة كاليكوت - من بين مجموعات الكتب في خزانة الكتب للشيخ بانغيل أحمد كوتي^(١).

وكذا نؤكد من الأسلوب الذي نراه في الخطبة ومن بعض الألفاظ التي تبين التعذيب والإفساد والمظالم التي قام بها البرتغاليون أن مؤلف هذه الخطبة هو القاضي محمد نفسه، لأن أسلوبه في قصيدته - الفتح المبين - في بيان مظالم البرتغال ومعاملتهم القبيحة مع المسلمين، وأسلوب الخطبة وألفاظها يتشابه مشابهة تامة، وهذا يؤدينا إلى أن مؤلف القصيدة والخطبة مؤلف واحد بلا شك ولا ريب^(٢).

(١) مجلة اللغة، العدد الأول، ص ٤٥.

(٢) مجلة اللغة، العدد الأول، ص ٤٥.

المبحث الرابع : "المنهج المتبع في تحقيق الكتاب"

لما كانت غاية البحث تحقيق مخطوط "منظومة مقاصد النكاح" للقاضي محمد بن عبدالعزيز الكاليكوتي، وإخراجه بأحسن صورة، فقد اتبعت ما يلي:

١. قمت بنسخ الكتاب، وضبطت مقابلته على نسختين، وأثبتت الفروق المهمة بين النسختين، وجعلت الصحيح في الأعلى، وسجلت غيره من الفروق في الحاشية.
٢. تصحيح ما أصاب كلمات المخطوط من تغيير وتحريف، وتخليصه من الزيادة والنقصان.
٣. وضعت الجملة الساقطة من بعض النسخ بين معكوفين اثنتين [[]]، وأشارت إلى النسخ التي وقع فيها السقط بالهامش.
٤. التزمت في كتابة كلمات الرسم الإملائي، وإن خالف رسم المخطوط دون الإشارة إلى ذلك، ووضعت علامات الترقيم المناسبة، وفصلت عباراتها في مقاطع صغيرة على حسب ما يقتضيها المعنى. إضافة إلى عزو ما ورد من الآيات القرآنية وذلك بذكر السورة، ورقم الآية، مع كتابتها بخط مميز، وجعلت الآيات بين هذين المزهرين  بالرسم العثماني.
٥. خرّجت الأحاديث التي استشهد بها الشارح، فإن كانت في الصحيحين اكتفيت بذكرها ولم أورد الحكم، وإن كان في غيرهما بينت حكم كل حديث من حيث الصحة والضعف بناءً على حكم كبار المحدثين، وأثبتت ذلك بالشواهد من المصادر الحديثية معزوها إلى مظانها.
٦. ترجمت لما ورد في المخطوط من الأعلام، وذلك بذكر: اسمه، وكنيته، ونسبه، وبعض مؤلفاته، وتاريخ ولادته، وتاريخ وفاته إن وجد ذلك وبإيجاز.
٧. بينت معاني المفردات الغريبة من مصادرها الأصلية ككتب اللغة ومعاجمها.
٨. علقت على بعض المسائل التي ذكرها الناظم وبينت مراده منها.

٩. ضبطت النظم ضبطاً كاملاً لتيسير قراءته.

١٠. بيان المراد بالمصطلحات الفقهية في اللغة والاصطلاح والمراد منهما.

١١. عزو ما أثر عن الصحابة والتابعين من أقوالهم.

١٢. الإتيان ببعض الآيات القرآنية والأحاديث في الهامش؛ تنمة للفائدة.

المبحث الخامس : وصف النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب

اعتمدت على نسختين من هذا المخطوط:

النسخة الأولى: المرموز لها بحرف (أ)

واخترت النسخة الأولى المرموز لها بالحرف (أ) حيث تم الانتهاء من المنظومة عام ١٠١٠ من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة بدليل قول الناظم القاضي محمد بن عبدالعزيز الكاليكوتي:

فِي عَامٍ عَشْرٍ بَعْدَ أَلْفِ سَنَةٍ مِنْ هِجْرَةِ الْهَادِي إِلَى الْمَدِينَةِ

وقد نسخها سعيد كايل فتى بلدا كفى الشهيد في عصر يوم الاثنين ١٥ جمادى الثاني سنة ١٢٦١هـ حيث كان الفاصل الزمني بين حياة المؤلف وتاريخ نسخ المنظومة ثلاثين سنة، وهذه المخطوطة جاءت بخط نسخي معتاد مشكول الأبواب والفصول، والفواصل بالحمراء مكانها في مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات، ورقمها ١٩٤٨ مجموعة في ٢٠ لوحة (٢٠-١) ١٦ × ٢٠ سم.

وتتصف هذا النسخة بما يأتي:

١. الخط واضح ومقروء.
٢. عدد الأسطر في كل ورقة (١٢) سطرًا تزيد أكثر أو تنقص.
٣. عدد الكلمات في السطر الواحد يتراوح من (١٠-١٥) كلمة تقريباً.
٤. لون اللوحات يميل إلى اللون الأصفر.
٥. الأبيات مكتوبة باللون الأسود.

مسئلة جملة من عزم النساء على الرجال خمسون امرأة فمنهن خمس اقهارهن من الولادة واثنتان من الرضاع واثم امرأتان
 واثم امته التي وطئها بشبهته هو لا يجمع من عزم على التابيد ومنهن ثمان بنات ابنته من النسب وابنته من الرضاع وابنته
 زوجته وابنته امته التي وطئها وابنته امرأة وطئها بشبهته ومنهن اربع اخوات اخته من النسب واخوته من الرضاع
 وثمان على التابيد واخت امرأته واخت امته التي وطئها وثمان ما دام مقيما على اخيها واربعة عتقت عتق من
 النسب وعتقت من الرضاع وثمان على التابيد وعتقت امرأته وعتقت امته التي وطئها وثمان بالجمع واربعة
 خالات خالته من النسب وخالته من الرضاع وثمان على التابيد وخالته امرأته وخالته امته التي وطئها
 بمكلا وثمان بالجمع واربعة بنات اخيه من النسب وبنات اخيه من الرضاع وثمان على التابيد
 وبنات اخ زوجته وبنات اخ امته التي وطئها وثمان تحريم جمع واربعة بنات اخوات بنت اخيه من النسب
 وبنات اخيه من الرضاع وثمان على التابيد وبنات اخوات بنت اخيه من النسب
 جمع فهو لا يكتنون امرأة عشر منهن يحرم من بسبب فاذا زال السبب حل العقد عليهم من وكنه حلالا
 وعشرون يحرم العقد عليهم على التابيد ويحرم ايضا زوجة الاب من النسب والتي وطئها بشبهته والتي وطئها
 بمكلا اليمن وزوجة الاب من الرضاع والتي وطئها بمكلا اليمن والتي وطئها بشبهته يحرم من على التابيد وزوجة
 الابن من النسب والتي وطئها بمكلا اليمن والتي وطئها بشبهته وزوجة الابن من الرضاع والتي وطئها بمكلا اليمن والتي
 وطئها بشبهته يحرم من على التابيد ويحرم ايضا نكاح الكافرة ما لم تسلم التحصن اهل الكفا وكل امرأة تحت
 زوج الا الشبا فيحل وطئها اذا استبرأ من الحيض ونكاحها من ارض واجهت بالنسب وكل امرأة
 في عدة الا الحامل من الزنا اذا عزمه لحيها ويصح العقد عليها والمطلقة ثلثا حتى تنقضي عدتها
 وتتكلم زوجها غيره واطلقها وتنقض العدة في تزوجها والملاعة على من لاعنها تحرم على
 التابيد والمحرمة حتى يخرج من احرامها والمزوجة حتى ترجع وكل امته على حر الا ان تكون
 مسلمة ويكون خايفا من العنت على نفسه ولا يجد صدق حرة والحرة على عبدها فهدى لاء
 خمسون امرأة يحرم نكاحهن فمنهن اثنا عشر يكون يحرم من على التابيد والباقيات يحرم
 بسبب لا على التابيد والله اعلم وهذا ما ذكره العظام في كتاب الناسخ والمفسوخ
 صاحبها محمد بن محمد بن الحسين بن ابي اسحاق
 الرياني

منظومة في الفقه
 محمد بن الحسين بن ابي اسحاق

الصفحة الأولى من المخطوط نسخة (أ)

فقد الولي عضله ونكاحه وغيبه القصر كذا احرامه
ودون قصر لتعدن الطالب او فوت راغب يجوز للتعب
لابد في العضل من الاثبات عند اولي الامور كالقضاة
وكونه لعدم الكفاءة **ع** والنفص المهر والفائدة

باب في الكفاءة

وسن ان يكون كل منهما كفوا وقد يكون شرطا فيهما
وهي حقة وحق ذي الولا يستطبالا اسقاط منهما كالا
وربها اسقاطها لا يقبل شرعا ويرتبا النكاح يبطل
لو اذعت بغير كفؤ ونهي وليها فغير حاصل لها
او مرضت بغير كفؤ والولي صح ولا اعتراض للاسافل
او برضاها واخذ زوجها دون رضاها لم يصح عقدها
لو عينت كفوا كذلك الولي كفوا يساويه فخذن كفوا الولي
ولا يزوج حاكمه من لا ولي من غير كفؤ في الاصح كالولي

باب في خصال الكفاءة

فخسة خصال الكفاءة سلامة من العيوب التبعية

ح

حديثة وحرفة دين نسب وفي اليسار قد ترد العرب
وهذه الخصال ترمي في البنات معتبرا وفي البنين ساقطات
لكن ولي الطفل لا يزوجه **ب** بامه او ذات عيب يكرهه
كذلك الحاكم لا يزوج بغير كفؤ الا اذا ما احوجوا

باب في التحليل

من بعد وطئ كاملا طلقها **ب** ثم اراد ثانيا نكاحها
فانها عليه **ب** التحليل **ع** الا بان ينكحها المحلل
من غير شرط ثم وطئ فطلاقي فعدة نكاح بائناق
وفاسد النكاح لا حاجة له الي محلل ولا عدة له
ان كان غير اليهود والولي له النكاح معهم في الحال
ان كان من غير ولي نكاحه له بذلك الولي تجديده
كذلك مفسوخ وباق للطلاق **ع** فليهم التحليل من غير اتفاق
فان يكن ينكح غير الفاسد فانها تعقد للتحليل
وان تكن معتدة فلتكمل عدتها ثم تجدد بالولي
فان يكر ينكح غير الفاسد فعدتان لبيان السواد

الصفحة (١٠) المخطوط من نسخة (أ)

تم بعون ربي الفتح منظومتي مقاصد التكاثر
في عام عشر بعد الف سنة من هجرة الهادي الى المدينة
ابانها عشرون في عشرينا وبعد الخمسة والخمسون
ناظهما القاضي لمولاه العزيز محمد بن القاض عبد العزيز
الكالكوتي الشافعي فانه في كل حال دأبما يراعاة
واحمد الله على التمام مصليا السيد الامام
مع السلام له وصحبه وكل اتباع له وحزبه

١٢٦١

في عصر الاثنين التمام الثاني سنة خراس من جماد ثمان
بيد الفقير قدسي سعيد كابل فتا بلدا كفي الشريد

المكتبة العمومية

صاحبها محمد الحمد العمري واولاده
الرياض

الصفحة الأخيرة للمخطوط من نسخة (أ)

النسخة الثانية: المرموز لها بحرف (ب):

تعد النسخة الثانية المرموز لها بحرف (ب) أقدم نسخة وقفت عليها حيث جاءت بخط نسخي مشكول الأبواب والفصول، والفواصل بالحمراء، وبعض الأبواب ترك مكانها بياضاً حيث ذيلت هذه النسخة بفوائد جمّة وأبيات شعرية وهوامش تبين بعد الدلالات.

مكانها في مكتبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت، ورقمها ١/٣٢٢ مجموعة في

٢٢ لوحة (٢٢-١) س ١٢ س ٢٢ × ١٥.٥ سم.

ناسخها سالمين بن محمد بن غيبية العجم.

وتتصف هذه النسخة بما يأتي:

١. الخط واضح ومقروء.
٢. عدد الأسطر في كل ورقة (١٢) سطرًا تزيد أكثر أو تنقص.
٣. عدد الكلمات في السطر الواحد يتراوح من (١٠-١٣) كلمة تقريباً.
٤. لون اللوحات أصفر غامق.
٥. الأبيات مكتوب باللون الأسود.
٦. العناوين مرة تكتب باللون الأحمر وأحياناً لا يذكر العنوان.



الصفحة الأولى للمخطوط من نسخة (ب)



الصفحة (١٠) للمخطوط من نسخة (ب)

وان زوجه طاهر فبما نطق **و** وعصب الله عليها اصدق
وعند ذلك يدفع عنها الحسد **و** وقد تفرقا وينفوا الولد

من اوقته فوضعت **و** شيا به صورة ادم بدت
يخدمها واما الانقاع **و** فجاير خدمته وكما يحاج
تقوم بعد موته ثم الولد **و** حر كسب وارث الى ابد
ولا يجوز باختلاف الصور **و** والون نفية وقد قال رحمه
ومن نفى لوجه الله حجب **و** عز حبه والله عنه يحجب
ثم يموت الجنا الفتح **و** مخطوب حتى مفاصد التحاج
في عام عشر بعد السنة **و** من حجة الهادي الى كبدته
ابانها عشر من في عشر **و** وبعده الحنة والشمس
فاظها الفاضل لولا العزيز **و** محمد بن القاسم عبد العزيز
الكوفي الشافعي فانه **و** في كمال الامانة
والله على التمام **و** مصليا السيد الانام

من نسخة الشريف على يد اعراف الميرزا محمد بن عبيد الله

من كتابه التي يطعن بها في الفرج **و** كونه من سلاح صان فوق السرح
وان تفرق ففقدت ان ذلك لا يفرج **و** ما لا الاقرب قلبه وكثرة حنج

من الحسينية

بالتمام والحكام

والله

اعلم

من النبي اذ انكلم بالخطا **و** لو اصدقت وصدقا ما فالأ
واذا الفقير اصار قالوا اللهم **و** احطائه ياهد اوقلا محالا
ان الله اعلم في المواضع كلها **و** تكسو الرجال مهابته وجلالا
من فانه يلازمهم في نقل **و** شفته انواع الكلام فقلا
وصلة الاقوام والسموات **و** ورايته بين الوري حنن الا
لو تزداد جهلي في كفة **و** رائته اسود البرقة حالا
ففي اللسان لمن اراد تكلم **و** وهو السلاح لمن اراد قتالا
لقبت ذبا وشاة وهي حنة **و** باذنه وهو منقاد لها ساري
فقلت احب بتم النفيت الى **و** ما بين نائمه ملقا لضق دياره
فعلت للنساء ماذ الا لوسيلها **و** والذنب يفرى بانبا واطفاري
تسمت ثم قالت وهي صاحبة **و** بالبر كسرتاب الطيم الفطري

الصفحة الأخيرة للمخطوط من نسخة (ب)

القسم الثاني : قسم التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ الْقَاضِي
أَبْدَأُ بِاسْمِ اللَّهِ خَيْرِ قَاضِي
الْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا حَوْلَ وَلَا
فُؤَادٌ إِلَّا بِاللَّهِ ذِي الْعُلَا
مُصَلِّيًّا عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدًا
وَالِهِ وَصَاحِبِهِ مُؤَبَّدًا
وَبَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ
عَلَى النَّبِيِّ وَالِهِ الْهُدَاةِ
فَإِنَّ هَذِهِ مَقَاصِدُ النِّكَاحِ (١)
لِلْعَاقِدَيْنِ عَنْ مَوَاقِعِ السَّفَاحِ (٢)
فَمَنْ وَعَاهَا فَهُوَ نَاجٍ عَنْ جَنَاحِ
وَجَامِعٌ بَيْنَ صَلاَحٍ وَفَلاَحِ
قَدْ جَاءَ مَنْ بِأَمْرَةٍ تَزَوَّجَا (٣)
أُخْرَزَ ثَلَاثِي دِينِهِ وَقَدْ نَجَا (٤)
فَلْيَتَّقِ الرَّحْمَنَ فِي بَاقِيهِ
كَمْ مِنْ فُرْانٍ وَحَدِيثٍ فِيهِ
فَاحْتِطْ فَمَا بَيْنَ نِكَاحٍ وَسَفَاحِ
تَقَاوُتٌ إِلَّا شَرَائِطُ النِّكَاحِ
لَوْ أَلْفُ قَاضٍ حَضَرُوا نِكَاحًا
وَفَاتٍ شَرِطٌ كَانَ سِفَاحًا

(١) النكاح يطلق على الوطاء، وعلى العقد دون الوطاء. انظر: الفيومي، أحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، المصباح المنير، المكتبة العصرية، طبعة جديدة محققة ٢٠٠٧م، (ص ٣٢١).

(٢) السفاح هو المزانة. الفيومي، المصباح المنير، (ص ١٤٥).

(٣) الزواج يطلق على كل نظيرين، ويطلق على كل اثنين ضد الفرد، وغيرها من المعاني، وهو النكاح. الفيومي، المصباح المنير، ص ١٣٥ بتصرف.

(٤) يشير إلى حديث أورده الغزالي، محمد بن محمد الطوسي أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، الوسيط في المذهب، دار البشائر الإسلامية، (٢٦/٦). وقال عنه ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ)، تقي الدين بن الصلاح، شرح مشكل الوسيط، دار كنوز أشبيليا، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ، (٣/٥٢٣): "لم نجد له ثبوتاً".

جَمَعْتَهُهَا تَذَكْرَةً لِإِخْوَانٍ
 وَجِيْزَةً حَاوِيَةً لِكُلِّ مَا
 مُبَوَّبًا أَحْكَامَهَا مُخْتَصِرَةً
 مِنْ كُلِّ بَابٍ نَبْدَةً يَسِيرَةً
 مَنْظُومَةً وَالنَّظْمُ سَهْلٌ حِفْظُهُ
 عَلَى طَرِيقَةٍ تُرَى جَدِيدَةً
 وَقَدْ تَرَى الْخِلَافَ لِلتَّسَهُّلِ
 إِذْ (٢) جَاءَ سَهْلٌ دِينَ هَذِي الْأُمَّةِ
 أَي فِي الْفُرُوعِ وَكَذَا لَوْلَا الْخِلَافُ
 فَرَجَمَ اللَّهُامِرَاءَ فِيهَا نَظَرَ
 وَاللَّهَ أَرْجُو أَنْ يُثَبِّتَنِي بِهَا
 مِنْ عَاقِدِي (١) النَّكَاحِ فِي هَذَا الزَّمَانِ
 لَا بُدَّ مِنْهَا لِجَمِيعِ الْعُلَمَاءِ
 فِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَلَوْ مُكَرَّرَةً
 لِيَعْلَمُوا مَسَائِلًا كَثِيرَةً
 وَلَا يَفُوتُ كُلَّ حِينٍ نَفْعُهُ
 لَكِنَّهَا لِلْمُبْتَدِي مُفِيدَةٌ
 لِضُعْفَاءِ النَّاسِ لَا التَّسَاهُلِ
 كَذَا اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ رَحْمَةً
 ضَاقَ الْأُمُورُ فِي الْوَرَى بِلَا خِلَافٍ
 بَعَيْنَانِصَافٍ وَكَسْرُهَا جَبَزُ
 وَأَنْ يَعْصَمَ الْمُسْلِمِينَ نَفْعُهَا

(١) في نسخة ب (عاقِد) بحذف الباء.

(٢) في نسخة ب (إن).

[مقدمة (١)]

إِذَا أَتَاكَ النَّاسُ لِلنِّكَاحِ فَاسْأَلْ أُمُورًا تَنْجُ عَنْ جُنَاحِ
فَأَوْلًا فِيهَا وَفِيهِ تَانِيَا
وَرَابِعًا تَسْأَلُ عَنْ أُمُورٍ (٢)
وَحَامِسًا تَنْظُرُ حَالَ الشَّاهِدِينَ (٣)
وَفِي الْوَلِيِّ تَالِثًا مُرَاعِيَا
بَيْنَهُمَا وَلَوْ عَلَى النُّدُورِ
وَسَادِسًا فِي صِغَةِ مَنْ جَانِبِينَ (٤)

(١) العنوان لا يوجد في نسخة ب، وإنما فاصل بين الأبيات في كل المواضع التي فيها تبويب.

(٢) في نسخة ب (أموري) بتثبيت الباء.

(٣) وهو قول الجمهور؛ وهم الحنفية والشافعية، والمشهور عن أحمد، وهو مروى عن عمر وعلي وابن عباس وسعيد ابن المسيب وجابر بن زيد، والحسن والنخعي، وقتادة، والثوري، والأوزاعي، وورد في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم -: "لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ" رواه ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، صحيح ابن حبان، مؤسسة الرسالة، كتاب النكاح، ذكر الزجر عن أن يزوج النساء إلا الأولياء الذين جعل الله جل وعلا عقدة النكاح إليهم دونهن، (٣٨٦/٩) رقم الحديث (٤٠٧٥). [حديث صحيح].

(٤) وقد صرح علماء الشافعية بهذا الركن، واستدلوا بحديث: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمُ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ» رواه مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم، طبعة دار إحياء التراث العربي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الحج، باب حجة النبي - صلى الله عليه وسلم - (٨٨٦/٢) رقم الحديث (١٢١٨). وللمزيد من التفصيل ينظر: الشريبي، محمد بن أحمد الخطيب الشريبي (ت ٩٧٧هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، (٣/١٤٠). النووي، الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، روضة الطالبين، دار ابن حزم، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، (٣٦٧/٧-٣٧). النووي، يحيى بن شرف الدين النووي، منهاج الطالبين، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ، (ص ٩٥).

وَسَابِعًا فِي كُفُوهَا (١) وَمَهْرَهَا (٢)
 وَتَأْمِنًا عَنِ اسْمِهَا وَإِذْنَهَا (٣)
 فَكُلُّهَا (٤) كَثِيرَةٌ لَكِنِّي
 أَذْكَرُ مَا لَا بُدَّ مِنْهَا لِلدَّيِّ
 مِنْ حَاكِمٍ أَوْ نَائِبٍ لَا سِيَّامًا
 مَنْ كَانَ مِنْتِي فِي الْعُلُومِ بُوْهُمَا (٥)

(١) والكفاءة: النظير والمساوي، ومنه الكفاءة في النكاح؛ وهو أن يكون الزوج مساوياً للمرأة في حسبها ودينها ونسبها وبيتها، وغير ذلك. انظر: ابن الأثير، المبارك بن محمد الشيباني (ت ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث، بدون طبعة، ١٣٩٩هـ، (٤/١٨٠). ابن منظور، محمد بن مكرم الرويفعي (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، (١/١٣٩).

(٢) قال النووي في روضة الطالبين: الصداق هو اسم المال الواجب للمرأة على الرجل بالنكاح، أو الوطاء، وله أسماء؛ الصداق والدقة والمهر والأجر والعقر والعليقة. وزاد ابن قدامة في المغني؛ فقال: للصداق تسعة أسماء، وزاد النحلة والفريضة والحباء. انظر: النووي، روضة الطالبين، (٧/٢٤٩). ابن قدامة، عبد الله بن محمد بن قدامة (ت ٦٢٠هـ)، المغني، مكتبة القاهرة، بدون طبعة، ١٣٨٨هـ، (٧/١٦٠).

والدليل على مشروعية الصداق؛ قوله تعالى: وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ مِمَّا رَبَّيْتُمْ بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِينَ غَيْرَ

مُسَافِحِينَ (النساء: ٢٤). وقوله تعالى: وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً (النساء: ٤). وقوله تعالى: فَاتَّوَهُنَّ

أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً (النساء: ٢٤). وأما ما جاء في السنة، فقد روي عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف زعفران، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : مَهْمٌ؟ فَقَالَ يَا رَسُولَ

اللَّهِ، تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً. فَقَالَ: «مَا أَصَدَّقْتَهَا»؟ قَالَ: وَرَزَنَ نَوَاةً مِنْ ذَهَبٍ. قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَارَكَ اللَّهُ

لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ». وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " أَعْتَقَ صَفِيَّةَ، وَجَعَلَ عِنَقَهَا صَدَاقَهَا ". رواه

مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب الصداق وجواز تعليم القرآن....، (٢/٤٠٢) حديث رقم (١٤٢٧).

(٣) والإذن عند الشافعية على النذب، هو للبكر البالغ، وأما غير البالغة فلا إذن لها. دليلهم: ما رواه مسلم في

صحيح مسلم: «وَالْبِكْرُ يَسْتَأْمِرُهَا أَبُوْهَا»، كتاب النكاح، باب استئذان النيب في النكاح بالنطق والبكر

بالسكوت، (٢/١٠٣٧)، رقم الحديث (١٤٢١).

(٤) في نسخة ب (وكلها) بالواو.

(٥) بهما: أي كثير من العلوم مبهمة بالنسبة له، والإبهام هو عدم التبين. الفيومي، المصباح المنير، (ص ٣٨).

[فيما يسأل من الزوجة^(١)]

أَمَّا النَّبِي فِي زَوْجَةٍ تَسْأَلُهَا	فَهِيَ أُمُورٌ جُلَّهَا أَدُّكُرْهَا
أَوْلُهَا أَدَاتُ زَوْجٍ أَمَّ لَا	أَمْ لَمْ تُزَوِّجْ قَطُّ زَوْجًا أَوْلَا
أَوْ بَايِنٍ بِالْخُلْعِ ^(٢) أَوْ بِالْإِفْتِسَاحِ ^(٣)	أَوْ بِطَلَاقٍ نَاقِصٍ ^(٤) أَوْ بِانْفِسَاحِ
أَوْ بِثَلَاثٍ قَدْ أُبَيِّنَتْ أَمْ لَا	أَوْ ذَاتُ عِدَّةٍ أَوْ اسْتِئْزَارًا كِلَا
لِلنَّاقِصِ الرَّجُوعِ ^(٥) فِي عِدَّتِهَا	مِنْ غَيْرِ تَحْلِيلِ نِكَاحٍ بَعْدَهَا
فِي الْخُلْعِ وَالْفَسْخِ لَهُ نِكَاحُهَا	مِنْ غَيْرِ تَحْلِيلِ مَتَى أَرَادَهَا
أَمَّا الَّذِي طَلَّقَ كَامِلًا ^(٦) فَلَا	بُدَّ مِنَ التَّحْلِيلِ حَتَّمَا كَامِلًا
أَحْرَةً أَمْ أَمَةً أَمْ بِكَرُرٍ	أَمْ تَيْبٌ (أَمْ بَالِغٌ) ^(٧) أَمْ غَيْرُ
أَهْيَ يَتِيمَةً كَذَا أَوْ صَغُرَتْ	لِمُقْلِسٍ أَوْ غَيْرِ كُفُوٍ خُطِبَتْ

(١) العنوان غير مكتوب في نسخة ب.

(٢) الخلع: هو الفرقة بعوض يأخذه الزوج. انظر: النووي، روضة الطالبين، (٣٧٤/٧).

(٣) والفسخ: هو الخلع؛ ولم يتبين لي الفرق بين الافتساح والانفساخ. الغزالي، الوسيط، (٣٦٨/٦)

(٤) الطلاق: هو إزالة ملك النكاح، والناقص: الذي لم يحتج للمحلل. الجرجاني، علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، التعريفات، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م، (ص ١٨٣).

(٥) الرجوع: هو رد زوج يصح طلاقه مطلقته بعد الدخول في بقية عدة طلاقه بلا عوض ولا استيفاء عدد إلى نكاحه. المناوي، محمد بن عبدالرؤوف بن تاج العارفين المناوي (ت ١٠٣١هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، (ص ٣٥٨).

(٦) وهو الذي طلقت وانقضت العدة، والعدة هي تريض يلزم المرأة عند زوال النكاح المتأكد، أو شبهته. الجرجاني، التعريفات، (ص ١٩٢).

(٧) في نسخة ب (أبالغ) بدون أم.

وَلِيَّهَا أَوْ بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ رَضِيَ

أَوْ غَيْرُهُمْ أَوْ ذُو الْأَوْلَاءِ أَوْ أَبْعَدُ

وَمَهْرَهَا وَكَيْفَ (١) كَانَ إِذْ نَهَى

أَرْضِيَّتْ بغيرِ كُفُوٍ أَمْ رَضِيَ

كَذَا وَلِيَّهَا أَبٌ أَوْ جَدٌ

أَوْ قَاضٍ أَوْ وَكَيْلُهُمْ وَمَا اسْمُهَا

(١) في نسخة ب (وكيف) بالواو.

[فيما يسأل من الزوج^(١)]

كَذَلِكَ فِي الزَّوْجِ أُمُورًا تُسْأَلُ أَوْلَاهَا أَبَالِغٌ أَوْ عَاقِلٌ
حُرٌّ وَعَدْلٌ أَمْ^(٢) لَهُ التَّمَامُ الْأَتْفَالُ لِإِمَّا أَوْ الْقَرْدِيمُ
كَذَا رَشِيدٌ أَوْ سَفِيهٌ أَوْ صَبِي لِأَمَةٍ أَوْ ذَاتِ عَيْبٍ مَعَ أَبِي
أَكْفُوهُمَا (وَقَادِرٌ)^(٣) بِمَهْرَهَا وَهِيَ صَغِيرَةٌ يَلِي مُجْبِرُهَا

(١) لا يوجد العنوان في نسخة ب.

(٢) وفي نسخة ب (هل).

(٣) في نسخة ب (أو قادر).

[فيما يسأل بين الزوجين^(١)]

أَمَّا الَّتِي بَيْنَهُمَا تَسْأَلُهَا فَهِيَ أُمُورٌ يَنْبَغِي سُؤَالُهَا
وَهِيَ قَرَابَةٌ بِشَيْءٍ مِنْ رِضَاعٍ أَوْ نَسَبٍ أَوْ صُهْرَةٍ أَوْ اجْتِمَاعِ
كَذَا لَعَانٍ^(٢) وَازْتِدَادٍ^(٣) وَاشْتِنَاءِ وَالْمَلِكِ وَالْإِحْرَامِ فِي بَيْتِ الْإِلَهِ
وَالشَّكِّ فِي الْحِلِّ وَفِي التَّعْيِينِ وَفِي وَكَأَلَةٍ مِنَ الطَّرْفَيْنِ
وَهَكَذَا خُلُوٌّ مِنْهُمَا عَنْ مُبْطِلٍ مِنْ فَقْدِ شَرْطٍ فِيهِمَا^(٤)
ثُمَّ اعْقَدْنِ بِمُقْتَضَى الْجَوَابِ كَمَا تَرَى ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ
مُرَاعِيًا حَالَ الْوَالِي وَالشَّاهِدَيْنِ وَالْإِذْنَ وَالْمَهْرَ وَلَفْظَ الْعَاقِدَيْنِ

(١) لا يوجد العنوان في نسخة ب.

(٢) اللعان هو الملاعنة بين الزوجين واشتقاق ملاعنة الرجل امرأته منه في الحكم. والحاكم يلاعن بينهما ثم يفرق.
انظر: الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت ١٧٠هـ)، كتاب العين،
تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ص (١٤٢/٢)

(٣) وارتداد من الردة، وأصل الكلمة ردد ارتد عن سفره وعن دينه وبها يتم الفراق بين الزوجين. انظر: الزمخشري،
أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت ٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار
الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، (٣٤٦/١).

(٤) في نسخة ب (منهما).

[نصيحة (١)]

فَلَا تُرَوِّجْ ذَاتَ زَوْجٍ حَتَّى	يُطَلِّقَ الْأَزْوَاجُ أَوْ يَمُوتَا
أَوْ يَفْسَخَ الْحَاكِمُ أَوْ يَنْفَسِحَا	وَتَنْقُضِي عِدَّتَهَا مُؤَرَّخَا
وَرُؤُوجَهُ الْمَفْقُودِ إِمَّا يُفْسَخُ	أَوْ يَحْكُمُ الْقَاضِي بِمَوْتِ يَنْسَخُ
(أَعْنِي بِتَقْدِيرِ) (٢) حَيَاةٍ لَا يَعْيشُ	أَكْثَرَ مِنْهَا ثُمَّ عِدَّةً تَحِيشُ (٣)
لَوْ أَدَّعَتْ غَرِيبَةً خُلُوهَا	عَنْ عِصْمَةِ الزَّوْجِ وَعَنْ عِدَّتِهَا
فَأَقْبَلَ مَقَالَهَا بِلَا بَيِّنَةٍ	رُخِّصَ هَذَا الْحُكْمُ لِلضَّرُورَةِ
فَإِنْ يَقَعْ فِي قَوْلِهَا شَكٌّ فَلَا	يُقْبَلُ (٤) مَقَالَهَا فَكُنْ مُوَجَّلاً
لَا بُدَّ فِي بَلَدِيَّةٍ إِنْبَأَتْهَا	لِحَاكِمٍ فِرَاقَهَا مِنْ زَوْجِهَا
إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا لِقَاضٍ (٥) عَقْدِهَا	بِرَجُلٍ مُعَيَّنٍ بِقَوْلِهَا
أَمَّا الْوَلِيُّ الْخَاصُّ إِنْ صَدَّقَهَا	فَهُوَ بِلَا بَيِّنَةٍ يَنْكِحُهَا

(١) في نسخة ب بغير العنوان، وإنما فاصل بين الأبيات للفصل بين التبويب.

(٢) وفي نسخة ب (فتقدير) بحذف أعني وتبديل الباء بالفاء في (بتقدير).

(٣) تحيشت معناه نفرت. يقال: حاشت نفسه تحيش حيشاً. انظر: الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم

بن الخطاب البستي (ت ٣٣٨هـ)، غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم الغرناوي، دار الفكر - دمشق،

١٤٠٢هـ، (١/٣٣٨).

(٤) وفي نسخة ب (تقبل) بالتاء بدل الياء.

(٥) وفي نسخة ب بتثيبت الياء (لقاضي).

[بَابُ فِي النِّكَاحِ (١)]

نَدْبٌ لِيذِي الْحَاجَاتِ وَالْمَصَارِفِ ^(١)	ثُمَّ النِّكَاحُ وَاجِبٌ لِلْخَائِفِ
مِنَ الزَّوْجِ (أَوْ الطَّعَامِ) ^(٣) اِحْتَاجَتْ	كَذَلِكَ لِلنِّسَاءِ إِذَا مَا خَافَتْ
وَلْيُكْسِرَنَّ بِصَوْمِهِ شَهْوَتَهُ	لِفَاقِدِ الْأُهْبَةِ سُنَّ تَرْكُهُ
لِفَاقِدِ الْحَاجَةِ وَالْمُؤْنِ أَفْهَمَا ^(٤)	وَإِكْرَهُ لِيذِي الْأُهْبَةِ مَعَ عُدْرِ كَمَا
دِيَّةً عَاقِلَةً حُسْنًا وَدُودًا ^(٥)	وَسُنَّ بِكُرٍّ لَا بَعْدِرٍ وَوُلُودًا

(١) في نسخة ب بغير العنوان.

(٢) الزواج مرغوب فيه، لقوله تعالى: ﴿مَا بَدَّ بِبِ بِي بِي بِي﴾ (النور: ٣٢)، ولقوله صلى الله عليه وسلم: (يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ عَلَيْكُمْ بِالْبَاءَةِ فَإِنَّهُ أَعْضٌ لِلْبَصْرِ وَأَحْسَنُ لِلْفَرْجِ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ) رواه الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، الجامع الكبير، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، عن ابن مسعود τ ، أبواب النكاح، باب ما جاء في فضل التزويج والحث عليه (٣٨٣/٢)، رقم الحديث (١٠٨١). وقال عنه: حديث حسن صحيح.

(٣) في نسخة ب (وللطام) بحذف العين من (الطعام) وتبديل (أو) بالواو).

(٤) أي الذي ليس له استعداد للزواج يكره له الزواج، انظر: العدني، عبد الله بن عمر العدني (ت ٩٧٢هـ)، مشكاة المصابيح في شرح العدة والسلاح، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، (ص ٩٢).

(٥) وهذه الصفات ورد أحاديث فيه الحث عليها كما في حديث جابر τ عندما قال له النبي - صلى الله عليه - (هَلَا تَزَوَّجْتَ بِكُرًّا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ) رواه مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب استحباب نكاح البكر، (١٠٨٧/٢)، رقم الحديث (٧١٥). وكما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - (تُنَكِّحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبْتُ يَدَاكَ) متفق عليه، البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، دار طوق النجاة عن السلطانية، ١٤٢٢هـ، كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين، (٧/٧)، رقم الحديث (٥٠٩٠). مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب استحباب نكاح ذات الدين (١٠٨٦/٢)، رقم الحديث (١٤٦٦).

نَسِيبَةٌ^(١) بَعِيدَةٌ^(٢) (ذُو عِفَّةٍ)^(٣) فَاقِدَةٌ الْفَرْعِ بِإِلَّا قَرَابَةٍ
حَافِظَةٌ بِالْغَيْبِ مَرْضَاتِ الْخِصَالِ^(٤) ذَاتُ حَيَاءٍ وَيَسَارٍ وَكَمَالٍ
وَعَشْرَةٌ مَكْرُوهَةٌ أَتَانَةٌ^(٥) مَنَاعَةٌ^(٦) حَنَانَةٌ^(٧) مَنَائَةٌ^(٨)

(١) أي ذات نسب، لقوله صلى الله عليه وسلم: (تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ ، فَلَا تَضَعُوهَا فِي غَيْرِ الْأَكْفَاءِ) الحاكم، محمد بن عبدالله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) ، مستدرک الحاكم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ، كتاب النكاح، (١٧٦/٢)، رقم الحديث (٢٦٨٧).

(٢) وبعيدة: أي بعيدة النسب ليس بينه وبينها قرابة، لحديث النبي - صلى الله عليه وسلم -: (لَا تَتَّكِحُوا الْقَرَابَةَ الْقَرِيبَةَ ، فَإِنَّ الْوَلَدَ يُخْلَقُ ضَاوِيًا) وهذا الحديث لا أصل له كما قاله ابن الصلاح وغيره. انظر: العسقلاني، أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، التلخيص الحبير، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ، (١٤٦/٣). ابن الملقن، عمر بن علي ابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ)، البدر المنير في تخریج أحاديث الشرح الكبير، دار العاصمة، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ، (١٧٩/٢).

(٣) وفي نسخة ب (ذو عفة).

(٤) الخصلة: الفضيلة والرذيلة تكون في الإنسان، وقد غلب على الفضيلة، وجمعها: خصال. انظر: ابن سيده المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار المكتبة العلمية، بيروت، (٥٧/٥)

(٥) عن الماوردي والغزالي أنهما قالوا: يكره نكاح الحنانة والمنانة والأنانة والحداقة والبراقة والشرافة والمراضة، فالحنانة التي لها ولد تحن إليه، والمنانة التي تمن على الزوج بما تفعله، والأنانة التي كثير الأتین، والحداقة التي تسرق كل شيء بحدقها وتكلف الزوج، والبراقة التي تتشغل غالب أوقاتها ببريق وجهها و... وقيل: هي التي يصيبها الغضب عند الطعام فلا تأكل إلا وحدها، والشداقة كثيرة الكلام، والمراضة التي تتمارض غالب أوقاتها من غير مرض. انظر: السيوطي، مصطفى بن سعد السيوطي (ت ١٢٤٣ هـ)، مطالب أولي النهى، المكتب الإسلامي، بدون طبعة ١٣٨١ هـ، (١٢/٧).

(٦) المنع: خلاف الإعطاء، وقد منع فهو مانع ومنوع ومانع، ومنعت الرجل عن الشيء فامتنع منه، ومانعته الشيء ممانعة. ومكان منيع، وقد منع بالضم مناعة، الجوهرى الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣ هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، (١٢٨٧/٣).

(٧) التي كان لها زوج قبل فتذكره بالحنين والتحنن رقة على ولدها إذا كانوا صغاراً ليقوم الزوج بأمرهم. انظر: الحسيني، محمد بن محمد بن عبد الرزاق (ت ١٢٠٥ هـ)، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (٤٥٧/٣٤)

(٨) هي التي يتزوج بها لمالها، فهي أبداً تمن على زوجها، ويقال لها: المنون، أيضاً. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، بدون طبعة، ١٣٩٩ هـ، (٣٦٦/٤).

طَمَاعَةٌ ^(١) شِدَاقَةٌ ^(٢) بَرَّاقَةٌ ^(٣) (٤)	عِيَالَةٌ ^(٥) خَدَاعَةٌ ^(٦) فَسَّاقَةٌ ^(٧)
فَسُنَّ أَنْ يَنْظُرَ قَبْلَ الْخِطْبَةِ	كُلُّ إِلَى الْآخِرِ غَيْرِ عَوْرَةٍ ^(٨)
أَوْ يَبْعَثُ الْوَاصِفُ نَمَّ يُنْدَبُ	نَكَرُ عُيُوبٍ فِيهِمَا إِذْ ^(٩) طَلَبُوا ^(١٠)
يَحْرُمُ خِطْبَةٌ لِمَنْ فِي عِصْمَةٍ	زَوْجٌ كَذَا خِطْبَةٌ مَنْ فِي الْعِدَّةِ
أَعْنِي بِتَضْرِيحٍ وَفِي الرَّجْعِيَّةِ	تَحْرُمُ بِالتَّعْرِيزِ وَالصَّرِيحَةِ

(١)الطمع: نزوع النفس إلى الشيء، شهوة له، ولما كان أكثره من جهة الهوى قيل: الطمع طبع، والطمع يدنس الإهاب. انظر: الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، (٤٥٩/٢١).

(٢)الشدق: جانب الفم، يقال: نفخ في شدقيه، والجمع الأشداق والشدق بالتحريك: سعة الشدق، يقال: خطيب أشدق، بين الشدق. والمتشدق: الذي يلوي شدقه للتفصح. انظر: الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (١٥٠٠/٤).

(٣) في نسخة ب (بَرَّاقَةٌ) بالفاء بدل القاف.

(٤)امرأة براقاة وإبريق: تفعل ذلك، قال اللحياني: امرأة إبريق إذا كانت براقاة، ورعدت المرأة وبرقت أي تزينت. انظر: ابن منظور، لسان العرب، (١٦/١٠).

(٥)ذات كلام رديئ، قال ابن فارس: (عيل) ذا كلام عيال، إذا ردياً لا يكاد ينفذ، مجمل اللغة لابن فارس (٦٣٨/١)، وقيل (عيل) المتمايل في مشيته، قال الفارابي: عال الفرس يعيل عيلاً، إذا ما تكفا في مشيته وتمايل، فهو فرس عيال. انظر: الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (١٧٧٩/٥).

(٦)صيغة مبالغة من خَدَعَ: كثير الخداع، مضللاً، يكون ظاهره على غير باطنه. انظر: أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، (٦١٩/١).

(٧)الفسق: العصيان والترك لأمر الله، والخروج عن طريق الحق، فسق يفسق ويفسق فسقاً، وفسوقاً، وفسق. انظر: ابن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، (٢٤٢/٦).

(٨) لقوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة رضي الله عنه وقد خطب امرأة: (انظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤَدِمَ بَيْنَكُمَا) رواه الترمذي، الجامع الكبير، كتاب النكاح، باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة، (٣٨٨/٢)، رقم الحديث (١٠٨٧)، وقال عنه: هذا حديث حسن.

(٩) في نسخة ب (إِن) بدل (إِذ).

(١٠) لأنه صلى الله عليه وسلم بعث أم سليم إلى امرأة فقال لها: (انظُرِي إِلَيَّ عَزُوبُهَا وَشُمِّي عَوَارِضُهَا) رواه الحاكم وصححه. مستدرک الحاكم، كتاب النكاح، (١٨٠/٢) رقم الحديث (٢٦٩٩) [حديث صحيح].

إِلَّا لِذِي الْعِدَّةِ وَهِيَ كَأَلَّتِي بِالْخُلْعِ أَوْ بِالْفُسْخِ قَدْ أُبَيِّنَتْ
كَذَا جَوَابُ خِطْبَةٍ كَالْخِطْبَةِ فِي حَالَتِي صَرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ
كَذَلِكَ خِطْبَةٌ عَلَى مَخْطُوبَةٍ إِنَّ مُجِبِرٌ^(١) أَوْ نَيْبٌ أَجَابَتْ
فَإِنْ يَكُنْ خَاطِبُهَا ذَا عِدَّةٍ جَازَ لَهُ خِطْبَتُهَا فِي الْعِدَّةِ
وَهُوَ الَّذِي خَالَعَ غَيْرَ كَامِلٍ وَمَنْ يُجَدِّدُ لِلنِّكَاحِ الْأَوَّلِ^(٣)
وَسُنَّ خِطْبَتَانِ قَبْلَ الْخِطْبَةِ كَذَلِكَ عِنْدَ الْعُقْدِ مَعَ وَصِيَّةٍ^(٤)

(١) في نسخة ب منصوبة هكذا (مجبراً).

(٢) في نسخة ب (نوا) بدل (ذو).

(٣) لقوله تعالى: وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ (البقرة: ٢٣٥). قال ابن

عطية: أجمعت الأمة على أن الكلام مع المعتدة بما هو نص في تزويجها وتبنيه عليه لا يجوز. انظر: القرطبي، محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ (١٨٨/٣). وقال الغزالي في الوسيط: "والتصريح بخطبة المعتدة حرام، والتعريض جائز في عدة الوفاة وحرام في عدة الرجعية، في عدة البائنة وجهان، وسبب التحريم أنها مستوحشة بالطلاق، وربما كذبت في انقضاء العدة مسارعة إلى مكافأة الزوج". انظر: الغزالي، الوسيط (٤٦/٦)، وقال أيضاً: "لا يجوز الخطبة على خطبة الغير بعد الإجابة، ويجوز قبل الإجابة، وهل السكوت كالإجابة؟ فيه قولان". انظر: الغزالي، الوسيط (٤٧/٦). وقال أيضاً في مشكاة المصابيح: "لا في حال عدة المرأة من غيره، أي فلا تستحب الخطبة، ومفهومه الجواز حينئذٍ ولي على إطلاقه، بل التصريح يحرم مطلقاً سواء عدة الطلاق والفسخ والموت ووطء الشبهة وغيرها، وسواء الرجعية والبائن والتعريض يحرم في الرجعية دون غيرها، والتصريح نحو أريد أن أتزوجك، والتعريض رب راغب فيك، وحكم جوابها تصريحاً وتعريضاً حكم الخطبة". انظر: العدني، مشكاة المصابيح (ص ١٠٩، ١١٠).

(٤) والخطبة هي التماس النكاح، لأنه صلى الله عليه وسلم خطب عائشة بنت أبي بكر الصديق، وخطب حفصة بنت عمر بن الخطاب ر. رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب تزويج الصغار من الكبار، (٥/٧) رقم الحديث (٥٠٨١) وباب عرض الإنسان ابنته أو أخته على أهل الخير، (١٣/٧)، رقم الحديث (٥١٢٢). وانظر العدني، المشكاة المصابيح (ص ١١٠ - ١٢٧٨)

[فِي تَزْوِجِ الْبِكْرِ الصَّغِيرَةِ^(١)]

يُزَوِّجُ الْبِكْرَ الصَّغِيرَةَ الْأَبُّ	فَالْجَدُّ إِجْبَارًا فَقَطُّ فَازْفُؤُوا
كُفُؤًا وَمُوسِرًا بِمَهْرَهَا فَإِنْ	خَالَفَ ذَا فَفِي الْأَصَحِّ يَبْطُلُنُ ^(٢)
وَهُوَ فِي الثَّانِي صَاحِحٌ وَلَهَا	إِذَا أَتَى الْبُلُوعُ فَسُخُّ عَقْدِهَا
وَالْكُفُؤُ وَالْيَسَارُ فِي الصَّغِيرَةِ	شَرْطٌ عَلَى الْأَصَحِّ دُونَ رِبِيَّةٍ
وَهَكَذَا لِلْبِكْرِ الْبَالِغَةِ	فِي الْحَالِ فَسُخُّهُ إِذَا أَرَادَتْ ^(٣)
فَإِنْ ^(٤) يَكُونَا غَائِبَيْنِ يُنْتَظَرُ	إِذْنُهُمَا فِي غَيْرِ بَالِغٍ ذِكْرُ
وَإِنْ تُؤْفَى أَبُوهَا وَجَدُّهَا	فَلَا يُزَوِّجُهَا إِلَّا بِبُلُوعِهَا
وَلَا يُزَوِّجُ مَنْ عَلَى الْحَاشِيَةِ	كَالْأَخِ وَالْأَعْمَامِ لِلصَّغِيرَةِ ^(٥)

(١) وفي نسخة ب بغير العنوان.

(٢) قال في مشكاة المصابيح: وإن كانت بكراً جاز للأب والجد المجيزين تزويجها بغير إذنها سواء كانت صغيرة أو كبيرة، لخبر الدارقطني: الثيب أحق بنفيها من وليها، والبكر يزوجه أبوها، وأما خبر مسلم: والبكر يستأمرها أبوها؛ فمحمول على الندب، لأنها لم تمارس الرجال بالوطء فهي شديدة الحياء، ولا يزوجه إجباراً إلا من كفاء موسر بالمهر. العدني، المشكاة المصابيح (ص ١٩٥).

(٣) لحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - (الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا) رواه مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، (٢٤٢/٧) رقم الحديث (٢٥٤٦).

(٤) في نسخة ب (وإن) بالواو بدل الفاء.

(٥) لحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - (لَا تُنْكَحُوا الْيَتَامَى حَتَّى تَسْتَأْمُرُوهُنَّ) رواه الترمذي، الجامع الكبير، كتاب النكاح، باب ما جاء في إكراه اليتيمة على التزويج، (٤٠٨/٢) رقم الحديث (١١٠٩) [حديث حسن] وكما مر الصغيرة لا إذن لها.

وَكُلُّ مَنْ زَالَتْ بَكَارَةٌ بِإِلَّا

وَطِيٍّ فَبِكْرٌ أَبَدًا بِإِلَّا ائْتَلَا^(١)

(١) في نسخة ب (امتلا) بالميم بدل الهمزة. ولم أعرف معناها بالميم معروف معناها، والمعنى المعروف لا وجه له هنا، أما بالهمزة لم أعرف معناها.

[في تزويج البكر البالغة^(١)]

كَذَا يُزَوِّجَانِ لِلْبِكْرِ الَّتِي قَدْ بَلَغَتْ جَبْرًا بِلَا عَدَاوَةٍ^(٢)
وَسُنَّ اسْتِئْذَانُهَا وَإِذْنُهَا بِلَا دُمُوعٍ مَعَ رِضَى سُكُوتِهَا^(٣)
ثُمَّ لِمَنْ سِوَاهُمَا تَزْوِجُهَا بِإِذْنِهَا شَرْطًا وَلَوْ بِصِمْتِهَا
وَالثَّيْبُ^(٤) الْبَالِغُ كُلُّ الْأَوْلِيَا بِالْإِذْنِ نُطْقًا عَقْدَهَا قَدْ وَلِيَا
وَالثَّيْبُ الصَّغِيرُ لَا يُزَوِّجُ إِلَيَّ بُلُوغِهَا الْوَلِيِّ الْمَرْوُجِ

(١) العنوان لا يوجد في نسخة ب.

(٢) يزوجان أي: الأب والجد، قال في مشكاة المصابيح: ويشترط لصحة النكاح بالإجبار أن لا يكون بينها وبين الأب والجد عداوة ظاهرة، وإلا فلا إجبار، لأنه غير مأمور في طلب الحظ لها. العدني، المصباح المشكاة (ص ١٩٦).

(٣) جمعا بين حديث (الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا وَالْبِكْرُ يُزَوِّجُهَا أَبُوْهَا)، الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، سنن الدارقطني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، كتاب النكاح، (٤/٣٤٩) رقم الحديث (٣٥٨٢) [حديث صحيح]. وحديث (الْبِكْرُ يُسْتَأْمَرُهَا أَبُوْهَا) رواه مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، (٢/١٠٣٧) رقم الحديث (١٤٢١). فحملوا حديث مسلم على الندب. والرضا إذن كما في الحديث الذي عند مسلم (وإذنها صماتها).

(٤) في نسخة ب (والثب).

[فِي نِكَاحِ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ (١)]

ثُمَّ السَّفِيهِ وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ	بِإِذْنٍ مِّنْ لَهُ الْوَلَاءُ يُعْقَدُ (٢)
وَالْعَبْدُ لَا يُجَاوِزُ الْمَأْدُونَةَ	شَخْصًا وَوَقْتًا وَكَذَا مَكَانًا (٣)
وَعَدَدًا (أَوْ غَيْرَ) (٤) مَا قَدْ وَصَفَا	وَيَبْطُلُ النِّكَاحُ مَهْمَا خَالَفَا
كَذَا يُزَوِّجُ الْإِمَاءَ سَيِّدَهَا	جَبْرًا بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ بِهَا
أَيُّ بِكْرًا وَتَيِّبًا وَبِالْغَنَةِ	أَوْ غَيْرَهَا أَوْ عَنْ حِجَاهَا فَارِعَهُ
كَذَا إِمَاءَ بِالْغَنَةِ وَلِيَّهَا	مَعَ إِذْنِهَا بِالنُّطْقِ لَا بِصَمْتِهَا
ثُمَّ وَلِيٍّ بَعْضُهَا مَعَ مَنْ مَلَكَ	مُبَعْضًا وَالشُّرَكَاءَ لِلْمُشْتَرَكِ
أَمَّا إِمَاءٌ صَغِيرٌ أَوْ صَغِيرَةٌ	فَالْأَبُّ وَالْجَدُّ فَذُو (٥) الْوِلَايَةِ
كَذَا إِمَاءٌ ذِي جِنَّةٍ وَصِغَرٍ	وَسَفَهٍُ وَلِيَّهُمْ فِي الْأَظْهَرِ
وَجَهَانٍ فِي عِبِيدِهِمْ وَفِي الَّذِي	يَلِيهِمْ الْأَقْوَالُ فَاسْمَعْ كُلَّ ذِي
إِمَاءٍ أُصُولُهُمْ وَإِمَاءَ الْحَاكِمِ	أَوْ نَائِبٍ لِحَاكِمِهِ أَوْ قَائِمِ
أَمَّا إِمَاءٌ تَيِّبٌ صَغِيرَةٌ	فَلَا لِفَقْدِ الْإِذْنِ وَالْعِبَارَةِ

(١) نسخة ب لا يوجد العنوان.

(٢) والدليل على ذلك ما رواه الترمذي وحسنه، من حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - (أَيُّمَا مَمْلُوكٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ) رواه الترمذي، الجامع الكبير، باب ما جاء بنكاح العبد بغير إذن سيده، (٤١٠/٢) رقم الحديث (١١١١)، وقال عنه: هذا حديث حسن.

(٣) قال في مشكاة المصابيح: ثم إن عين له امرأة أو قبيلة أو بلدة تعينت، فإن خالف لم يصح نكاحه. العدني، مشكاة المصابيح، (ص ١٩).

(٤) في نسخة ب (وغير) الواو بدل أو.

(٥) في نسخة ب (وذوا).

[فِي أَسْبَابِ الْبُلُوغِ^(١)]

وَيَنْبُتُ الْبُلُوغُ بِاسْتِكْمَالِ
خَمْسٍ وَعَشْرٍ مِنْ سِنِي الْهَالِ
وَبِالْمَنِيِّ فِي تِسْعَةِ مِنْ السَّنِينَ
وَبِنَبَاتِ عَائَةٍ (فِي الْكَافِرِينَ)^(٢)
فَهَذِهِ لِامْرَأَةٍ وَلِلرَّجَالِ
وَأَمْرَأَةٌ زَادَتْ بِحَيْضٍ وَحَبَالٍ
أَقْلُ سِنَّ الْحَيْضِ تِسْعٌ وَالْحَبَلُ
بِنَقْصِ أَدْنَى الْحَمْلِ مِنْ تِسْعِ حَصَلِ^(٣)

(١) العنوان لا يوجد في نسخة ب.

(٢) في نسخة ب (للكافرين) اللام بدل الفاء.

(٣) قال الشافعي (رحمه الله): "ليس على الصبي حج حتى يبلغ الغلام الحلم، والجارية المحيض في أي سن ما بلغها أو استكملت خمس عشرة سنة". انظر الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، الأم، دار المعرفة، بدون طبعة ١٤١٠هـ، (٩٤/٢).

ودليلهم: خبر ابن عمر: (عَرَضَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْقِتَالِ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجْزِنِي وَعَرَضَنِي يَوْمَ الْخُنْدُقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَازَنِي). رواه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإمامة باب بيان سن البلوغ، (٤٣٥/٩)، رقم الحديث (٣٤٧٣).

[بَابٌ فِي تَزْوِيجِ مَنْ أَسْلَمَ^(١)]

لَوْ أَسْلَمَ حَلًّا بِلَا تَجَدُّدٍ ^(٢)	إِنْ جَوَّرَ الْآنَ ابْتِدَاءَ الْعَقْدِ
(أَوْ أَسْلَمَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا	تَزْوُجٌ فِي الْحَالِ لَا مَنَعَ لَهَا) ^(٣)
أَوْ أَسْلَمَتْ بَعْدَ ^(٤) الدُّخُولِ يُنْتَظَرُ	إِسْلَامُهُ فِي عِدَّةٍ كَالْمَحْتَضِرِ
فَإِنْ أَتَى فِي عِدَّةٍ فَهِيَ لَهُ	أَوْ لَمْ يَجِئْ فِيهَا فَلَا حَقَّ لَهُ
وَحَمْلَهَا مِنَ الزَّانَا فِي دِينِهَا	كَالْحَمْلِ فِي مُسْلِمَةٍ فِي دِينِهَا ^(٥)

(١) العنوان لا يوجد في نسخة ب.

(٢) في نسخة ب (تحدد).

(٣) البيت كلها ساقط من نسخة ب.

(٤) في نسخة ب (قبل) لأنه أسقط البيت الأول فنزل من كلمة قبل إلى البيت التالي.

(٥) إذا أسلمت المرأة المدخول بها فالنكاح موقوف، فإن أسلم الزوج في عدتها فهي امرأته، وإن أسلم بعد انقضاء

العدة فقد وقعت الفرقة، وتنكح بعده متى شاءت، وأما إذا كنت غير مدخول بها وقعت الفرقة بمجرد

إسلامها، لأنها لا عدة عليها. انظر: العمراني، يحيى بن أبي الخير العمراني (ت ٥٥٨هـ)، البيان في المذهب

الشافعي، دار المنهاج، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، (٣٣٠/٩).

[مَا يَجُوزُ لِلْعَبْدِ وَالْحُرِّ^(١)]

يَجِلُّ جَمْعُ أَرْبَعٍ لِلْحُرِّ وَاتَّئِنَ لِلْعَبْدِ^(٢) وَمَا زَادَ حُظْرَ^(٣)
وَيَبْتَسِرَى الْحُرُّ مَا أَرَادَهُ لَا الْعَبْدُ مُطْلَقًا وَإِنْ يَأْذُنَ لَهُ^(٤)

(١) العنوان لا يوجد في نسخة ب.

(٢) لعموم قوله تعالى: فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ (النساء: ٢٥).

(٣) في نسخة ب (أحظر).

(٤) لقوله تعالى: فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ (النساء: ٣).

[فِي نِكَاحِ الْحُرِّ لِلْأُمَّةِ^(١)]

يَجُوزُ لِلْحُرِّ نِكَاحُ الْأُمَّةِ	بِأَرْبَعِ أَوْلَاهُ فَقَدْ أُلْفِدَةُ
عَلَى النَّسْرِيِّ (أَوْ نِكَاحِ) ^(٢) الْحُرَّةِ	بِمُؤْنٍ وَالتَّانِي خَوْفُ الْعَنْتِ
ثَالِثُهُ أَنْ لَا تَكُونَ تَحْتَهُ	امْرَأَةٌ قَاضِيَةٌ حَاجَتَهُ
رَابِعُ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ مُسْلِمَةً	فَإِنْ يَفُتْ شَرْطُ فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ
وَفَرْعُهُ مِنْهَا كَهَيِّ فِي الرِّقِّ	كَفَرَعِ مُسْتَوْلِدَةٍ فِي الْعِثْقِ
وَفَرْعُهُ مِنْ أُمَّةٍ كَالْأُمَّةِ	لَا فَرْعُهُ مِنْهَا بِوَطِيءِ الشُّبْهَةِ
يَحْرُمُ ^(٣) جَمْعُ أُمَّةٍ مَعَ أُمَّةٍ	لَا حُرَّةٍ مَعَ أُمَّةٍ قَدِيمَةٍ
طُرُؤُ ^(٤) يَسَارٍ وَنِكَاحِ الْحُرَّةِ	وَهَكَذَا زَوَالُ خَوْفِ الْعَنْتِ
لَيْسَ بِفَاسِيخِ نِكَاحِ الْأُمَّةِ	عَلَى مَقَالِ أَكْثَرِ الْأُيَمَّةِ ^(٥)

(١) العنوان لا يوجد في نسخة ب.

(٢) في نسخة ب (و نكاح) بالواو بدل أول.

(٣) نسخة ب (تحرم).

(٤) نسخة ب (طراء).

(٥) نسخة ب (الأمة).

يَخْرُومُ وَطْءُ أُمَّةِ الْأَوْلَادِ

عَلَى أَبِيهِمْ وَعَلَى الْأَجْدَادِ

يَجُوزُ لِلْفَزَعِ جَوَارِي (١) الْأَصْلِ

نِكَاحُهَا لَا الْعَكْسُ لِلتَّقْضُلِ

كَذَاكَ لِلْعَبِيدِ بِنْتُ السَّيِّدِ

وَأُخْتُهُ إِنْ رَضِيَتْ مَعَ سَيِّدِ

(١) نسخة ب (جوار) بحذف الياء.

[أَرْكَانُ النِّكَاحِ^(١)]

فَحَمَسَهُ أَرْكَانُهُ فَالزَّوْجَانِ ^(٢)	ثُمَّ الْوَلِيِّ وَصِيعَةً وَالشَّاهِدَانِ
فَالصَّيْعَةَ الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ	شَرْطُهُمَا مُخْتَصَرًا أَقُولُ
قَوْلُ الْوَلِيِّ الْإِجَابُ زَوَّجْتُ ابْنَتِي	مِنْكَ وَلَوْ مُؤَخَّرًا فِي الرُّبُوبَةِ
وَالثَّانِ قَوْلُ الزَّوْجِ قَدْ قَبِلْتُ	نِكَاحَهَا مِنْكَ كَذَا نَكَحْتُ ^(٣)
إِشَارَةُ الْأَخْرَسِ كَالْعَبَاةِ	مِنْ نَاطِقٍ فِي الْكُلِّ دُونَ رَبِيبَةٍ
(وَلَوْ بِأَيِّ) ^(٤) لَعْنَةٍ قَدْ تَرَجَّمَا	لَا بِكِنَايَةٍ وَلَوْ قَدْ أَفْهَمَا
مِنْ غَيْرِ تَعْلِيْقٍ وَتَوْقِيْتٍ وَلَا	شَرْطٍ لِمَقْصُودِ النِّكَاحِ يُبْطَلُ
وَلَا لِيَطُولِ ^(٥) الْفَصْلُ وَالتَّحْلُلِ	بِأَجْنَبيِّ وَلَا وُجُودِ مُبْطِلٍ
كَالْمَلِكِ وَالرُّجُوعِ وَالْقَرَابَةِ	وَالْجَمْعِ وَالصَّهْرَةِ وَالرَّيَّادَةِ
فَإِنْ يَقَعُ مِنْ هَذِهِ شَيْءٌ بَطُلَ	نِكَاحُهَا أَوْ شَكَ هَلْ فِيهَا خَلَلٌ

(١) العنوان ليس في نسخة ب.

(٢) وشرط الزوجة أن تكون خالية من الموانع، وهي قريب من العشرين، انظر تفصيلها: الرافي، عبد الكريم بن محمد الرافي (ت ٦٢٣هـ)، فتح العزيز شرح الوجيز، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، (٧/٥١٢-٥١٣).

(٣) الصيغة شرط، لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ)، رواه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم (٨٨٦/٢)، رقم الحديث (١٢١٨).

(٤) في نسخة ب

(٥) في نسخة ب (يطول).

أَوْ شَرَطَ تَخْلِيلَ بَعْضِ مَئِينِ أَوْ شَكَ فِي الْحِلِّ أَوْ التَّعْيِينِ
أَوْ شَرَطَ عَبْدًا أَوْ إِمَا بِلَا امْتِرَا وَفِي (١) انْقِضَاءِ عِدَّةٍ وَاسْتِئْرَا
أَوْ فِي سِوَى ذَا أَوْ شُرُوطِ الْعَاقِدَيْنِ أَوْ شَكَ فِي شَرَطِ الْوَلِيِّ وَالشَّاهِدَيْنِ
أَوْ كَانَ زَوْجًا مِثْلَهَا يَتِيمًا أَوْ زَوْجَةً كَانَتْ كَذَا يَتِيمَةً
فِي أُمَّةٍ أَوْ حُرَّةٍ مَعَ عَيْبٍ أَوْ كَانَ طِفْلًا زَوْجَهَا مَعَ الْأَبِ
لِمُقْلِسٍ أَوْ غَيْرِ كَفُوِّ حَاضِرِهِ أَوْ كَوْنَهَا مَعَ وَالِدٍ صَغِيرَةٍ
أَوْ مَعَ أَبِي لِعَبْرٍ كَفُوِّ قَدْ حَطَبَ أَوْ كَانَ زَوْجٌ طِفْلًا بَعْضِ أَبِي
أَوْ مِثْلُ هَذِي الْمُبْطَلَاتِ دُونَ مَئِينِ أَوْ فَقَدُ شَرَطٍ فِي الْوَلِيِّ وَالشَّاهِدَيْنِ
لِفَقْدِ إِذْنِهَا وَإِجْبَارِ الْوَلِيِّ أَوْ نَبِيًّا صَغِيرَةً مَعَ الْوَلِيِّ
بَطَلَ النِّكَاحُ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ فَإِنْ يَقَعُ شَيْءٌ كَهَذِي الْمُبْطَلَاتِ
عَلَى النِّكَاحِ مُوجِبًا وَقَابِلًا ثُمَّ لِيَكُنْ مُوَافِقًا مُشْتَمَلًا
مِنْ مُوجِبِ الْعَقْدِ وَمَمَّنْ يَقْبَلَا كَذَا عَلَى وَكَالَةِ لَوْ وَكَلَا
أَنْ يَقْصِدَا هُمَا بِلَا تَعَاْفُلِ لِأَبْدٍ فِي الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ

(١) في نسخة ب (أو في) أو بدل و.

[بَابُ فِي شَرْطِ الْوَلِيِّ (١)(٢)]

شَرَطُ الْوَلِيِّ حُرِّيَّةً وَعَقْلُ
رُشْدٌ بُلُوغٌ ثُمَّ سَلَمٌ عَدْلُ
ذُكُورَةٌ ثُمَّ اخْتِيَارٌ جِلُّ
فِي الْفِسْقِ قَوْلٌ أَنَّهُ لَا يُبْطَلُ

(١) العنوان لا يوجد في نسخة ب.

(٢) لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - (لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ). رواه ابن حبان، صحيح ابن حبان، كتاب النكاح،

ذكر الزجر عن أن يزوج النساء إلا الأولياء الذين جعل الله جل وعلا عقدة النكاح إليهم دونهن، (٣٨٦/٩)

رقم الحديث (٤٠٧٥). حديث صحيح.

[بَابُ فِي مَرَاتِبِ الْأَوْلِيَاءِ (١)]

أَقْرَبُ كُلِّ الْأَوْلِيَاءِ (٢) أَبٌ فَجِدْ	ثُمَّ شَقِيقٌ فَأَخٌ لِمَنْ وَلَدَ
ثُمَّ بَنُوا الشَّقِيقِ ثُمَّ لِأَبٍ	فَالْعَمُّ (٣) لِلْأَبَوَيْنِ ثُمَّ لِأَبٍ
وَالْأَخُ لِأَخٍ مِنْ ابْنَيْ عَمٍّ	مُقَدَّمٌ عَلَى سِوَاهُ فَاعْلَمْ
ثُمَّ بَنُو الْأَعْمَامِ لِلْأَبَوَيْنِ	ثُمَّ بَنُوهُمْ لِأَبٍ كَذَيْنِ
وَيَعْدُ فَقَدْ عَصَبَاتِ النَّسَبِ	يُزَوِّجُ الْمُعْتَقُ دُونَ رَبِّهِ
فَعَصَبَاتُهُ كَطُرُقِ النَّسَبِ	لَكِنْ يُقَدِّمُ ابْنَهُ عَلَى الْأَبِ
وَيَعْدُهُمْ مُعْتَقُ ذَلِكَ الْمُعْتَقِ	فَعَصَبَاتُهُ بِهِذَا الطُّرُقِ
لَكِنْ يَلِي عَتِيقَةَ الْمَرْأَةِ مَنْ	يُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ وَالْإِذْنَ حَسَنُ
وَيَعْدُ مَوْتَهَا يُزَوِّجُ ابْنَهَا	بِإِذْنِهَا عَلَى (الْوَلَايَا) (٤) أَبُهَا
وَيَعْدُ هَؤُلَاءِ حَاكِمِ الْبَلَدِ	إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَكَيْلٌ فِي الْبَلَدِ
فَإِنْ يَكُنْ نَاكِحَهَا مِثْلُ ابْنِ عَمٍّ	فَمَنْ يُسَاوِيهِ مِنْ أَبْنَاءِ لِعَمٍّ (٥)

(١) العنوان لا يوجد في نسخة (ب) ..

(٢) في نسخة ب (الأوليان).

(٣) في نسخة ب (وللعم).

(٤) في نسخة ب (الولاك).

(٥) في نسخة ب (العم).

أَوْ نَائِبُ الْحَاكِمِ لَا وَكَيْلُهُ

نَدْبًا وَذُو^(١) فَضْلٍ بِسَبْقٍ يُرْفَعُ

أَوْ جَدُّهُ حَتَّى يَصِيرَ كَالْكَبِيرِ

فِي بِنْتِ ابْنِ بَابِنِ ابْنِ مَيْتَيْنِ

أَوْ حَاكِمًا فَمَنْ عَلا أَوْ مِثْلُهُ

عِنْدَ تَسَاوِي الْأَوْلِيَاءِ يُقْرَعُ

وَيَقْبَلُ الْوَالِدُ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ

وَيَتَوَلَّى الْجَدُّ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ

(١) في نسخة ب (وذوا).

[فِي التَّحْكِيمِ^(١)]

يَجُوزُ لِلرَّوَجَيْنِ أَنْ يُحَكِّمَا عَدْلًا إِذَا لَمَيَاكُ^(٢) قَاضٍ فَاغْلَمَا
وَمَعَ وُجُودِ^(٣) حَاكِمٍ فِي الْبَلَدِ يَبْطُلُ تَحْكِيمٌ عَلَى الْمُعْتَمَدِ

(١) العنوان لا يوجد في نسخة (ب)

(٢) في نسخة ب (يكن) بـ تثبيت النون.

(٣) في نسخة ب (وجوه).

[فِي التَّوَكِيلِ^(١)]

يَجُوزُ^(٢) فِي النِّكَاحِ أَنْ يُوكَّلَا^(٣) مِنْ مُوجِبِ الْعَقْدِ وَمِمَّنْ يَقْبَلَا
كَذَلِكَ فِي الْخُلْعِ وَفِي الطَّلَاقِ وَفِي سِوَاهُمَا وَفِي الْإِعْتِاقِ
لَيْسَ فِي التَّوَكِيلِ ذِكْرُ مَهْرِهَا مِنْ الْوَلِيِّ شَرْطًا وَلَا فِي إِذْنِهَا
فَالِاحْتِيَاظُ^(٤) وَاجِبٌ وَرَبَّمَا يُبْطِلُ تَرْكُهُ النِّكَاحَ فَافْهَمَا

(١) العنوان لا يوجد في نسخة (ب)

(٢) في نسخة ب زيادة كلمة (للزوج) بعد كلمة (يجوز).

(٣) الوكالة في اللغة: تذكر ويراد بها الحفظ، قال الله عزوجل: وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل. أي: حافظ، وقال تبارك وتعالى: لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا قال الفراء: أي حفيظة، وتكذرويرا بها الاعتماد وتفويض الأمر، قال الله تعالى: وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ، وقال الله تعالى خبرا عن سيدنا هود عليه السلام: إني توكلت على ربي وربكم. أي اعتمدت على الله وفوضت أمري إليه.

قال النووي: الوكالة بفتح الواو وكسرهما لغتان فصيحتان ذكرهما ابن السكيت وغيره التوكل والاعتماد، يقال: توكلت على الله أي اعتمدت عليه، وهذا الأمر موكل إلى فلان ووكلت الأمر عليه وكلا ووكولا إذا فوضته إليه وجعلته نائباً. انظر: ابن منظور، لسان العرب (٧٣٦/١١). الرازي، محمد أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، المكتبة العصرية، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠ هـ (ص ٣٠٦). النووي، يحيى بن شرف الحزامي النووي (ت ٦٧٦ هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، الطبعة المنيرية، (٣/٣٦٨).

وفي الاصطلاح: تفويض شخص أمره إلى آخر فيما يقبل النيابة ليفعله في حياته، وقيل: غقامة شخص مقام نفسه في عمل مأذون فيه مطلقاً أو مقيداً. انظر: الشرييني، مغني المحتاج (٢/٢١٧). الأنصاري، زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٨٢٣ هـ)، فتح الوهاب في شرح المنهاج، دار المعرفة، بدون طبعة (١/٣٧٢).

والنبي صلى الله عليه وسلم وَكَّلَ عُرْوَةَ فِي الشِّرَاءِ. رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يراهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - آية فأراهم انشقاق القمر، (٤/٢٠٧) رقم الحديث (٣٦٤٢). وعند الحاكم في المستدرک بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضحري إلى النجاشي يخب عليه أم حبيبة بنت أبي سفيان وكانت تحت عبيد الله بن حنش فزوجا إياه وأصدقها النجاشي من عنده عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعمائة دينار. مستدرک الحاكم، كتاب النكاح، (٤/٢١) رقم الحديث (٦٧٦٨) [حديث صحيح].

(٤) في نسخة ب (والاحتياط) بالواو.

أَوْ تَرَكَ الْحَظَّ لَهَا^(١) وَأَهْمَلَا
رَشِيدَةً إِذْ أَطْلَقْتَ أَوْ عَيَّنتُ
مِثْلُ وَلِيِّ خَالَفَ الْمَأْدُونَنَا
لَفِظَ النِّكَاحِ مُوجِبًا وَقَابِلًا
(أَوْ لِسِوَاهُ)^(٢) فِي الْأَصَحِّ فَأَذْرَهَا
لَا فِي الْإِجَابِ فَكُنْ ذَا مَعْقُولٍ

كَمَا إِذَا قَصَرَ فِيمَا وَكَّلَا
أَوْ قَصَرَ الْوَلِيَّ فِيمَا أَدْنَتُ
كَمَا إِذَا خَالَفَ فِيمَا أَدْنَا
ثُمَّ لِيُضِيفُ^(٣) كُلُّ إِلَى مَنْ وَكَّلَا
لِلْمُجْبِرِ التَّوَكُّيلُ قَبْلَ إِذْنِهَا
يَجُوزُ تَوَكُّيلُ^(٤) الْعَبِيدِ فِي الْقَبُولِ

(١) في نسخة ب بالثنية (لها).

(٢) نسخة ب (ليصف).

(٣) في نسخة ب (ولسواه).

(٤) في نسخة ب (للتوكيل) بزيادة اللام.

[بَابُ فِي تَرْوِجِ ابْنِ أُمِّهِ (١)]

يُزَوِّجُ الْأُمَّ ابْنَهَا فِي صُورٍ ثَلَاثَةً فَكُنَ لَهَا ذَا فِكْرٍ
وَهِيَ كَوْنُ الْإِبْنِ مُعْتَقًا لَهَا أَوْ قَاضِيًا أَوْ ابْنَ ابْنِ عَمِّهَا (٢)

(١) العنوان لا يوجد في نسخة (ب).

(٢) لأن البنية لا تكفي لوحدها، إذ لا مشاركة بينه وبينها بالنسب فلا يعتتي بدفع العار عن النسب فلا يزوج إلا في ثلاث صور: الأولى بالولاء؛ لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - (الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كَلْحَمَةِ النَّسَبِ) رواه الحاكم وصححه. مستدرک الحاكم، كتاب الفرائض، (٣٧٩/٤) رقم الحديث: (٧٩٩٠) والثاني: أن يكون ابن عم لها فهو يلتقي معها في النسب. الثالث: أن يكون قاضياً. انظر: العدني، مشكاة المصابيح (ص ١٥٥ بتصرف).

[شُرُوطُ الشَّاهِدِينَ^(١)]

وَالشَّرْطُ أَنْ يَحْضُرَ فِيهِ شَاهِدَانِ	مُكَافَأَانِ ذَكَرَانَ مُسْلِمَانِ
حُرَّانِ سَامِعَانِ بَاصِرَانِ	عَدْلَانِ نَاطِقَانِ عَارِفَانِ ^(٢)
غَيْرِ الْوَلِيِّ وَالزَّوْجِ وَالْمَسْتُورِ	إِسْلَامُهُ كَذَا بَيَّانُ الْخُرِّ
وَلَمْ يَكُنْ ذَا حِرْفَةٍ دَنِيَّةٍ	وَتَارِكِ الْحَيَاءِ وَالْمُرُوءَةِ
فِي حَالَةِ النِّكَاحِ لَا فِي إِذْنِهَا	بَلْ يُسْتَحَبُّ حَيْثُ يُرْعَى إِذْنُهَا ^(٣)

(١) العنوان لا يوجد في نسخة (ب).

(٢) قال الغزالي: ولا ينعقد النكاح إلا بحضور عدلين، ولا ينعقد بحضور رجل وامرأتين، خلافا لأبي حنيفة، وقال...: لا حاجة إلى الشهادة، وقال مالك: يكفي الإعلان، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّيِّ وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ) فيقول لا بد من حضور من هو أهل للشهادة، فلا يكفي حضور الصبي والذمي والرقق والأصم والفاسق، وفي حضور الأعمى خلاف، لأنه أهل لبعض الشهادات. انظر: الغزالي، الوسيط (٦/٦٣).

(٣) سقط البيت كاملا من نسخة ب.

[فِي نَقْلِ الْوَلَايَةِ إِلَى الْأَبْعَدِ (١)]

وَيُنْقَلُ إِلَى الْأَبْعَدِ فِي سِتِّ حَالَاتٍ لِنَقْصِ (٢) الْعَاقِدِ
كُفْرُ (٣) صَبِيٍّ ثُمَّ جُنُونُ (٤) رِقٍّ (٥)
وَأَرْجَحُ الْأَقْوَالَ أَنَّنَا فَاسِقًا لَهُ وَلَايَةٌ وَكُنَّا مُوَافِقًا
وَسُنَّ لِلْأَبْعَدِ أَنْ يَسْتَأْذِنَا مِنْ أَقْرَبٍ كَذَا لَهُ أَنْيَادُنَا

(١) العنوان لا يوجد في نسخة (ب)

(٢) في نسخة ب (لنقص).

(٣) قال الغزالي: فيسلب الولاية الخاصة حتى لا يزوج المسلم ابنته الكافرة. انظر: الغزالي، الوسيط (٨٤/٦).

(٤) قال الغزالي: كالصبا والجنون والإغماء والعتة والسفة الموجب للحجر والمرض المولم الملهي عن النظر

لشدته، فجميع ذلك يسلب الولاية وينقلها إلى الأبعد. انظر: الغزالي، الوسيط (٨١/٦)

(٥) قال الرافي: وذلك ما في الرقيق من نقصان وعدم تفرعه للبحص والنظر. انظر: الرافي، فتح العزيز (٥٤٩/٧).

(٦) قال الغزالي: لرابع الفسق وظاهر نصوص الشافعي رضي الله عنه قديما وجديدا أنه يلي. انظر: الغزالي، الوسيط (٨٣/٦).

[بَابُ فِي تَزْوِجِ الْقَاضِي^(١)]

يُزَوِّجُ الْقَاضِي النِّسَاءَ الْبَالِغَاتِ بِإِذْنِهَا نُطَقًا بِخَمْسِ حَالَاتٍ
فَقَدْ أَوْلِيَ عَضْلَهُ^(٢) وَنِكَاحَهُ وَعَیْبَهُ الْقَصْرَ كَذَا إِحْرَامُهُ
وَدُونَ قَصْرٍ لِتَعَذُّرِ الطَّلَبِ أَوْ قَوْتِ رَاغِبٍ يَجُوزُ لِلتَّعَبِ
لَأَبَدٍ فِي الْعَضْلِ مِنَ الْإِثْبَاتِ عِنْدَ أَوْلِي الْأُمُورِ كَالْقَضَاةِ
وَكَوْنِهِ لِعَدَمِ الْكَفَاءَةِ وَلَا لِنَقْصِ^(٣) الْمَهْرِ وَالْفَائِدَةِ^(٤)

(١) العنوان لا يوجد في نسخة (ب)

(٢) في نسخة ب (وعضلة) بزيادة الواو.

(٣) في نسخة ب (لبعض).

(٤) قال الغزالي: وأما السلطان فولي في أربع مواضع: عند عدم الولي وغيبته وعضله وإذا أراد الولي أن يزوج من

نفسه. انظر: الغزالي، الوسيط (٦/٧٥).

[بَابُ فِي الْكَفَاءَةِ^(١)]

وَسُنَّ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا كُفُوًا^(٢) وَقَدْ يَكُونُ شَرْطًا فِيهِمَا
وَهِيَ حَقُّهَا وَحَقُّ ذِي الْوَلَا يَسْفُطُ بِالْإِسْقَاطِ مِنْهُمَا كِلَا
وَرُئِمًا إِسْقَاطُهَا لَا يَقْبَلُ شَرْعًا وَرُئِمًا النِّكَاحُ يَبْطُلُ
لَوْ ادَّعَتْ بغيرِ كُفُوٍ وَتَهَى وَلِيَّهَا فَغَيْرُ عَاضِلٍ لَهَا
أَوْ رَضِيَتْ بغيرِ كُفُوٍ وَالْوَلِي صَحَّ وَالْاِعْتِرَاضُ لِلْأَسَافِلِ
أَوْ بِرِضَاهَا وَاحِدٌ رَوَّجَهَا دُونَ رِضَاهُمْ لَمْ يَصِحَّ عَقْدُهَا
لَوْ عَيَّنَتْ كُفُوًا كَذَلِكَ الْوَلِي كُفُوًا يُسَاوِيهِ فَخُذْ كُفُوَ الْوَلِي
وَلَا يُرَوِّجُ حَاكِمٌ مَنْ لَا وَلِي مِنْ غَيْرِ كُفُوٍ فِي الْأَصَحِّ كَالْوَلِي

(١) العنوان لا يوجد في نسخة (ب).

(٢) الكفاءة: النظير والمساوي، ومنه الكفاءة في النكاح، وهو أن يكون الزوج مساويًا للمرأة في حسبها ودينها ونسبها وبيتها وغير ذلك. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (٤/١٨٠). ابن منظور، لسان العرب (١/١٣٩).

[بَابُ فِي خِصَالِ الْكَفَاءَةِ (١)]

فَحَمْسَةٌ خِصَالَةُ الْكَفَاءَةِ (٢)	سَلَامَةٌ مِنَ الْعُيُوبِ السَّبْعَةِ (٣)
حُرِّيَّةٌ وَجِرْفَةٌ دَيْنٌ نَسَبٌ	وَفِي الْيَسَارِ قَدْ تَرَدَّدَ الْعَرَبُ (٤)
وَهَذِهِ الْخِصَالُ تُرَعَى فِي الْبَنَاتِ	مُعْتَبَرًا وَفِي الْبَنِينَ سَاقِطَاتِ
لَكِنَّ وَلِيَّ الطِّفْلِ لَا يُرَوِّجُهُ	بِأَمَةٍ أَوْ ذَاتِ عَيْبٍ يَكْرَهُهُ (٥)
كَذَلِكَ الْحَاكِمُ لَا يُزَوِّجُ	بِعَيْبٍ كُفُوٍ لَا إِذَا مَا أُحْجُبُوا

(١) العنوان لا يوجد في نسخة (ب)

(٢) الكفاءة لغة: أصل المكافأة المقاومة والموازنة؛ ومنه يقال: فلان كفي فلان وكفؤه؛ ومنه قول الله جل وعز: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ}، والكفاءة المصدر؛ يقال: كفؤ كفاءة؛ ومنه قول الأحنف: لا أجيب من لا كفاءة له، ويقال: ما لي به قبيل ولا كفاء؛ أي: ما لي طاقة به، وهو مصدر كافأته. انظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، غريب الحديث، طبعة العاني بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ (١٠/٢). واصطلاحاً: أي: الصفات المعتبرة فيها ليعتبر مثلها في الزوج. الهيثمي، أحمد بن محمد الهيثمي (ت ٩٧٣هـ)، تحفة المنهاج شرح المنهاج لابن حجر، المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٧هـ، (١١٩/٣٠).

(٣) وهي: البرص، والجذام المستحكمان، والجنون، والإغماء إلا ما كان منه حال المرض بسببه، والجب والعنة بالمرأة. انظر: العدني، مشكاة المصابيح، (ص ١٧٩). وانظر: الرملي، محمد بن أحمد الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، (٤٢٢/٢٠). وذكر النووي في روضة الطالبين بشيء من التفصيل، فقال: العيوب المثبتة في الخيار ثلاثة أقسام؛ أحدها يشترك فيه الرجال والنساء وهو ثلاثة البرص ولا يلتحق به البهق، والثاني الجذام وهو علة صعبة يحمر منها العضو ثم يسود ثم ينقطع ويتناثر، الثالث الجنون منقطعاً كان أو مطبقاً ولا يلحق به الإغماء بالمرض إلا أن يزول المرض ويبقى زوال العقل. انظر: النووي، روضة الطالبين، (١٧٦/٧).

(٤) فالمعسر كفؤ للموسر، لأن المال غاد وارث، ولا يفخر به أولو المروءات والبصائر. العدني، مشكاة المصابيح، (ص ١٨٣).

(٥) في نسخة ب (يكره) بحذف الضمير.

[بَابُ فِي التَّحْلِيلِ (١) (٢)]

مِنْ بَعْدِ وَطْءٍ كَامِلًا طَلَّقَهَا ثُمَّ أَرَادَ ثَانِيًا نِكَاحَهَا
فَإِنَّهَا عَلَيْهِ لَا تَحِلُّ إِلَّا بِأَنْ (٣) يُنْكِحَهَا الْمُحَلَّلُ (٤)
مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ثُمَّ وَطْءٍ فَطَلَّاقٍ فَعِدَّةٌ ثُمَّ نِكَاحٍ بِاتِّفَاقٍ (٥)
وَفَاسِدُ النِّكَاحِ لَا حَاجَةَ لَهُ إِلَى مُحَلَّلٍ وَلَا عِدَّةَ لَهُ (٦)

(١) العنوان لا يوجد في نسخة (ب).

(٢) وهو نكاح يفعله من حرمت عليه زوجته بالطلاق، بالطلقة الأخيرة الثالثة، بعض الناس لضعف إيمانه، وقلة خوفه من الله عز وجل، يتفق مع شخص آخر ليتزوجها، فإذا دخل بها ووطأها، فارقها حتى يعود إليها زوجها الأول، وهذا هو النكاح الذي يسمى نكاح التحليل. انظر: ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله بن باز (ت ١٤٢٠هـ)، مجموع فتاوى ابن باز، دار القاسم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، (٢٧٧/٢٠).

(٣) في نسخة ب (بإذ)

(٤) لقوله تعالى: فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ (البقرة: ٢٣٠)، ولحديث النبي صلى الله عليه

وسلم: «عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا جَاءَتْ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَأَبَتْ طَلَّاقِي فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الرَّبِيعِ إِنَّمَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ فَقَالَ أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ لَا حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ» رواه مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجها غيره ويطأها ثم يفارقها وتتقاضى عدتها (١٠٥٥/٢) رقم الحديث (١٤٣٣).

(٥) أي: لو نكحها بشرط أنه إذا وطء طلق، أو بانته منه، أو فلا نكاح بينهما: بطل النكاح. (مشكاة المصابيح ص ٢٨٠). وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - «لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ». أبو داود، سليمان بن أشعث الأزدي (ت ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ، رواه أبو داود، سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في التحليل، رقم الحديث (٢٠٧٦) وقال الألباني: صحيح.

(٦) أي: فالوطء في النكاح الفاسد لا يحل، ولهذا لا يحصل به التحسين. (العذني، مشكاة المصابيح ص ٢٨٠). وقال الإمام الغزالي في الوسيط: «ثم التحليل إنما يحصل بوطء تام في نكاح صحيح غير مختل» الغزالي، الوسيط (١٥٨/٥).

[[بَابُ فِي الرَّجُوعِ]]

صَحَّ رُجُوعُ ^(١) امْرَأَةٍ مُطَلَّقَةٍ	بِلاَ اعْتِيَاضٍ قَدْ بَقِيَ مَنَ طَلَّقَهُ ^(٢)
مَدْخُولَةٍ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ	إِنْ بَقِيََا أَهْلًا لِتِلْكَ الرَّجْعَةِ
مِنْ غَيْرِ تَوْقِيتٍ وَإِبْهَامٍ وَلَا	شَرْطٍ فَإِنْ يَفُتَّ شَرْطٌ فَيَبْطُلُ
بِلاَ شُهُودٍ وَرِضَى مِنْهَا وَلَا	إِذْنٍ مِّنَ الْوَالِيِّ وَسَيِّدٍ أَوْلَىٰ
بِمِثْلِ رَاجِعَتْ كَذَا رَدَدْتُهَا	إِلَىٰ نِكَاحِي وَكَذَا تَكَحَّثُهَا
فَيَحْرُمُ الْوَطْءُ وَلَمَسٌ وَنَظْرٌ	قَبْلَ ارْتِجَاعِهَا فَكُنْ عَلَىٰ حَذَرٍ

(١) الرجعة لغة: رَجَعَ يَرْجِعُ رَجْعًا وَرُجُوعًا وَرُجْعَى وَرُجْعَانًا وَمَرْجِعًا وَمَرْجِعَةً: انصرف. وفي التنزيل: إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجْعَى (العلق: ٨)، أي الرجوع والمرجع، مصدر على فُعَلَى؛ وفيه: (المائدة: ٤٨)، أي رجوعكم؛ وفي حديث ابن عباس، رضي الله عنهما: (مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يُبْلَغُهُ حَجَّ بَيْتِ رَبِّهِ أَوْ تَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ زَكَاةٌ فَلَمْ يَفْعَلْ سَأَلَ الرَّجْعَةَ عِنْدَ الْمَوْتِ) أي سأل أن يُرَدَّ إلى الدنيا ليُحْسِنَ العمل وَيَسْتَدْرِكَ ما فات). (ابن منظور، لسان العرب مادة رجع، (١١٤/٨).

واصطلاحاً: رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص. (الرملي، نهاية المحتاج (٥٧/٧).

(٢) بدليل قوله تعالى: وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ (البقرة: ٢٢٨) إلى قوله: وَيُعَوْلُنَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا (البقرة: ٢٢٨)، والمراد به الرجعة.

ومن السنة عن عائشة، قالت: كان الناس والرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها، وهي امرأته إذا ارتجعها وهي في العدة وإن طلقها مائة مرة أو أكثر، حتى قال رجل لامرأته: والله لا أطلقك فتبيني مني ولا أويك أبداً، قالت: وكيف ذلك؟ قال: أطلقك فكلما همت عدتك أن تتقضي راجعتك، فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها فسكتت عائشة حتى جاء النبي - صلى الله عليه وسلم - فأخبرته فسكت النبي - صلى الله عليه وسلم - حتى نزل القرآن: الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ (البقرة: ٢٢٩)، قالت عائشة: فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً، من كان طلق ومن لم يكن طلق. رواه الحاكم، المستدرک، كتاب النكاح، (٣٠٧/٢) رقم الحديث (٣١٠٦) [حديث صحيح].

ثُمَّ لَهُ بَعْدَ انْقِضَا عِدَّتِهَا مِنْ غَيْرِ تَحْلِيلٍ لَهَا نِكَاحَهَا
 وَمَا لِمَنْ رَاجَعَهَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا طَلَاقٌ كَانَ بَاقِيًا لَهُ
 لِنَحْوِ عَبْدٍ رَجَعَهُ وَرَجَعَتَانِ لِلْحُرِّ وَالتَّحْلِيلُ فِيهِمَا يُبَيِّنُ
 وَلَهُمَا فِي الْعِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ عَشْرٌ مِنْ أَحْكَامِ النِّكَاحِ الثَّابِتِ
 كَالِإِزْتِ وَالْخُلْعِ وَعِدَّةِ الْوَفَاةِ وَحُرْمَةِ الْأُخْتِ وَحُكْمِ النِّفَاقِ
 كَذَا ظَهَرَ وَرُجُوعِ وَطَلَاقِ كَذَلِكَ إِيلَاءِ وَسُكْنَى بِاتِّفَاقِ (١)

(١) لقوله تعالى: - يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ (الطلاق: ١)، وقال تعالى أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمِلْنَ فَلْيَضْحَكُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ (الطلاق: ٦)، وقال تعالى لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُنْوَاعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ (البقرة: ٢٣٦).

[[طَلَقُ الْبَائِنَةِ]]

وَمَنْ كَمَالَ قَبْلَ وَطءٍ طَلَّقَا فَإِنْ يَكُنْ مَعِيَّةً قَدْ فَارَقَا
مِثْلَ ثَلَاثًا أَوْ يَكُنْ مُرْتَبًا كَوَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ فَهُوَ جَدًّا
لَأَنَّهَا تَبِينُ بِالْأُولَى وَلَا يُلْحَقُهَا الْبَاقِي كَخُلْعِ مَثَلًا
أَوْ طُلِّقَتْ بِعَوْضٍ أَوْ فُسِّخَتْ أَوْ طُلِّقَتْ قَدْ بَقِيَتْ ثُمَّ انْقَضَتْ
أَوْ نَاقِصًا خَالَعَهَا أَوْ أَسْلَمًا ذُو رِدَّةٍ لَهَا النِّكَاحُ انْصَرَمَا
فَإِنَّ كُلَّ هَؤُلَاءِ السَّتَّةِ جَائِزَةُ التَّجْدِيدِ دُونَ رَجْعَةٍ
فَمَا لِمَنْ جَدَّدَ مِنْ طَلَقٍ إِلَّا طَلَقٌ قَبْلَ تَجْدِيدٍ بَقِيَ
فَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ زَوْجٍ وَ... (١)

(١) الكلمة غير واضحة في نسخة ب، طبعا هذا الجزء من ضمن الصفحات التي لم أجد مع نسخة (أ) أيضا.

[[خيار الفسخ]] (١)

وَلَهُمَا الْخِيَارُ بِالْجَذَامِ	وَبَرَصٍ وَبِالْجُنُونِ التَّمَامِ
كَذَا لَهُ بِالرَّتْقِ وَالْقَرْنِ كَمَا	لَهَا بِعُنَّةٍ وَجَبُّ فَاعَلَمَا ^(٢)
فِي عُنَّةٍ يُمَهِّلُهَا الْقَاضِي إِلَى	عَامٍ إِذَا ادَّعَتْ عَلَيْهِ أَجَلًا
وَسُنَّ ذِكْرُ الْمَهْرِ فِي الْعَقْدِ وَلَا	يَكُونُ تَزْكُهُ النِّكَاحُ مُبْطِلًا ^(٣)
وَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَمًّا	صَحَّ صَدَاقًا وَلْيَكُنْ مُعَيَّنًا
عَيْنًا وَدَيْنًا وَكَذَا ^(٤) مَنَفَعَهُ	وَعَاجِلًا وَآجِلًا مُفَوَّضَهُ
بِالْمَوْتِ وَالذُّخُولِ يَسْتَقَرُّ	وَقَبْلَهُ طَلَاقُهَا يُشْطَرُّ

(١) العنوان لا يوجد في نسخة (ب) وهذا من ضمن الجزء الذي لم أجد مع نسخة (أ). والفسخ لغةً: فسخت العود فسخاً من باب نفع أزلته عن موضعه بيديك فانفسخ وفسخت الثوب ألقيته وفسخت العقد فسخاً رفعتة وتفاسخ القوم العقد توافقوا على فسخه قال السرقسطي فسخت البيع والأمر نقضتهما وفسخت الشيء فرقتة وفسخت المفصل عن موضعه أزلته. انظر: الفيومي، المصباح المنير، باب (فسخ) (٤٦٦/٢).

(٢) العيوب التي تثبت خيار الفسخ سبعة عند الشافعية وهي: الجب والعنة والجنون والجذام والبرص والرتق والقرن. استدل على خيار الفسخ من حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - : رواية ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تزوج امرأة من غفار، فلما أدخلت عليه رأى بكشحها بياضاً، فقال: (البيسي ثيابك، والحقي بأهلك). وقال لأهلها: (دلستم علي). البيهقي، أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، السنن الكبرى للبيهقي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ، كتاب الصداق، باب من قال من أغلق باباً، رقم الحديث (١٤٨٨٣) [حديث ضعيف].

(٣) إلى هذا البيت وقبله ستة وعشرين بيتاً - يعني صفتان في المخطوط - لم أجد مع نسخة (أ).

(٤) في نسخة ب (وكذاك).

يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ تَقْوِيضُ الصَّدَاقِ

كَقَوْلِهَا زَوْجِي بِإِلَا صَدَاقٍ

قَبْلَ الدُّخُولِ يَفْرِضُ الْمَهْرَ لَهَا

وَبَعْدَهُ يُلْزَمُ مَهْرٌ مِثْلُهَا

ثُمَّ إِذَا لَمْ يَذْكُرِ الْمَهْرَ مَعَهُ

يُلْزَمُ مَهْرٌ مِثْلُهَا إِنْ جَامَعَهُ

[بَابُ مَهْرٍ (١) الْمِثْلِ (٢)]

يَفْرِضُهُ الزَّوْجَانِ بِالْتَّرَاضِي	ثُمَّ إِذَا مَا اخْتَلَفَا فَالْقَاضِي (٣)
وَهُوَ كَمَهْرِ الْعَصَبَاتِ لِأَبٍ	وَمَنْ بِهَا يُدْلِي بِقُرْبِ النَّسَبِ
ثُمَّ بِقَدْرِ حُسْنِهَا وَقُبْحِهَا	يَزِيدُ أَوْ يَنْقُصُ مَهْرُ مِثْلِهَا (٤)
وَيَفْسَدُ (٥) الصَّدَاقُ دُونَ الْعَقْدِ	فِي بَعْضِ مَسَائِلَ بِلا تَوْقُفِ
أُولَئِكَ أَنْ لَا يُسَمَّى قَدْرَهُ	كَذَلِكَ تَعْلِيْقُ بِمَا يَشَاؤُهُ
كَذَا بِنَقْوَئِضِ النِّسَاءِ لِلْعَاقِدِ	ثُمَّ بِوَطْءٍ فِي نِكَاحِ قَاسِدِ
خَامِسُهَا شَرْطُ خِيَارٍ فِيهِ	وَبِذَلِكَ مَالٍ لِلْوَالِي يُعْطِيهِ

(١) المَهْرُ لغةً: صداق المرأة و الجمع (مُهُورَةٌ)، و (مَهْرَتٌ) المرأة (مَهْرًا) من باب نفع أعطيتها المهر، و(مَهْرٌ) في العلم وغيره (يَمَهَّرُ) بفتح الحين (مُهَوَّرًا) و (مَهَارَةٌ) فهو (مَاهِرٌ) أي حاذق عالم بذلك و(مَهْرٌ) في صناعته،(مَهْرٌ بِهَا) و (مَهْرَهَا) أتقنها معرفة. انظر: الفيومي، المصباح المنير مادة (مهر) (٥٨٣/٢).

(٢) العنوان لا يوجد في نسخة ب.

(٣) قال تعالى: وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا (النساء: ٤).

(٤) لحديث علقمة: قال: "أتي عبد الله - أي ابن مسعود - في امرأة تزوجها رجل، ثم مات عنها، ولم يفرض لها صداقًا، ولم يكن دخل بها، قال: فاختلفوا إليه، فقال: أرى لها مثل مهر نساءها، ولها الميراث، وعليها العدة، فشهد معقل بن سنان الأشجعي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قضى في بردع بنة واشق بمثلما قضى وتعتبر بالأقرب فالأقرب منهن، وأقربهن الأخوات وبنات الإخوة والعمات وبنات الأعمام، فإن لم يكن لها نساء عصابات، اعتبر بأقرب النساء إليها من الأمهات والخالات؛ لأنهن أقرب إليها، فإن لم يكن لها أقارب، اعتبر بنساء بلدها، ثم بأقرب النساء شديها بها. رواه النسائي، السنن الكبرى، طبعة الرسالة، كتاب النكاح في أبواب الصداق، (٣١٦/٣) حديث رقم (٥٥١٦)، [حديث صحيح].

(٥) وفي نسخة ب (أو يفسد).

مَا دُونَ مَهْرٍ مِثْلَهَا لَوْ جُعِلَا

أَمَالَهُ يَمْلِكُ بَعْدَ الْوَالِدِ

وَعُذْرُ تَعْلِيمِ كَمِثْلِ الْآيَةِ

مَوَاضِعُ وَلَا يَسَ ذَا مَحَلَّهُ

وَعَقْدُ مُجْبِرٍ صَغِيرَةً عَلَى

وَوَالِدٍ^(١) أَمَهَرَ عُرْسَ الْوَالِدِ

وَجَعَلَ مَهْرٍ وَاحِدٍ لِنِسْوَةٍ

كَذَا لَدَى تَحَالُفٍ^(٢) ثُمَّ لَهُ

(١) في نسخة ب (ووالداً) بالنصب.

(٢) وفي نسخة ب (تخالف).

[بَابُ فِي الْمُتْعَةِ (١)]

وَتُوجِبُ الْمُتْعَةُ (٢) بِاتِّفَاقٍ بَعْدَ الدُّخُولِ فُرْقَةَ الطَّلَاقِ
وَقَبْلَهُ إِنْ فَوَّضَتْ بِمَهْرِهَا وَقَدَرَهَا مَا يَفْرِضُ الْقَاضِي لَهَا

- (١) من هنا ذكر العناوين في نسخة ب، ولكن بكلمة (فصل) بدل (باب).
- (٢) المتعة لغة: هي التمتع أو ما يتمتع به من الحوائج، قال الزبيدي: والمتعة بالضم والكسر اسم للتمتع كالممتاع، وفي ال... المتعة والمتاع اسمان يقومان مقام المصدر الحقيقي وهو التمتع، وهو في اللسان أيضا، ومنه قوله تعالى: مَتَاعًا إِلَى الْخَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجِ (البقرة: ٢٤٠). أراد متعوهن تمتيعا، فوضع متاعا موضع تمتيع. انظر: ابن منظور، لسان العرب (٣٣٠/٨، ٣٣٢).
- واصطلاحاً: اسم للمال الذي يدفعه الرجل إلى امرأته لمفارقته إياها، ودليله قوله تعالى: وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ (البقرة: ٢٣٦)، قال الشافعي: هي واجبة لكل مطلقة إذا كان الفراق من قبله إلى التي سمي لها، وطلبت قبل الدخول، وعلى هذا الجمهور. انظر: الغزالي، الوسيط (٣١٥/٦) وما بعدها.

[بَابُ فِي الطَّلَاقِ (١)]

ثُمَّ الطَّلَاقُ (٢) سُنَّةٌ وَوَجِبُ	مَحَرَّمَ كُرْهٌ وَخَالٍ فَارْتَبُوا (٣)
يُسْنُ أَنْ يُفَرِّقَ الطَّلَاقَا	فِي كُلِّ طَهْرٍ طَلْقَةً اشْتِيَاقًا
صَحَّ طَلَاقٌ مِنْ مُكَلَّفٍ بِلَا	إِكْرَاهِهِ مِنْ غَيْرِ حَقٍّ مِنْ مَلَا
لِزَوْجَةٍ مَعْلُومَةٍ بِاسْمِهَا	أَوْ وَصْفِهَا أَوْ بِإِشَارَاتٍ (٤) لَهَا
لَا بَائِنٍ خُلْعًا وَلَا مَنْ طَلَّقَتْ	بَعْدَ الدُّخُولِ نَاقِضًا (٥) ثُمَّ انْقَضَتْ
إِلَّا إِذَا مَا جَدَّدَ نِكَاحَهَا	فَعِنْدَ ذَلِكَ وَقِعَ طَلَقُهَا
بِأَيِّ لَفْظٍ مِنْ صَرَائِحِ (٦) الطَّلَاقِ	مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ لِإِقْبَاعِ الطَّلَاقِ
وَلَيْسَ عِنْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ يَنْفِي (٧)	لِقَصْدِهِ مَعْنَى الطَّلَاقِ فَاغْرِفْ

(١) في نسخة ب (فصل في الطلاق)

(٢) الطلاق لغة: رفع القيد مطلقاً، يقال: أطلق القريب إلى خلاه. انظر: ابن منظور، لسان العرب (٢٢٥/١٠).
واصطلاحاً: قال النووي: هو تصرف مملوك للزوج يحدثه بلا سبب، فينقطع النكاح به، انظر: النووي، تهذيب الأسماء (١٨٨/١).

(٣) الطلاق على خمسة أضرب: واجب هو طلاق المولى بعد التبرص إذ أبى الفيئة، ومكروه وهو الطلاق من غير حاجة إليه، ومباح وهو عند الحاجة إليه لسوء خلق المرأة وسوء عشرتها والتضرر بها من غير حصول الفرقة بها، ومندوب إليه وعند تفریط المرأة في حقوق الله الواجبة عليها، ومحظورة وهو الطلاق في الحيض أو طهر جامعها فيه، أجمع العلماء في جميع الأعصار على تحريمه ويسمى طلاق البدعة، لأن المطلق خالف السنة، انظر: النووي، روضة الطالبين (٣/٨ - ٧). الرملي، نهاية المحتاج (٦٨/٦). ابن قدامة، المغني (٣٢٣/١٠، ٣٢٤).

(٤) نسخة ب (بإشارة) بالمفرد.

(٥) نسخة ب (ناقضاً).

(٦) و في نسخة ب (صريح) بالمفرد.

(٧) و في ب (ينفي).

وَدَرَسَ عَلِيمٌ وَحِكَايَاتِ^(١) الطَّلَاقِ
بَلْ قَصْدُهُ الْفِرَاقُ كَافٍ لِلطَّلَاقِ^(٢)
وَهِيَ الطَّلَاقُ وَالسَّرَاحُ وَالْفِرَاقُ
نَعَمْ جَوَابُ سَائِلٍ عَنِ الطَّلَاقِ
أَوْ مُنْشِئًا أَي قَاصِدًا إِيقَاعَهُ
عَلَى الطَّلَاقِ فَصَرِيحٌ فِي الْبَلَدِ
لَسْتُ بِزَوْجٍ فَلَهَا مِنْ بَعْدِهَا^(٤)
مَقْرُونَةٌ وَلَوْ لِبَعْضِ اللَّفْظَةِ
طَلَّاقًا وَعَيْزُهُ وَمَثَلُوا
وَكَالْحَقِّي بِالْأَهْلِ وَأَسْرَحَ النَّعَمَ
وَمَثَلُ أُخْتِي أَوْ كَأَمِّي فِي الْأَنْامِ

كَالْتَوْمِ وَالسَّهْوِ وَجَهْلٍ لِلطَّلَاقِ
مَا قَصْدُ زَوْجٍ لِأَزْمًا لَفْظَ الطَّلَاقِ
ثَلَاثَةٌ هُنَّ صَرَائِحُ الطَّلَاقِ
كَذَلِكَ مِنْ صَرَائِحِ أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ
مُسْتَحْبِرًا^(٣) أَي جَاهِلًا وَفُوعَهُ
وَكُلُّ لَفْظٍ شَاعَ فِي أَيِّ بَلَدٍ
وَمَنْ يَقُولُ إِنْ غَبْتُ عَامًا عَنْهَا
وَبِكُنَايَةٍ كَذَا مَعَ نِيَّةٍ
وَهِيَ كُلُّ لَفْظَةٍ تُحْتَمَلُ^(٥)
كَقَوْلِكَ اعْتَدِي وَكَاسْتَبِرِي^(٦) الرَّحْمَ
كَذَا تَزَوَّجِي وَأَنْتِ^(٧) لِي حَرَامٌ

(١) نسخة ب (أو) بدل (و).

(٢) البيت برمته محذوف من نسخة ب.

(٣) وفي نسخة ب (مستحبرًا) بالمهملة.

(٤) البيت كاملاً محذوف من نسخة ب.

(٥) وفي نسخة ب (يحتمل).

(٦) وفي نسخة ب (كاستير).

(٧) في نسخة ب (فأنت) بالفاء بدل الواو.

وَبَعْدَ عِدَّةٍ تَرَوِّجِي كَمَا
 تَرْجَمَةُ الصَّرِيحِ كَالنَّصْرِيحِ
 فَإِنْ أَرَادَ عَدَدًا فَلْيَذْكُرِ
 أَوْ يَنْوِ مَا يَشَاءُ وَلَوْ بِأَفْظَةٍ
 تُمَّتْ (٣) إِنْ لَمْ يَنْوِ أَوْ لَمْ يَلْفِظِ
 وَشَرْطُهُ اقْتِرَانُ نِيَّةِ الْعَدَدِ
 وَبِمَلِكِ الْحُرِّ ثَلَاثًا مِنْ طَلَاقِ
 فِي كُلِّ شَيْءٍ كَالْعَبِيدِ يُذَكَّرُ
 يَجُوزُ لِلرَّوْجَةِ أَنْ يُطَلَّقَا
 كَطَلَّقِي نَفْسَكَ أَنْتِ مِثْلُ مَا
 أَفْتَى بِهِ ابْنُ صَالِحٍ (١) فَأَعْلَمَا (٢)
 كَذَا كِنَايَةً بِلَا تَرْجِيحِ
 لَفْظًا بِمَا أَرَادَهُ بِالْجَهْرِ
 وَاحِدَةً صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً
 عَدَا فُطْلَقَةَ لِذِكْرِ اللَّفْظِ
 بِهِ فَإِنْ (٤) لَمْ يَقْتَرِنْ يُلْغُو الْعَدَدُ
 وَالْعَبْدُ طَلَّقَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافِ
 مُبَعَّضٍ مُكَاتَبٍ مُدَبَّرٍ
 لِنَفْسِهَا بِإِذْنِ زَوْجٍ نَطَقَا
 لِغَيْرِهَا يَجُوزُ هَذَا فَأَعْلَمَا (٥)

(١) هو الإمام الحافظ الفقيه الأصولي المفسر الحجة شيخ الإسلام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى بن أبي نصر النصرى الكردي الشهرزوري الأصل الثرخاني المولد، الموصلي النشأة، الدمشقي الدار والوفاة الشافعي المذهب المعروف بابن الصلاح، ولد سنة ٥٧٧هـ، وتوفي سنة ٦٤٣هـ، ومن أشهر مصنفاته: المقدمة في علوم الحديث وشرح مشكل الوسيط وغيرها الكثير. انظر: ابن خلكان، أحمد بن محمد بن خلطان (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعلام، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م (٢٤٣/٣). الذهبي، محمد بن أحمد بن الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ (١٤٠/٢٣).

(٢) سقط البيت كاملاً من نسخة ب.

(٣) وفي نسخة ب (تمت).

(٤) وفي نسخة ب (وإن) بالواو بدل الفاء.

(٥) جاء في الأثر عن علي بن زيد (إن اختارت نفسها فطلقة بائنة، وإن اختارت زوجها فرجعية)، رواه البيهقي في السنن الكبرى، (٣٤٥/٧) رقم الحديث (١٤٨٠٢) [حديث صحيح]. واشتد إنكار عائشة رضي الله عنها - فقالت: (خيرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترته، أتري أن ذلك طلاق رجعي) رواه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الطلاق باب بيان تخير امرأته لا يكون طلاق إلى بنية، (١٠١٠/٢) رقم الحديث (١٤٧٧).

[بَابُ فِي تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ (١)]

يَجُوزُ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ بِإِذَا
وَأَنْوَاعٍ لَمْ يَمِثْلُ إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَا
وَهَكَذَا بِصِفَةٍ وَلَا يَقَعُ
طَلَّاقُهَا إِلَّا إِذَا هُمَا وَقَعَا
وَمَنْ يُعَلِّقُهُ بِشَيْئَيْنِ فَلَا
طَلَّاقَ إِلَّا بِهِمَا مُكَمَّلًا
لَا يَدْفَعُ التَّعْلِيْقُ بِالرُّجُوعِ مِنْ
مُعَلَّقٍ لَكِنْ بِخُلْعِهِ فَمِنْ

(١) انظر: الغزالي، الوسيط (٦/٥٣١ - ٥٧٤)

[بَابُ فِي الْخُلْعِ (١)]

وَالْخُلْعُ (٢) كَالطَّلَاقِ لَكِنْ بِعَوَضٍ مِنْهَا لَهُ أَوْ مِنْ سِوَاهَا لِعَرْضِ
كَدْفِعِ تَغْلِيْقِ ثَلَاثٍ مِنْ طَّلَاقٍ أَوْ دَفْعِ (٣) مَا بَيْنَهُمَا مِنْ شِقَاقٍ (٤)
كَمَثَلِ خَالَعْتُ وَطَلَّقْتُ عَلَى كَذَا وَطَلَّقَنِي (٥) عَلَى ذَا مَثَلًا
فَيَسْتَحِقُّ الزَّوْجُ بِالْقَبُولِ مَا قَدْ عَوَّضَتْ عَلَى الَّذِي التَّرَمَّا
وَهِيَ تَبِينُ بِالَّذِي مِنَ الطَّلَاقِ نَوِي وَلَا يَلْحَقُهَا بَاقِي الطَّلَاقِ
لِلْخُلْعِ أَلْفَاظٌ كَذَا وَصُورٌ (٦)

(١) العنوان سقط في نسخة ب.

(٢) الخلع لغة: اسم من خلع، قال الأزهرى: يقال خلع الرجل ثوبه وخلع امرأته وخالعها إذا افتدت منه بمالها فطلقها وأبانها من نفسه، قال: وسمي ذلك الفراق خلعاً لأن الله عزوجل جعل النساء لباساً للرجال، والرجال لباساً لهن، فقال تعالى: هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لِهِنَّ (البقرة: ١٨٧)، وهي ضجيعهوضجيعته، فإذا اقتدت منه بمال تعطينه لبيبتها منه، فأجابها إلى ذلك فقد بانته منه خلع كل واحد منهما لباس صاحبه. انظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات (٩٦/١). وانظر: القونوي، قاسم بن عبد الله الرومي (ت ٩٧٨هـ)، أنيس الفقهاء للقونوي، تحقيق أحمد الكبسي، بدون طبعة ١٤٠٦هـ، (ص ١٦١).

والخلع اصطلاحاً: هو الفرقة بعوض يأخذه الزوج، انظر: النووي، روضة الطالبين (٣٧٤/٧).
ودليل جوازه قوله تعالى: فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَاقِيمَا خُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ (البقرة: ٢٢٩)، وحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - في البخاري: (أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعْتَبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتُرِيدِينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ قَالَتْ نَعَمْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْبَلُ الْحَدِيثَةَ وَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً). رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب الخلع وكيف الطلاق فيه، (٤٦/٧)، رقم الحديث (٥٢٧٣).

(٣) نسخة ب (دفع).

(٤) في نسخة ب (الشقاق) بال التعريف.

(٥) في نسخة ب (أو طلقني) بأو بدل الواو.

(٦) في نسخة ب (أو صور) بأو بدل الواو..

أَوْ عَنْ صَدَاقٍ لَكَ إِنَابَرَاتٍ لِي

كَمِثْلِ إِنْ أُعْطِيَتْ أَوْ ضَمِنَتْ لِي

مَا بَقِيَتْ لَهَا طَلَّاقٌ عِنْدَهُ

يَجُوزُ تَجْدِيدُ النِّكَاحِ بَعْدَهُ

قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّةٍ أَوْ بَعْدَهُ

بِلاَ مُحَلِّلٍ وَلَا وَقْتٍ لَهُ

وَكَالَةَ كَذَلِكَ فِي الإِعْتِاقِ

يَجُوزُ فِي الخُلْعِ وَفِي الطَّلَاقِ

[بَابُ فِي الظَّهَارِ (١)]

وَمَنْ يَقُلْ لِرُؤُوجَةِ بَيْنِ الْمَلَا أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ أُمِّي مَثَلًا
فَإِنْ نَوَى بِهِ ظَهَارًا فَظَهَارٌ (٢) وَإِنْ نَوَى كَرَامَةً فَلَا ضِرَارَ
وَفِي الظَّهَارِ يَحْرُمُ الْوَطْءُ إِلَى كَفَّارَةٌ وَهِيَ مُرْتَبٌ وَلَا
فَعْتُقُ قِنٌّ أَوْ صَيَامُ شَهْرَيْنِ أَوْ لِثَلَاثِينَ طَعَامَ مَرَّتَيْنِ
أَوْ الطَّلَاقُ فَطَّلَاقٌ وَكَذَا أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ أُخْتِي فَكَذَا (٣)

(١) العنوان سقط من نسخة ب.

(٢) الظهار لغة: مشتق من الظهر، والظهار والتظهر والتظاهر عبارة عن قول الرجل لامرأته: أنت علي كظهر أمي، وخصوا الظهر دون غيره لأنه موضع الركوب، والمراكبة المركوبة إذا غشبت، فكأنه إذا قال: أنت علي كظهر أمي أي لا يحل لي ركوبك، فأقام الركوب مقام النكاح، وهذا من استعارات العرب. وقال ابن منظور: وظاهر الرجل من امرأته ومنها مظاهرة وظهاراً، إن قال: هي علي كظهر ذات رحكم وقد تظهر منها وتظاهر وظهر من امرأته تظهيرا كله بمعنى. وقال ابن قتيبة: والظهار الذي تحرم به المرأة مأخوذ من الظهر، وذلك أن تقول لها أنت علي كظهر أمي، فكانت تطلق في الجاهلية بذلك.

انظر: ابن منظور، لسان العرب (٥٢٨/٤). الرازي، محمد أبي بكر الرازي (ت ٥٦٦هـ)، مختار الصحاح، المكتبة العصرية، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ، (ص ١٧١)، ابن قتيبة، الغريب، (ص ٢٠٩). أما في الاصطلاح: فهو تشبيه الزوج زوجته بمحرمه، لي من باب التقدير والكرامة. انظر: الأنصاري، زكريا بن محمد الأنصاري، فتح الوهاب في شرح المنهاج، دار المعرفة، بدون طبعة، (٢/١٦١).

(٣) ودليله من الكتاب قوله تعالى: الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا (المجادلة: ٢). وما ورد عنه صلى الله عليه وسلم عن خويلة بنت مالك بن ثعلبة قالت: ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت فجننت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكو إليه، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يجادلني فيه ويقول: اتقي الله فإنه ابن عمك، فما برحت حتى نزل القرآن: قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ (المجادلة: ١). فقال: يعتق رقبة إلى آخر الحديث. رواه أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في الظهار، (٢/٢٦٦) رقم الحديث (٢٢١٤) [حديث صحيح].

[بَابُ فِي الْإِيلَاءِ^(١)(٢)]

وَمَنْ عَلَى تَرْكِ جِمَاعِ الزَّوْجَةِ يَخْلِفُ وَلَوْ بَغَيْرِ ذِكْرِ الْمُدَّةِ
أَوْ مُدَّةٍ يَزِيدُ قَدْرَهَا عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ أَشْهُرٍ وَلَا
فَهُوَ يُسَمَّى مُوَلِيًّا فَلْتَنْصِبِرِي بِحُكْمِ قَاضٍ أَرْبَعًا مِنْ أَشْهُرٍ
ثُمَّ إِذَا لَمِيفِ^(٣) بَعْدَ أَمْرِهِ طَلَّقَهَا الْقَاضِي بَغَيْرِ إِذْنِهِ
يَلْزُمُهُ التَّكْفِيرُ مَهْمَا جَامَعَا مُخَيَّرًا إِمَّا بِعِتْقٍ فَاسْمَعَا
أَوْ بِعَشْرِ مِنْ لِبَاسٍ أَوْ طَعَامٍ لِلْفُقَرَاءِ أَوْ بِثَلَاثِ مِنْ صِيَامٍ
وَمَنْ يُفْلِ جَامَعْتُ أَوْ جَامَعَنِي هَذَا زَنَا يَلْزُمُهُ حَدَانِ

(١) العنوان سقط من نسخة ب.

(٢) الإيلاء مصدر من ألى يولي، والإيلاء في اللغة: اليمين مطلقاً وهو الحلف بالله سبحانه وتعالى أو غيره من الطلاق أو العتاق أو الحج أو نحو ذلك.

وفي الشرع: قال النووي: الحلف على ترك وطء الزوجة في القبل مطلقاً، أو مدة تزيد على أربعة أشهر. انظر: القونوي، أنيس الفقهاء (ص ١٦١). النووي، تهذيب الأسماء واللغات (٣/١٠) والأصل في الإيلاء قوله تعالى: لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (البقرة: ٢٢٦).

(٣) وفي نسخة ب (لم يقر).

[بَابُ فِي فَسْخِ نِكَاحِ الْمَفْقُودِ^(١)]

يَجُوزُ فَسْخُ نِكَاحِ الْمَفْقُودِ بِخَمْسَةِ مِنَ الشُّرُوطِ الْمَعْهُودِ
أَوْلَهَا أَنْ لَيْسَ يُدْرَى حَالُهُ وَلَا يَكُونُ عِنْدَهَا أَمْوَالُهُ
وَأَنْ تَكُونَ دَائِمًا فِي طَاعَتِهِ حَالَ حُضُورِهِ وَحَالَ غَيْبَتِهِ
وَأَنْ تَكُونَ ذَا لِقَاضٍ ثَابِتًا وَيَحْكُمُ الْقَاضِي بِمَا قَدْ ثَبَّتَا
فَإِنْ يَفُتَ مِنْ هَذِهِ شَرْطٌ فَلَا يَصِحُّ فَسْخُهَا وَيَبْقَى بَاطِلًا
وَفِي الْقَدِيمِ أَرْبَعًا مِنْ سَنَةٍ تَمَكُّثٌ ثُمَّ عِدَّةُ الْمَنِيَّةِ^(٢)

(١) سقط العنوان من نسخة ب.

(٢) قال النووي: الغائب عن زوجته إن لم ينقطع خبره فنكاحه مستمر، وينفق عليها الحاكم من ماله إن كان في بلد الزوجة مال، فإن لم يكن كتب الحاكم بلده ليطالبه بحقها، وإن انقطع خبره ولم يوقف على حاله حتى يتوهم موته فقولان: الجديد: الأظهر أنه لا يجوز لها أن تنكح غيره حتى يتحقق موته أو طلاقه ثم تعتد، والقديم: أنها تتريص أربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة ثم تنكح، ومما احتجوا به للجديد أن أم ولده لا تعتق ولا يقسم ماله، والأصل الحياة والنكاح، وأنكر بعضهم القديم. انظر: النووي، روضة الطالبين (٤٠٠/٨).

[بَابُ فِي فسخِ عَيْرِ الْمَفْقُودِ (١)]

وَعَيْرُ مَفْقُودٍ إِذَا أَعْسَرَ عَنْ
فَلْتُنْبِئَنَّ لِلْقَاضِي إِنْ لَمْ تَصْبِرِي
أَوْ كَانَ مُوسِرًا وَلَكِنْ امْتَنَعِ
فَلْتُخْبِرِي الْقَاضِي وَإِنْ لَمْ يَقْبَلِ
أَوْ كَانَ هَذَا جَالِسًا فِي بَلَدٍ
فَإِنْ أَطَاعَ الشَّرْعَ أَدَّى حَقَّهَا
فَإِنْ يَكُنْ مَوْضِعُهُ مَجْهُولًا
وَكُلُّ هَذَا الْحُكْمُ فِي الْبَالِغَةِ
وَمَنْ يُرَوِّجُ عَبْدَهُ بِأَمْتِهِ
لَكِنْ يَجُوزُ فسخُهَا بِالْحَيْلَةِ
وَهِيَ إِذَا كَاتَبَهَا سَيِّدُهَا
فَيَفْسِخُ بِهِ نِكَاحَ الْعَبْدِ
وَيَعْدَدَا يَعُودُ كُلُّ مِنْهُمَا
نَفَقَةٍ أَوْ كِسْفَةٍ أَوْ عَنْ سَكَنِ
فَيَفْسِخُ الْقَاضِي لِدْفَعِ الضَّرَرِ
وَهِيَ فِي طَاعَتِهِ لَمْ تَمْتَنِعِ
كَلَامُهُ فَالْفَسْخُ مِنْهُ (٢) مُنْجَلِي
فَلْيُنْهِ قَاضِيهَا لِقَاضِي الْبَلَدِ
وَإِنْ أَبَى فَيَفْسِخُ الْقَاضِي لَهَا
وَالشَّرْطُ مَوْجُودٌ فَفَسْخٌ سَهْلًا
فَلَيْسَ فسخٌ لِوَلِي الصَّغِيرَةِ
فَلَا يَجُوزُ فسخُهُ لِنَفَقَتِهِ
وَقَدْ أَتَى الْحَيْلَةَ عَنْ أُمَّةٍ
ثُمَّ يُعْطِي عَبْدَهُ مَلْكًَا لَهَا
ثُمَّ لَتُعْجِزُ نَفْسَهَا لِلرَّدِّ
مَلْكًَا لِسَيِّدٍ وَفَسْخٌ مُبْرَمًا

(١) سقط العنوان من نسخة ب.

(٢) في نسخة ب (فيه).

[بَابُ مَا يَنْفَسِحُ بِهِ النِّكَاحُ]

وَرُبَّمَا يَنْفَسِحُ النِّكَاحُ لَوَاقِعٍ عَلَيْهِمَا وَبَاحُوا^(١)
كَالْمَلِكِ وَالْإِزْتِ وَوَطْءِ الشُّبْهَةِ وَالْخُلْفِ وَالرِّضَاعِ أَوْ كَالرِّدَّةِ
قَبْلَ الدُّخُولِ رِدَّةً لَوْ وَقَعَتْ فِي وَاحِدٍ ففُرْقَةٌ تَنْجَزَتْ
وَبَعْدَهُ مَوْقُوفَةٌ فَإِنْ رَجَعَ فِي عِدَّةٍ فَالْكُلُّ فِي الدِّينِ اجْتَمَعَ

(١) جاء في الموسوعة الفقهية: فسخ النكاح: التفريق في النكاح إما أن يكون فسحا أو طلاقا، والفسخ: منه ما يتوقف على القضاء، ومنه ما لا يتوقف عليه. أما الفسخ المتوقف على القضاء فهو في الجملة يكون في الأمور الآتية:

أ - عدم الكفاءة.

ب - نقصان المهر عن مهر المثل.

ج - إباء أحد الزوجين الإسلام إذا أسلم الآخر، لكن الفرقة بسبب إباء الزوجة فسخ بالاتفاق، أما الفرقة بسبب إباء الزوج فهي فسخ في رأي الجمهور ومنهم أبو يوسف، وخالف في ذلك أبو حنيفة ومحمد، فلم يريا توقفها على القضاء، لأن الفرقة حينئذ تطلق في رأيهما.

د - خيار البلوغ لأحد الزوجين عند الحنفية، إذا زوجها في الصغر غير الأب والجد.

هـ - خيار الإفاقة من الجنون عند الحنفية إذا زوج أحد الزوجين في الجنون غير الأب والجد والابن.

انظر: الموسوعة الكويتية الفقهية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية، (١٣٧/٣٢).

[بَابُ فِي الْعِدَّةِ]

وَعِدَّةُ^(١) النِّسَاءِ أَنْوَاعٌ فَلَا
نِكَاحَ قَبْلَ الانْقِضَاءِ أَصْلًا
مَا لِلنِّسَاءِ مِنْ عِدَّةٍ قَبْلَ الدُّخُولِ
بِالْفَسْخِ وَالطَّلَاقِ يَا أُولِي الْعُقُولِ
إِمَّا بِمَوْتِ الزَّوْجِ مِنْ قَبْلِ الدُّخُولِ
فَأِنَّهَا تَعْتَدُ مِنْ أَجْلِ النَّزُولِ

(١) العدة في اللغة: الإحصاء، وسميت بذلك لاشتغالها على العدد من الأقراء أو الأشهر غالباً، فعدة المرأة المطلقة والمتوفى عنها زوجها هي ما تعده من أيام أقرائها أو أيام حملها. انظر: الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، مصطفى الياباني الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ (ص ٢٧٠).

وفي الاصطلاح: هي تريض ما يلزم المرأة عند زوال النكاح المتأكد أو شبهة. الجرجاني، التعريفات (ص ١٩٢).

ودليلها من القرآن الكريم من قوله تعالى: وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ (البقرة: ٢٢٨). وقوله تعالى وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا (الطلاق: ٤). وقوله تعالى: وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ

بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (البقرة: ٢٣٤).

ومن السنة: فقد روت أم عطية - رضي الله عنها - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تَحُدُّ عَلَى مِيتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) رواه مسلم والبخاري وما ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت قيس: (اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْنُومٍ) أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل، (١١٢٣/٢) رقم الحديث (١٤٨٦).

ونقل الإجماع ابن قدامة على مشروعية العدة. انظر: ابن قدامة، المغني (١١/١٩٤).

[بَابُ (١) عِدَّةُ الْوَفَاةِ لِلْحَامِلِ]

فَعِدَّةُ الْوَفَاةِ وَضَعُ الْحَمَلِ	لِحُرَّةٍ وَأَمَةٍ (٢) مَعَ حَمَلٍ (٣)
بِشَرْطِ كَوْنِ حَمَلِهَا لِبُعْلِهَا	كَذَا وَبِانْفِصَالِ (٤) كُلِّ حَمَلِهَا
وَإِنْ تَلِدَ بِقِطْعَةٍ مِنْ لَحْمٍ	وَشَهِدَتْ قَوَابِلُ لِلْحُكْمِ
لَا أَنْ تَلِدَ لِذُنِّ سِتِّ أَشْهُرٍ	أَوْ فَوْقَ أَرْبَعِ كَذَا مِنْ دَهْرٍ
مِنْ حِينِ وَطْئِهَا وَهَذَا الْوَالِدُ	لَا يَلْحَقُ الرَّوْجَ وَكَانَ يُجْحَدُ
أَقْلُ حَمَلٍ سِتَّةً مَعَ لِحْظَتَيْنِ	وَمُنْتَهَاهُ (٥) سَتَّتَانِ فِي اثْنَتَيْنِ
تُؤْتِ إِنْ لَمَّيْكَ بَيْنَ وَضْعَتَيْنِ	أَقْلُ حَمَلٍ فَهُوَ ثَانِي تَوَأْمَيْنِ
ثُمَّ تَمَّائُونَ كَذَا مِنْ يَوْمٍ	أَقْلُ إِمْكَانِ زَمَانِ اللَّحْمِ
وَمِائَةً وَخُمْسُهَا مَعَ لِحْظَةٍ	لِلسَّقَطِ مُنْتَهَى زَمَانِ الصُّورَةِ

(١) وفي نسخة ب (فصل).

(٢) وفي نسخة ب (أو أمة).

(٣) لقوله تعالى: وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ (الطلاق: ٤)

(٤) وفي نسخة ب (أو بانفصال).

(٥) وفي نسخة ب (منتها) بحذف الضمير (ه).

[بَابُ عِدَّةِ الْوَفَاةِ بِالْأَشْهُرِ^(١)]

وَحَائِلًا أَرْبَعَةَ مِنْ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ لِحُرَّةٍ لِلْأَمْرِ^(٢)
وَنِصْفُهَا لِأَمَةٍ إِنْ دَخَلَا عَلَيْهِمَا الْأَزْوَاجُ أَوْ لَمْ يَدْخُلَا

(١) العنوان سقط من نسخة ب.

(٢) لقوله تعالى: وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا البقرة: ٢٣٤).

[بَابُ عِدَّةِ الْحَامِلِ (١)]

وَعِدَّةُ الطَّلَاقِ وَالْفَسْخِ أَتَى
بِوَضْعِ حَمَلٍ حُرَّةٍ أَوْ أَمْتًا (٢)
بِشَرْطٍ وَضَعَهَا جَمِيعَ الْحَمْلِ
وَكَوْنِ حَمْلِهَا لِدَاكِ الْبُعْلِ
فَإِنْ يَكُنْ مِنَ الزَّانَا لَا تَنْقُضِي
بِالْوَضْعِ فِيهِمَا وَفِي مَوْتِ قُضِي
لَكِنْ نِكَاحُ حَامِلٍ مِنَ الزَّانَا
يَجُوزُ مَعَ كُرْهِ لِمَنْ قَدْ فَطِنَا

(١) كذلك سقط العنوان من نسخة ب.

(٢) لقوله تعالى: وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ (الطلاق: ٤).

[بَابُ الْعِدَّةِ بِالْإِقْرَاءِ (١)]

أَوْ بِثَلَاثَةِ مِّنَ الْأَطْهَارِ
وَالطُّهُرُ قَدْ يَمْتَدُّ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ
بَقِيَّةُ الطُّهُرِ كَطُّهُرٍ يُحْسَبُ
وَالْأَمَةُ الَّتِي تَحِيضُ دَائِمًا
كَالْفَنِّ مُسْتَوْلَدَةٌ مُدْبِرَةٌ
لِلْإِنْفِسَاحِ وَالنِّكَاحِ الْفَاسِدِ
لِحُرَّةٍ تَحِيضُ بِالْأَدْوَارِ
أَكْثَرُ مِمَّا سَنَةَ أَوْ سَنَتَيْنِ
جَامِعٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا الْمُجْنِبُ
عِدَّتُهَا طُهْرَانِ حَقًّا فَافْهَمَا
كَذَا الْمُبْعَضَاتُ الْوَالْمُكَاتِبَةُ
وَشُبُهَةٌ حُكْمِ طَلَاقِ الْقَاصِدِ

(١) سقط العنوان من نسخة ب.

[بَابُ الْحَيْضِ ^(١)]

بِنَقْصِ ^(٣) أَدْنَى الْحَمْلِ مِنْ تِسْعِ حَصَلٍ	أَقَلُّ سِنَّ الْحَيْضِ ^(٢) تِسْعٌ وَالْحَبْلُ
وَقِيلَ عَشْرٌ بِالْهَالِ فَاسْمَعُوا	كَذَا أَقَلُّ الْاِحْتِلَامِ تِسْعٌ
أَوْ قَدْرٌ ذَاكَ إِنْ تَقَطَّعَ دُمُهَا	أَقَلُّ حَيْضٍ لَيْلَةٌ وَيَوْمُهَا
وَحَمْسَةٌ مَعَ عَشْرَةٍ أَكْثَرُهُ	وَسِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ غَالِبَةٌ ^(٤)
فَهُوَ اسْتِحَاذَةٌ فَكُنْ عَلَى حَدِّ	ثُمَّ إِذَا زَادَ عَلَى خَمْسٍ عَشْرَ
فَحَمْسَةٌ مَعَ عَشْرَةٍ مِنْ غَيْرِ مَيِّنٍ	ثُمَّ أَقَلُّ الطُّهْرِ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ
أَتَى لَهُ حَدٌّ بِقَوْلِ ^(٥) الْعُلَمَاءِ	أَمَّا زَمَانُ أَكْثَرِ الطُّهْرِ فَمَا
يَطُولُ طُهُرٌ زَمَانًا مِنْ غَيْرِ حَدِّ	فَمَا لَطُولِ عِدَّةٍ حَدٌّ فَقَدْ
أَكْثَرُ مِمَّا سَنَةٌ أَوْ سَتَتَيْنِ	فَالطُّهْرُ قَدْ يَمْتَدُّ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ
إِنْ طُلِقَتْ فِي الطُّهْرِ ثُمَّ لَحِظَتَانِ	أَقْلَاهَا عَشْرٌ ثَلَاثًا وَاثْنَتَانِ

(١) سقط العنوان أيضا من نسخة ب.

(٢) الحيض لغة: حَاضَتِ السَّمْرَةُ (حَيْضٌ) (حَيْضًا) سَالُ صَمْغِهَا وَحَاضَتِ الْمَرْأَةُ (حَيْضًا) وَ (مَحِيضًا) وَ (حَيْضَتُهَا) نَسَبَتْهَا إِلَى الْحَيْضِ وَالْمَرَّةِ (حَيْضَةٌ) وَالْجَمْعُ (حَيْضٌ) (انظر: الفيومي، المصباح المنير، باب الحاء، (١/١٥٩)).

وَاصْطِلَاحًا: عِبَارَةٌ عَنِ الدَّمِ الَّذِي يَنْفِضُهُ رَحِمٌ بِالْغَاةِ سَلِيمَةٌ عِنْدَ الدَّاءِ وَالصَّفْرِ. (انظر: الجرجاني، التعريفات ص ١٢٧).

(٣) وفي نسخة ب (بنقص) بالضاد المعجمة.

(٤) في نسخة ب (و غالبه) بزيادة الواو.

(٥) في نسخة ب (يقول).

فِي دَوْرَهَا الثَّالِثِ^(١) مِنْ مَحِيضِهَا
بِسَبْعَةِ وَأَرْبَعِينَ تَنْقِضِي
فِي حَيْضِهَا الرَّابِعِ دُونَ مِائِينَ

لِحُرَّةٍ فَتَنْقِضِي بِطَعْنِهَا
كَذَا لَهَا إِنْ طَلَّقَتْ فِي الْحَيْضِ
مَعَ لَحْظَةٍ فَتَنْقِضِي بِالطَّعْنِ

(١) في نسخة ب (لثالث ثم) لام الجر مع زيادة (ثم)

[بَابُ عِدَّةِ الْأَمَةِ (١) وَمَنْ انْقَطَعَ حَيْضَتُهَا (٢)]

ثُمَّ الْأَقْلَلِ مَا فِي الطُّهْرِ سِتُّ وَلِحَظَّتَانِ بَعْدَ عَشْرِ
 كَذَا لَهَا فِي حَيْضِهَا بِلِحْظَةٍ بَعْدَ ثَلَاثِينَ وَيَوْمِ رَأَتْ
 وَالْمَرْأَةُ الَّتِي دِمَاهَا انْقَطَعَا تَصْبِرُ سِنًّا (٣) الْيَأْسِ حُكْمًا قَاطِعًا
 وَالْبَارِزِي (٤) أَفْتَى بِتِسْعِ أَشْهُرٍ ثُمَّ ثَلَاثِ عِدَّةٍ لِلضَّرَرِ

(١) عدة الأمة حيضتان كما ورد عن عائشة (رضي الله عنها) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (طَلَقُ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ) رواه الترمذي، الجامع الكبير، كتاب النكاح، باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان، (٤٧٩/٢)، رقم الحديث (١١٨٢).

(٢) وأما الآية فعدتها بالأشهر، لقوله تعالى: وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ (الطلاق: ٤).

(٣) في نسخة ب (بسن) بزيادة الباء.

(٤) هو شرف الدين البارزي، واسمه: هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن هبة الله بن المسلم بن هبة الله الجهني، وسمع من أبيه وجده والشيخ عز الدين الفاروشي والشيخ جمال الدين بن مالك وجماعة، وأجازه الشيخ عز الدين بن عبد السلام نجم الدين البادراني والحافظ رشيد الدين العطار وأبو شامة، وأخذ على يديه ولده إبراهيم وولد ولده عبد الرحيم وولد أخيه عثمان بن محمد أحمد بن الحسن بن أحمد المقدسي وابن الورد، وتقي الدين الحراري، ومحمد بن يوسف بن صالح شمس الدين القفصي، وغيرهم كثير، ولى منصب قضاء مصر، ومن مصنفاته: شرح الحاوي، التمييز وترتيب جامع الأصول وغيرها الكثير، توفي سنة ٧٣٨هـ، وكانت ولادته في سنة ٦٤٥هـ. انظر: السبكي، عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، دار هجر، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ، (٣٨٧/١٠). الأسدي، أبو بكر بن أحمد الأسدي (ت ٨٥١هـ)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهية، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، (٢٩٨/٢). الظاهري، يوسف بن تغري الظاهري (ت ٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المصرية، (٢١٩/٧). الزركلي، خير الدين بن محمود الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الحادية عشرة ٢٠٠١م، (٢٧٣/٨).

[بَابُ الْعِدَّةِ بِالْأَشْهُرِ]

وَالثَّيْبُ الْبَالِغُ إِنْ لَمْ تَحِضِ
قَطُّ كَذَا آيَسَةً مِنْ حَيْضٍ^(١)
وَمُسْتَحَاضَةً وَذَاتُ^(٢) حَيْرَةٍ^(٣)
فَبِثَلَاثِ^(٤) أَشْهُرٍ اعْتَدَتْ
وَالثَّيْبُ الصَّغِيرُ بَعْدَ مَا انْقَضَتْ
أَشْهُرُهَا إِلَى الْبُلُوغِ صَبَرَتْ
وَعِدَّةُ الْإِمَاءِ مَعَ هَذِي الصِّفَاتِ
شَهْرَانِ أَوْ شَهْرٌ وَنِصْفٌ كَالْوَفَاةِ

-
- (١) وهو للصغيرة واليائس كما تقدم، لقوله تعالى: وَاللَّائِي يَسْنَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَ (الطلاق: ٤).
- (٢) في نسخة ب (ذا).
- (٣) في نسخة ب (حيرت) بالتاء المفتوحة.
- (٤) في نسخة ب (بثلاث) بحذف الفاء.

[بَابُ الْاسْتِبْرَاءِ^(١)]

ثُمَّ إِنَّمَا إِنْ شُرِّبَتْ أَوْ سُبِّبَتْ	أَوْ وُرِّبَتْ مِنْ مَيِّتٍ أَوْ وَهَبَتْ
أَوْ رَاجَعَتْ ^(٢) بِالْفَسْخِ وَالْإِقَالَةِ	فَالْوَجِبُ اسْتِبْرَاءُهَا كَالْعِدَّةِ
بِأَيِّ حَالٍ نَبِيًّا أَوْ بَكْرًا	أَوْ مِنْ صَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ قَدْ اشْتَرَا
كَذَا إِذَا أزالَهَا عَنِ الْفِرَاشِ	أَوْ مَاتَ عَنْهَا سَيِّدٌ عَنِ ^(٣) الْفِرَاشِ
أَوْ طَلَّقَتْ وَسَيِّدٌ يُرِيدُ أَنْ	يَجْعَلَهَا الْفِرَاشَ فَلَيْسَ تَبْرُنَ
وَهَوَامًّا حَيْضَةً أَوْ شَهْرًا	كَذَاكَ أَوْ وَضَعَ كَمَا قَدْ ذَكَرُوا ^(٤)
فَلَا يَجُوزُ قَبْلَ هَذَا وَطَنُهَا	لَهَا وَوَلَاءٌ وَكَذَا تَزْوِجُهَا

(١) الاستبراء مأخوذ من التبرير، وهو التخلص، وهو لغة: طلب البراءة. واصطلاحاً: التريص والواجب على كاملة الرق بسبب تجديد ملك أو زوال فراش مقدراً بأقل ما يدل على البراءة، وقال ابن منظور: والاستبراء أن يستبرئ الرجل جارية فلا يطؤها حتى تحيض عنده حيضة ثم تطهر، وكذلك إذا سبها لم يطأها حتى تستبرئها بحيضة، ومعناه: طلب براءتها من الحمل. انظر: ابن منظور، لسان العرب (٣٣/١)، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (١/ ١١٢)، المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، (ص٤٧).

ويدل عليه حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - (لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ وَلَا حَائِلٌ حَتَّى تَحِيضَ) رواه الحاكم، المستدرک، کتاب النکاح، (٢/ ٢١٢)، رقم الحديث (٢٧٩٠). وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

(٢) في نسخة ب (راجعت).

(٣) في نسخة ب (على).

(٤) في نسخة ب (ذكر) بالمفرد.

[بَابُ فِي النَّفَاسِ]

أَدْنَى النَّفَاسِ (١) مَجَّةٌ (٢) وَالْأَزْبَعُونَ
عَالِيَهُ وَمُنْتَهَاهُ السَّنُونُ
كُلُّ دَمٍ جَاوَزَ هَذَا أَوْ عَلَى
أَكْثَرِ حَيْضٍ فَاسْتِحَاضَةٌ (٣) تَلَا

(١) وهو دم يعقب الولد. (انظر: الجرجاني، التعريفات ص ٣١١).

(٢) في نسخة ب (لمحة)

(٣) في نسخة ب (واستحاضة) بالواو بدل الفاء.

[بَابُ الْمُحَرَّمَاتِ بِالنِّسَبِ (١)]

وَسَبْعَةٌ يَحْرُمْنَ فِيكَ بِالنِّسَبِ مُؤَبَّدًا فَالِاخْتِيَاظُ قَدْ وَجِبَ
الْأُمَّهَاتُ وَالْبَنَاتُ الْأَخَوَاتُ جَمِيعُهُنَّ مِنْ جَمِيعِ الطَّرِيقَاتِ
كَذَلِكَ الْعَمَّاتُ ثُمَّ الْخَالَاتُ كَذَا بَنَاتُ إِخْوَةٍ وَأَخَوَاتِ
وَإِنْ سَقَطْنَ أَيُّ بِلَا نِهَائِيَةٍ إِلَّا بَنَاتُ عَمَّةٍ وَخَالَةٍ (٢)

(١) سقط العنوان من نسخة ب.

(٢) يحرم جميع الأقارب إلا أولاد الأعمام والعمات والأخوال والخالات وأصناف المحرمات سبعة؛ ذكرهن الله

تعالى في قوله: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ
اللاتي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ
تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَخَالَاتُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ

كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا (النساء: ٢٣). انظر: الغزالي، الوسيط (١١٨/٦).

[بَابُ الْمُحَرَّمَاتِ بِالرِّضَاعِ]

وَكُلُّ مَنْ يَحْرُمُنْ فِيكَ بِالنَّسَبِ	يَحْرُمُنْ فِيكَ بِالرِّضَاعِ كَالنَّسَبِ ^(١)
مَنْ أَرْضَعَتْ طِفْلاً لَهُ أَقْلٌ مِنْ	حَوْلَيْنِ حَمْسَ رَضَعَاتٍ مِنْ لَبَنِ
صَارَتْ لَهُ أُمًّا ^(٢) وَزَوْجَ وَالِدِهِ	كَذَلِكَ الطِّفْلُ لِكُلِّ وَلَدِهِ
كَأَنَّ هَذَا الطِّفْلَ جَاءَ مِنْ بَطْنِهَا	مِنْ غَيْرِ رِيْبَةٍ وَصُلْبِ زَوْجِهَا
فَيَحْرُمَانِ وَكَذَا مَنْ نَسَبًا	إِلَيْهِمَا رَضَاعَةً وَنَسَبًا
عَلَى الرِّضِيعِ وَيَصِيرُ ذُو اللَّبَنِ	أَيُّ زَوْجِهَا أَبًا لِشَارِبِ اللَّبَنِ
وَالطِّفْلُ لَا يَحْرُمُ إِلَّا وَحْدَهُ	وَقَرْعُهُ لَا أَخَاهُ وَأَصْلُهُ
إِلَّا النَّبِيَّ قَدْ أَرْضَعَتْ أَخًا لَهَا	وَأَرْضَعَتْ أَوْلَادَ أَوْلَادِ لَهَا
كَذَلِكَ أُمُّ مُرْضِعَاتٍ وَلَدِكَا ^(٣)	وَبِنْتُهَا فَهِنَّ لَا يَحْرُمُنَّهَا ^(٤)
وَهَكَذَا أَخْتُ أَخِيكَ لِأَبِيكَ	لَأُمِّهِ فَإِنَّهَا تَحِلُّ فِيكَ

(١) والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ). رواه مسلم، صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل، (١٠٧٠/٢)، رقم الحديث (١٤٤٥)

انظر التعليق السابق في باب المحرمات بالنسب ففيه كفاية.

(٢) في نسخة ب (أم).

(٣) في نسخة ب (ولدك).

(٤) في نسخة ب (يحرمن لك).

[بَابٌ مِّنْ يَحْرُمُ بِالمُصَاهَرَةِ^(١)]

أَرْبَعَةٌ يَحْرُمْنَ بِالمُصَاهَرَةِ	مُؤَبَّدًا أَوْلَهَا فِي التَّذْكَرَةِ
فَأُمُّ زَوْجَةٍ بَعَثَ بِنَتِّهَا ^(٢)	وَبِنْتُ زَوْجَةٍ بِوَطْءِ أُمِّهَا ^(٣)
وَزَوْجَةُ الأَبْنَاءِ وَالْأَبَاءِ ^(٤)	وَالْوَطْءُ بِالمِلكِ كَهَوَّلَاءِ
وَكُلُّ مَنْ بِالمِلكِ لَوُوطِئَتْهَا	يَحْرُمُ فِيكَ أُمُّهَا وَبِنْتُهَا ^(٥)
كَذَلِكَ هَذِهِ عَلَى أبنَاءِ كَا ^(٦)	يَحْرُمُ أَيْضًا وَعَلَى آبَائِ كَا ^(٧)

(١) المصاهرة لغة: من (الصَّهْرُ) يشتمل على قرابات النساء ذوي المحارم وذوات المحارم كالأبوين والأخوة وأولادهم و الأعمام و الأخوال و الخالات فهؤلاء (أَصْهَارُ) زوج المرأة ومن كان من قبل الزوج من ذوي قرابته المحارم فهم (أَصْهَارُ). (انظر: الفيومي، المصباح المنير كتاب الصاد باب (صهر) (٣٤٩/١). وقال تعالى: وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ المَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا (الفرقان: ٥٤).

(٢) لقوله تعالى: وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمْ (النساء: ٢٣).

(٣) لقوله تعالى: وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ (النساء: ٢٣).

(٤) لقوله تعالى وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ (النساء: ٢٢).

(٥) قال الإمام النووي: السبب الثالث للمحرمة: المصاهرة، فيحرم بها على التأييد أربع، إحداهن: أم زوجتك، وأم زوجتك منها كأمنك منك، وسواء أمهات النسب والرضاع. الثانية: زوجة إبنك وابن إبنك وإن سفل بالنسب والرضاع، وقول الله تعالى: (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) المراد به أنه لا تحرم زوجة من تبناه. الثالثة: زوجة الاب والاجداد وإن علوا من قبل الاب والام جميعا، وتحرم زوجة الاب من الرضاع. الرابعة: بنت الزوجة، وبنت زوجتك منها كبنتك منك، سواء بنت النسب والرضاع، وتحرم الثلاث الاوليات بمجرد العقد، بشرط أن يكون صحيحا. فأما النكاح الفاسد، فلا يتعلق به حرمة المصاهرة، لأنه لا يفيد حل المنكوحة، وحرمة غيرها فرع لظنها. وأما الرابعة، وهي بنت الزوجة، فلا تحرم إلا بالدخول بالزوجة. انظر النووي، روضة الطالبين (٤٥٠/٥).

(٦) في نسخة ب (أبائكا) قدم الآباء في نسخة ب على الأبناء.

(٧) في نسخة ب (أبنائكا) أخر الأبناء في نسخة ب على الآباء.

وَلَا يُحَرِّمُ الزَّانَا بِأَمْرًا
نِكَاحَ أُمَّهَا وَعَقْدَ الْبُنَاتِ
كَذَلِكَ لَا تَحْرِمُ فِيكَ بِنْتُكَ
مِنَ الزَّانَا لِكِنَّهَا كُزَّةٌ لَكَ (١)
كَمِثْلِ مَا يَحْرِمُ كُلُّ النَّسَبِ
يَحْرِمُنَ أَيْضًا بِالرِّضَاعِ الْمُخْتَلَبِ

(١) خلافاً للجمهور، وتعليلهم أنها أجنبية عنه، وليست بنتاً له في الشرع، إذ لا حرمة لماء الزنا؛ بدليل انتفاء سائر أحكام النسب من: إرث ونفقة وولاية، وغيره عنها. ورد عليهم الجمهور بقوله تعالى: بقول الله تعالى: **جِد تَد تَد** (النساء: ٢٣). وهذه بنته. ولحديث النبي صلى الله عليه وسلم، في امرأة هلال بن أمية، في حديث اللعان: **أَنْظُرُوهُ - يَعْنِي وَلَدَهَا - فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ عَلَى صِفَةٍ كَذَا فَهُوَ لِشَرِيكَ ابْنِ سَحْمَاءَ**. يَعْنِي الزَّانِي . **وَلِأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ مِنْ مَائِهِ وَهَذِهِ حَقِيقَةٌ لَا تَخْتَلِفُ بِالْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ**. رواه البخاري، صحيح البخاري كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالتَّنَازُعِ فِي الْعِلْمِ وَالْغُلُوِّ فِي الدِّينِ وَالبِدْعِ، (٢٥٠/١١) ، رقم الحديث (٧٣٠٤).

[بَابُ مَنْ لَا تَحْرُمُ بِالْمُصَاهَرَةِ]

وَعَشْرَةٌ مِنَ النِّسَاءِ (١) لَا تَحْرُمُ (٢)	بِإِذَا خَالَفَ قَدْ حَكَاهَا الْمُعْظَمُ
أَوَّلُ ذَلِكَ أُمُّ زَوْجَةِ الْأَبِ	وَالثَّانِي وَهِيَ بِنْتُ زَوْجَةِ الْأَبِ
ثَالِثُ ذَلِكَ بِنْتُ زَوْجِ الْأُمِّ	رَابِعُ ذَلِكَ أُمُّ زَوْجِ الْأُمِّ
خَامِسُهَا بَنَاتُ زَوْجِ الْبِنْتِ	سَادِسُ ذَلِكَ أُمُّ زَوْجِ الْبِنْتِ
سَابِعُ ذَلِكَ أُمُّ زَوْجَةِ الْوَلَدِ	ثَامِنُهَا بَنَاتُ زَوْجَةِ الْوَلَدِ
وَزَوْجَةُ الرَّيْبِ ثُمَّ بَعْدَهَا	زَوْجَةُ مَنْ رَبَّكَ هَذَا حَنْمُهَا

(١) في نسخة ب (النساء) بحذف الهمزة.

(٢) قوله عزوجل بعد ذكر ما يحرم من النساء: (وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) النساء/٢٤.

[بَابُ الْمُحَرَّمَاتِ بِالْجَمْعِ (١)]

يَحْرُمُ جَمْعُ امْرَأَةٍ مَعَ أُخْتِهَا (٢)
وَمَعَ عَمَّةٍ وَخَالَئَةٍ لَهَا (٣)
وَبَيْنَهُمَا وَبَيْنَ بِنْتِ أُخْتِهَا
وَبَيْنَهُمَا وَبَيْنَ بِنْتِ أَخِيهَا
حَتَّى يَبِينَهَا بِخُلْعٍ أَوْ ثَلَاثِ
وَبِإِنْقِضَاءِ عِدَّةِ دُونَ الثَّلَاثِ

(١) العنوان سقط من نسخة ب.

(٢) سواء كانتا أختين من النسب أو من الرضاعة، وهي المنصوص على تحريمها من القرآن، لقوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ (النساء: ٢٣). قال الإمام الشافعي بعد ذكر هذه الآية: قال فلا يحل الجمع بين الأختين بحال من نكاح ولا ملك يمين لأن الله تبارك وتعالى أنزله مطلقاً، فلا يحرم من الحرائر شيء إلا حرم من الإماء بالملك مثله إلا العدد فإن الله تبارك وتعالى انتهى بالحرائر إلى أربع وأطلق الإماء فقال عز ذكره {أو ما ملكت أيمانكم}. انظر: الشافعي، كتاب الأم، (٣/٥).

(٣) لحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - (لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا خَالَئَتِهَا) رواه مسلم، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، (١٠٢٩/٢) رقم الحديث (١٤٠٨).

أَيُّ زَوْجَةٍ لِفِعْلٍ^(١) ذِي الْأَزْبَعَةِ إِنَّ شَاءَ نِكَاحِ زَوْجَةٍ خَامِسَةٍ^(٢)
ثُمَّ كَمَا يَحْرُمُ جَمْعُ بِالنَّسَبِ يَحْرُمُ جَمْعُ بِالرِّضَاعِ الْمُحْتَلَبِ^(٣)
وَالْوَطْءِ بِالْمَلَأِكِ كَمَثَلِ النَّسَبِ يَحْرُمُ الْجَمْعُ بِغَيْرِ رَيْبٍ

(١) وفي نسخة ب (الطفل).

(٢) قال صاحب البيان في مذهب الإمام الشافعي رحمه الله: وإن تزوج رجل بامرأة ثم طلقها وأراد أن يتزوج بأختها أو عمتها أو خالتها، أو تزوج بأربع نسوة فطلقهن، وأراد أن ينكح أربعاً غيرهن، أو طلق واحدة منهن وأراد أن يتزوج غيرها، فإن كان الطلاق قبل الدخول صح تزويجه بلا خلاف، لأنه لا عدة له على المطلقة، وإن كان بعد الدخول، فإن كان الطلاق رجعياً لم يصح تزويجه قبل انقضاء العدة، لأن المطلقة في حكم الزوجات، وإن كان الطلاق بائناً صح تزويجه - عند الشافعية - قبل انقضاء العدة. والدليل أن المطلقة بائن منه فجاز له عقد النكاح على أختها، كالبائن قبل الدخول. انظر: العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٢٤٦/٩).

(٣) لحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - (يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ). صحيح مسلم كتاب الرضاع باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل، (١٠٧٠/٢)، رقم الحديث (١٤٤٥).

[بَابُ الْقَذْفِ (١)]

مَن قَذَفَ النِّسَاءَ (٢) بِبِلَا بَيِّنَةٍ
 لِكُلِّ أَمْرٍ شَاهِدَانِ مَعَ بَيِّنٍ
 وَرَمَى زَوْجَ الزَّوْجَةِ لِلزَّوْجَةِ
 إِمَّا بِرُؤْيَةٍ لَهَا فِي الْخُلُوةِ
 فَإِنْ رَمَى وَلَمْ يَفُكْ لِلْبَيِّنَةِ
 يَسْفُطُ حَدَّ عَنْهَا ثُمَّ الْوَالِدُ
 وَيَجِبُ النَّفِيُّ إِذَا تَبَيَّنَا
 وَتَرَكَ قَذْفٍ وَطَلَقٌ أَحْسَنُ
 وَيَحْرُمُ النَّفِيُّ إِذَا مَا اخْتَمَلَا
 فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ أَهْلُ اللَّعْنَةِ (٣)
 وَلِلزَّوْجِ أَرْبَعَةٌ مَعَ الْعِيَانِ (٤)
 يُبَاحُ أَنْ يَقِينَنَّ لَا بِالثُّمَّةِ (٥)
 أَوْ اسْتِفَاضَةٍ مَعَ الْقَرِينَةِ
 يَلْزُمُهُ الْحَدُّ وَبِالْمَلَاعَنَةِ
 يَنْفِي وَفَارِقَاهُمَا إِلَى الْأَبْدِ
 بِأَنَّ هَذَا الطِّفْلَ جَا مِنْ الزَّوْجِ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ فَرَعٌ (٦) فَافْطَنُوا
 مِنْ زَوْجِهَا وَمِنْ زَوْجِهَا وَأَشْكَلَا

- (١) القذف لغة: قال الفيومي: قَذَفَ بِالْحِجَارَةِ (قَذْفًا) مِنْ بَابِ ضَرْبٍ رَمَى بِهَا وَ (قَذَفَ) الْمَحْصَنَةَ (قَذْفًا) رَمَاهَا بِالْفَاحِشَةِ. انظر: الفيومي، المصباح المنير كتاب القاف باب (قذف) (٤٩٥/٢).
- واصطلاحاً: الرمي بالزنا في معرض التعبير لا الشهادة. انظر: الرملي، نهاية المحتاج، (٤١٥/٧).
- (٢) في نسخة ب (النسا) بحذف الهمزة.
- (٣) قال تعالى: إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (النور: ٢٣) وروى حذيفة بن اليمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قذف محصنة يحبط عمل مائة سنة.
- (٤) لقوله تعالى: (النور: ١٣).
- (٥) قال الإمام الغزالي: وإنما يباح له القذف إذا استيقن أنها زنت أو غلبت على ظنه ذلك ولكن إذا لم يكن ولد فالأولى أن يطلقها ولا يقذف ولا يلاعن ولكن لو فعل لم يأتهم وهذا فيه غموض ولكن كأن القذف واللعان كالإنتقام منها حيث لطخت فراشه. انظر: الغزالي، الوسيط (٨٢/٦).
- (٦) في نسخة ب قدم (الفرع) على (هناك) هكذا (لم يكن فرع هناك).

وَلَا يَجُوزُ بِإِخْتِلَافِ الصُّورَةِ
 وَمَنْ نَفَى قَرَعًا لَهُ اللَّهُ حَجَبٌ
 وَمَنْ يُقُلْ جَامَعْتُ أَوْ جَامَعَنِي
 حَادٌّ لِقَدْفِهَا وَحَادٌّ لِلزَّرْنَا
 وَاللُّونِ نَفْيُهُ وَقَدْفُ الزَّوْجَةِ (١)
 عَنْ جَنَّةٍ وَاللَّهُ عَنْهُ يَحْتَجِبُ (٢)
 هَذَا زَنَا يَلْزُمُهُ حَادَّانِ
 وَمَا عَلَى سِوَاهُ حَادٌّ فَافْطَنَّا

(١) لحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وُلِدَ لِي غُلَامٌ أَسْوَدٌ فَقَالَ هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ قَالَ نَعَمْ قَالَ مَا أَلْوَأَتْهَا قَالَ حُمُرٌ قَالَ هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَأَتَى ذَلِكَ قَالَ لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ قَالَ فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ). صحيح البخاري، باب إذا عرض بنفي الولد، (٥٣/٧)، رقم الحديث (٥٣٠٥).

(٢) سقط البيت برمته في نسخة ب من هنا وذكره في غير موضعه، في نهاية المنظومة، سنشير إليه في موضعه.

[بَابُ فِي اللَّعَانِ (١)(٢)]

ثُمَّ إِنَّ صُورَةَ اللَّعَانِ	مُخْتَصِرًا أَنْ يُخْضِرَ الرَّوْجَانِ
فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ عِنْدِ الْمِنْبَرِ	فِي مَخْضَرٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ^(٣)
وَيُخْلِفُ الرَّوْجَ لِأَمْرِ الْحَاكِمِ ^(٤)	أَرْبَعَةً بِاللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِ ^(٥)
أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَصَادِقٍ أَنَا	فِيمَا رَمَيْتُ زَوْجَتِي مِنَ الزَّنَا
وَأَنَّ هَذَا الْحَمْلَ أَوْ ذَا الطِّفْلِ	مِنَ الزَّنَا وَخَامِسًا يُبَدِّلُ
بِأَنَّ لَعْنَةَ الْإِلَهِ ذِي الْجَلَالِ	عَلَيَّ إِنْ كَذَبْتُ فِيهَا وَالنَّكَالِ

(١) العنوان سقط من نسخة ب.

(٢) اللعان لغة: لَعْنَهُ (لَعْنًا) من باب نفع طرده و أبعده أو سبه فهو (لَعِينٌ) و (مَلْعُونٌ) و (لَاعِنَةٌ) (مُلَاعِنَةٌ) و (لِعَانًا) و (تَلَاعَنُوا) لعن كل واحد الآخر. (انظر: الفيومي، المصباح المنير (٢/٥٥٤). واصطلاحاً: اللعان عبارة عن أيمن يذكر اللعن فيها من نسب زوجته إلى الزنا فيدراً الحد والنسب عن نفسه بمجرد يمينه وذلك رخصة لمسيب الحاجة إلى صيانة الأنساب وعسر إقامة البينة على زنا المرأة. انظر: الغزالي، الوسيط (٦/٦٧).

(٣) حديث ابن عباس أَنَّ هَلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الْبَيِّنَةُ وَالْأَحَدُ فِي ظَهْرِكَ فَقَالَ هَلَالَ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ فَلْيُنْزِلَنَّ اللَّهُ مَا يُبْرِئُ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ فَنَزَلَ جِبْرِيْلُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ (النور: ٦) فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ: إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ (النور: ٩). رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب إذا ادعى أو قذف فله أن يلتمس البينة وينطلق لطلب البينة، (٣/١٧٨)، رقم الحديث (٢٦٧١).

(٤) قال الماوردي: أما اللعان فلا يصح إلا بحكم حاكم ؛ لأن النبي - (صلى الله عليه وسلم) - لاعن بين عويمر العجلاني وامرأته وبين هلال بن أمية وبين زوجته، ولم يكن في أيامه لعان غير هذين - فتولاه بينهما، ولم يرده إليهما ولأن اللعان يمين عندنا - وشهادة عند أبي حنيفة، وأيهما كان فلا يثبت به حق إلا بحكم. انظر: الماوردي، علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، الحاوي الكبير، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، (١١/٩٧).

(٥) في نسخة ب (الأمم)

وَبَعْدَ ذَا يَسْفُطُ حَادُّ قَدْفِهَا
عَنْهُ وَحَادُّ لِّلزَّانَا يَلْزِمُهَا
ثُمَّ تَقُولُ زَوْجَةٌ حَمْسًا كَمَا
قَالَ مِنَ الْحَلْفِ كَمَا تَقَدَّمَا
وَإِنَّ زَوْجِي كَاذِبٌ فِيمَا رَمَى
فِيَّ وَهَذَا الطِّفْلُ مِنْ زَوْجِي انْتَمَى
وَإِنَّ زَوْجِي ظَالِمٌ فِيمَا نَطَقَ
وَعَضَبُ اللَّهِ عَلَيَّ إِنْ صَدَقَ (١)
وَعِنْدَ ذَاكَ الْحَادُّ عَنْهُمَا يُدْفَعُ
وَقَدْ تَفَرَّقَا وَيُفْقَى الْفَرْعُ (٢)

(١) لقوله تعالى: وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ

(٦) وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (٧) وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ

الْكَاذِبِينَ (٨) وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ (النور: ٦-٩).

(٢) في نسخة ب (الولد).

[بَابُ أُمَّهَاتِ الْوَلَدِ]

وَمَنْ أَتَى قَتْلَهُ فَوَضَعَتْ شَيْئًا بِهِ صُورَةُ آدَمَ بَدَتْ
يَحْرُمُ بَيْعُهَا وَأَمَّا الْإِنْتِفَاعُ فَجَائِزٌ كَخِدْمَةٍ وَكَالْجَمَاعِ
تُعْتَقُ بَعْدَ مَوْتِهِ ثُمَّ الْوَلَدُ^(١) حُرٌّ نَسِيبٌ وَارِثٌ إِلَى الْأَبْدِ^(٢)

-
- (١) قال الماوردي: إذا أولد الحر أمته في ملكه وصارت به أم ولد وصارت به أم ولد أحكام أم الولد في شيئين: أحدهما: تحريم بيعها عليه. والثاني: عتقها بموته، ثم هي فيما سواها كالأمة. فأما العتق بالموت فمتفق عليه، وأما تحريم البيع، فمختلف فيه، فالذي عليه جمهور الصحابة والتابعين رضي الله عنهم والفقهاء أن بيعها حرام، وأن ملكها لا ينتقل عن السيد إلى غيره. انظر: الماوردي، الحاوي الكبير (٣٠٨/١٨).
- (٢) وفي نسخة ب زيادة بيتين أحدهما مكرر، والثاني ساقط من موضعه الأصلي الذي في باب القذف.

الخاتمة

تَمَّ بِعَوْنِ رَبِّي (١) الْفَتْحِ
مُنْظُومَتِي مَقَاصِدُ النَّكَاحِ
فِي عَامِ عَشْرِ بَعْدَ أَلْفِ سَنَةٍ
مِنْ هِجْرَةِ الْهَادِي إِلَى الْمَدِينَةِ
أُنْبِأْتُهَا عَشْرُونَ فِي عَشْرِينَا
وَبَعْدَهُ الْخَمْسَةُ وَالْخَمْسُونَ
نَاطَمُهَا الْقَاضِي لِمَوْلَاهُ الْعَزِيزِ
مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاضِي (٢) عَبْدَ الْعَزِيزِ
الْكَالِكُوتِيِّ الشَّافِعِيِّ فَاللَّهُ
فِي كُلِّ حَالٍ دَائِمًا يَزْعَاهُ
وَأَحْمَدُ (٣) اللَّهُ عَلَى التَّمَامِ
مَعَ السَّلَامِ الْهِوَاصِ حَيْه
فِي عَصْرِ الْاِثْنَيْنِ التَّمَامِ الثَّانِي
مُصَلِّيًا لِسَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ (٤)
وَكُلُّ أَنْبَاعٍ لَهُ وَجْزِيهِ
بِيَدِ الْفَقِيرِ قَدْ سُمِّيَ سَعِيدِ
سَنَةِ غَرَّاسٍ مِنْ جَمَادِ ثَانٍ
كَأَيْلِ فَنَّا بَلَدًا كَفَى الشَّهِيدِ

(١) نسخة ب (إلهنا).

(٢) في نسخة ب (القاضي) بتثنية الياء.

(٣) وفي نسخة ب (والحمد لله).

(٤) هذا البيت نهاية نسخة (ب) والأبيات الثلاثة الباقية سقطت من نسخة ب. وكتب بعد هذا البيت في نسخة ب:

تمت النسخة الشريفة على يد الأحرف سالم بن محمد بن غيبية العجم.

النتائج والتوصيات

بعد تمام التحقيق بحمد الله وتوفيقه خصلت ببعض النتائج والتوصيات التي أ عرضها كما يلي:

أولاً: النتائج:

١. تعد منظومة مقاصد النكاح منظومة ذات قيمة علمية كبيرة، وذلك لأنها خلاصة خبرة الناظم في القضاء.
٢. حققت المنظومة على نحو قريب مما كتبه المؤلف، وذلك عن طريق إثبات الفروق بين النسخ واعتماد النص الذي أراه أصوب بعد مراجعة النسخ وبعض الكتب المعتمدة في الفقه عموماً، والمذهب الشافعي خصوصاً.
٣. أثبت البحث أن الناظم لم يخرج عن المذهب الشافعي، وأنه اختصر اختصاراً شديداً، لذلك لم يذكر الأدلة للأحكام التي ذكرها ولم يعزو الأقوال لقاتلها إلا في موضعين قد ذكرتهما في المقدمة.
٤. وقع تكرار في المنظومة ليس بكثير، وذلك لأن الناظم يجمل الأبواب في أبيات ثم يفصل ما أجمل في البداية.

ثانياً: التوصيات:

أوصي بزيادة الاهتمام في تحقيق المخطوطات الفقهية لما لها من أثر علمي كبير لمن يتصدى للتحقيق، فهي تثري طالب العلم ثراءً كبيراً، ولأن بعض المخطوطات من الندرة، بحيث لم يبق منها إلا نسخاً قليلة جداً، وفي تحقيقها هذه المخطوطات له أثر ديني يتمثل في إحياء العلم الشرعي الذي في المخطوطات البعيدة عن متناول طلبة العلم الشرعي في خزائن المكتبات المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. ابن الأثير، المبارك بن محمد الشيباني، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، بدون طبعة ١٣٩٩هـ.
٣. الأسدي، أبو بكر بن أحمد ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ.
٤. الأنصاري، زكريا بن محمد ، فتح الوهاب في شرح المنهاج، دار المعرفة، بدون طبعة.
٥. ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله ، مجموع فتاوى ابن باز، دار القاسم، ط١، ١٤٢٠هـ.
٦. البخاري، محمد بن إسماعيل ، صحيح البخاري، دار طوق النجاة عن السلطانية، ١٤٢٢هـ.
٧. البيهقي، أحمد بن الحسين ، السنن الكبرى للبيهقي، دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤٢٤هـ.
٨. الترمذي، محمد بن عيسى ، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٦م.
٩. ابن تغري، يوسف بن تفرى الظاهري، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المصرية.
١٠. الجرجاني، علي بن محمد الشريف ، التعريفات، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٩٩٢م.
١١. الجوهري الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت.
١٢. الحاكم، محمد بن عبدالله ، مستدرک الحاكم، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ.
١٣. ابن حبان، محمد بن حبان البستي، صحيح ابن حبان، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٤هـ.

- ١٤ . الحسيني، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية (٤٥٩/٢١).
- ١٥ . الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي (ت٦٢٦هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت.
- ١٦ . خطاب، حسن السيد حامد ، مقاصد النكاح وآثارها دراسة فقهية، جامعة طيبة بالمدينة المنورة، ٢٠٠٩م.
- ١٧ . ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعلام، دار صادر، ط ١، ١٩٧٢م.
- ١٨ . الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- ١٩ . أبو داود، سليمان بن أشعث الأزدي، سنن أبي داود، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠هـ.
- ٢٠ . الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قانماز، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
- ٢١ . الرازي، محمد أبي بكر، مختار الصحاح، المكتبة العصرية، ط ٥، ١٤٢٠هـ.
- ٢٢ . الرافعي، عبد الكريم بن محمد، فتح العزيز شرح الوجيز، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ٢٣ . الرملي، محمد بن أحمد، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- ٢٤ . الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، دار العلم للملايين، ط ١١، ٢٠٠١م.
- ٢٥ . الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ٢٦ . السبكي، عبد الوهاب بن علي، طبقات الشافعية الكبرى، دار هجر، ط ٢، ١٤١٣هـ.
- ٢٧ . السيوطي، مصطفى بن سعد، مطالب أولي النهى، المكتب الإسلامي، بدون طبعة ١٣٨١هـ.

- ٢٨ . الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، دار المعرفة، بدون طبعة، ١٤١٠هـ.
- ٢٩ . الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ٣٠ . الشهرزوري، عبد الرحمن بن عثمان، شرح مشكل الوسيط لابن الصلاح، دار كنوز اشبيليا، ط ١، ١٤٣٢هـ.
- ٣١ . العدني، عبد الله بن عمر، مشكاة المصابيح في شرح العدة والسلاح، دار ابن حزم، ط ١، ٢٠٠٤.
- ٣٢ . العسقلاني، أحمد بن حجر، التلخيص الحبير، مؤسسة قرطبة، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ٣٣ . العمراني، يحيى بن أبي الخير، البيان في المذهب الشافعي، دار المنهاج، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ٣٤ . الغزالي، محمد بن محمد بن محمد الطوسي، الوسيط في المذهب، دار البشائر الإسلامية، ط ١، ٢٠١٥م.
- ٣٥ . الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- ٣٦ . الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مصطفى اليابى الحلبي، ط ٢، ١٣٧١هـ.
- ٣٧ . الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، المكتبة العصرية، طبعة جديدة محققة ٢٠٠٧م.
- ٣٨ . ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري، الغريب لابن قتيبة، طبعة العاني بغداد، ط ١، ١٣٩٧هـ.
- ٣٩ . ابن قدامة، عبد الله بن محمد ، المغني، مكتبة القاهرة، بدون طبعة، ١٣٨٨هـ.
- ٤٠ . القرطبي، محمد بن أحمد، تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية، ط ٢، ١٣٨٤هـ.
- ٤١ . القونوي، قاسم بن عبد الله الرومي، أنيس الفقهاء ، تحقيق أحمد الكبيسي، بدون طبعة ١٤٠٦هـ.

- ٤٢ . الماوردى، على بن محمد، الحاوى الكبير، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ٤٣ . ابن الملقن، عمر بن علي، البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، دار العاصمة، ط ١، ١٤٣٠هـ.
- ٤٤ . المليارى، عبد النصير أحمد، تراجم علماء الشافعية في الديار الهندية، دار الفتح للدراسات والنشر، ط ١، ٢٠١٠.
- ٤٥ . المناوى، محمد بن عبدالرؤوف بن تاج العارفين، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، ط ١، ١٤١٠هـ.
- ٤٦ . ابن منظور، محمد بن مكرم الرويفعي، لسان العرب، دار صادر، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- ٤٧ . الموسوعة الكويتية الفقهية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية.
- ٤٨ . النووي، يحيى بن شرف الحزامي، تهذيب الأسماء واللغات، الطبعة المنيرية.
- ٤٩ . النووي، يحيى بن شرف الحزامي، روضة الطالبين، المكتب الإسلامي، ط ٣، ١٩٩١م.
- ٥٠ . النووي، يحيى بن شرف الدين النووي، منهاج الطالبين، دار الفكر، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- ٥١ . النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٥٢ . الهيثمي، أحمد بن محمد، تحفة المنهاج شرح المنهاج لابن حجر، المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٧هـ.

الصحف والمجلات والرسائل

مجلة اللغة، مجلة أدبية فكرية محكمة، تنشر على الموقع وطبعت في أمريكا ١٧ يناير ٢٠١٦م للإعداد الأربعة الأولى، تعني بنشر المقالات والدراسات الفكرية البحثية، وتلتزم بالشروط المتعارف عليها في المجلات العلمية الأكاديمية. تنشر المقالات والدراسات المرسلّة إلى مجلة اللغة بعد التحكيم العلمي البحثي، تحت إشراف مؤسسة اللغة الثقافية.

www.allugah.com/author/mujeeb

رسالة ماجستير، للطالب سياستيانرافئيل، تم مناقشتها في جامعة لندن بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨م بعنوان المنظومة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التجارية الإسلامية في ساحل مليبار في القرن الثاني عشر حتى القرن السادس عشر.

Abstract

The Study and Validation of the Manuscript of (The Purpose of Marriage) System

Supervised by

Prof.Dr. Ahmed Yassin Al-Qraleh

Prepared by

Mubarak MouhammadFahed Al-A'atifi

This study aims at validating the manuscript that has never been printed before, and its validation is bring it out of manuscripts cabinets into publications and research so that the benefit may prevail.

The origin of the manuscript entitled as "the purposes of marriage" is the easy composition based on the sea of Rajaz by the author MouhammadibnAbd Al-Aziz Al-Calecoti regarding marriage and its purposes and provisions.

This composition is categorized in accordance with Al-Shafi'i school of Islamic laws that is affiliated with. He started with it after the introduction of the marriage and concluded it by the "mothers of the child" chapter, amid them are chapters related to the purposes of marriage and its provisions.

Therefore, I defined the composer and his approach, and described his educational, political and social status. The manuscript has been validated after a comparison between the two copies, pointing out the differences, correcting the grammatical errors, identifying some of the evidence, and defining some of the concepts to bring out a book regarding the purposes of marriage.